عربي 4

العدد ٣٦ | ٣ آب ٢٠٢٦

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

سجـال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

عن صديقي #سعيد_الجن:
«المُحافَظَةُ على أطْلالِ «الدَّوْلَة» يَقْتَضي،
في عِدادِ ما يَقْتَضي، تَوْهينَ «الدّوَيْلَةِ» وإضْعافَها.
أثْمانُ التَّوهينِ بَخْسَةٌ مَهْما بَدَت، لِلْوَهْلَةِ الأولى، باهِظَةً...».

الجنوب بين الحروب والتسويات: العبرة في التطبيق

عباس هدلا

في ٢٦ حزيران ٢٠٢٦، وقّع في واشنطن «اتفاق إطار» بين لبنان وإسرائيل عقب أربعة أيام من المفاوضات بين الطرفين في واشنطن بوساطة أميركية، وذلك بحضور وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو، ووقّع الاتفاق عن الجانب اللبناني سفيرة لبنان لدى الولايات المتحدة ندى حمادة معوض، وعن الجانب الإسرائيلي السفير الإسرائيلي لدى واشنطن يحيئيل ليتر؛ وأكد الطرفان في الاتفاق على هدفهما المشترك المتمثل في تحقيق سلام وأمن دائمَين، وعزمهما على إنهاء النزاع بينهما بصورة نهائية، ومعالجة أسبابه الكامنة، وإنهاء أي حالة حرب قائمة بين البلدين رسميًّا.

وإذا كان توقيع «اتفاق الإطار» بين لبنان وإسرائيل هو باب للوصول إلى تهدئة دائمة بين الطرفين، فإن هذه الاتفاقية وهذه المفاوضات لم تكن الأولى بين الطرفين إنما أخذت أشكالًا كثيرة منذ إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وصولًا إلى اليوم، كانت بكليتها تحت ضغط الحرب والبارود إلّا ما كان ضمن مفاوضات أوسلو عام ١٩٩١ والاتفاق البحري (كاريش) عام ٢٠٢٢.

فإذا كان خيار التفاوض والسلام في لبنان لا يسلك إلّا لإيقاف حرب أو محاولة إنهاء تدمير وخراب وقتل وتهجير، فإن بعض هذه الاتفاقات كان ناجعًا، كاتفاق هدنة ١٩٤٩ والقرار ١٧٠١، اللذين سمحا بفترة هدوء ولكن لم يجلبا الاستمرارية لهذا الهدوء، وبقي لبنان حتى يومنا هذا عرضة للتدمير والخراب ولا سيما في جنوبه، دون القدرة على تحقيق الحد

محتويات العدد

- الجنوب بين الحروب والتسويات: العبرة في التطبيق (عباس هدلا) ..... صفحة ١
- تقديرات أوّلية: فاتورة الدمار ٢٥ مليار دولار وخسارة غير مسبوقة في القدرة الإنتاجية (داود رمّال) ..... صفحة ٥
- رسالة قاسم إلى قاليباف: نقد سردية العطاء الإيراني للبنان (داود رمّال) ..... صفحة ٦
- الهندسة السِّياسيَّة لتشييع المرشد الإيراني: فضاءٌ رمزيٌّ يُعيدُ إنتاج النِّظام (نجيب العطار) ..... صفحة ٧
- الدويلة تلتهم الدولة أو معادلة الوطن في خدمة «المقاومة» (علي الضيقة) ..... صفحة ١١
- بين مذكرات التفاهم ومعاهدات السلام... مَن يلعب على مَن؟ (طارق عزت دندنش) ..... صفحة ١٢
- أوهام الانتصار الرمزي: كيف يهرب الخطاب الخشبي من كلفة الواقع؟ (أكرم محمود) ..... صفحة ١٢
- لبنان بين مفاوضات واشنطن وسويسرا: استفادة محتملة أم ثمن مدفوع؟ (جاد الأخوي) ..... صفحة ١٣
- «البيئة الحاضنة للمقاومة»: من الدعوة إلى حماية «الجماعة» إلى عزلها! (فراس حمية) ..... صفحة ١٤
- العطش إلى الجنوب: ما يتجاوز الحنين إلى حقّ الوجود (علي منصور) ..... صفحة ١٦
- في المعضلة اللبنانية: تشريح البُنية الذهنية والسياسية لمجتمعٍ يُعيد إنتاج أزمته (جمال نعيم) ..... صفحة ١٨
- الضاحية في عيون العرب: صورة الشيعة اللبنانيين بين التضامن والتنميط (أماني فارس) ..... صفحة ٢٠
- العودة المعلّقة إلى بيت ليف: عدتُ قليلًا إلى الجنوب، ولم أعد إلى بيتنا المدمَّر (سارة اسماعيل) ..... صفحة ٢١
- بنت جبيل ترنو إلى حاضرها بذاكرة أبنائها... (زينب شور) ..... صفحة ٢٢
- المرأة الجنوبية أو عندما تصبح الحرب أسلوبًا للحياة؟ (رنا شمص) ..... صفحة ٢٣
- إنترا في الثمانينات: تحوُّلات الإدارة وتشابك المصالح حتى نهاية الحرب الأهلية ..... صفحة ٢٥
- تقرير شهري ـ تموز ٢٠٢٦: الجنوب اللبناني بين «اتفاق الإطار» والتفجيرات الهائلة ..... صفحة ٢٦

كأن لا حلول في الأفق إلّا الكلام

تبدو حياة الناس معلّقة بين «دولة» قرّرت، منذ زمن، أن تستقيل من معظم وظائفها، وتستثمِر في الوقت نفسه في الكلام؛ و«حزب» قرّر تحميل الناس كل الأعباء مقابل بقاء سلاحه؛ و«معارضات» لا تزال تتصرّف كأن الأزمة مسألة حصص تنتظر إعادة توزيعها.

الدولة التي لم تتقدّم قيْد أُنملة في ملف الكهرباء أو ملف المياه، ولم تُعد أموال الناس المسروقة في المصارف، ولم تُنجز إنهاء التحقيق في جريمة تفجير المرفأ، ولم تضمَن تعليمًا أو صحةً أو إعادة إعمار؛ أبقت كل هذه القضايا مرْكونة في الأدراج. حقوق الناس وأموالهم في الأدراج؛ وحقّهم في التعليم والصحة في الأدراج؛ وإعادة الإعمار كذلك؛ وملف انفجار المرفأ أيضًا لا يزال في الأدراج.

ولا يخرج من هذه الأدراج إلّا بعض الصراخ أحيانًا، حول اتفاق من هنا أو نزع سلاحٍ من هناك؛ كأن انتظام الدولة لا يقوم، بالإضافة إلى الأمن، على القضاء والإدارة والاقتصاد وحماية حقوق الناس!

وفي الجهة الأخرى؛ حزب يستثمر في خوف يُنتج خوفًا، ويحرّك الخوف في منطقة تتفلّت فيها العصَبيات والحروب، ليحوِّل هذا الخوف إلى مبرّر دائم لتعليق النقاش في كلفة خياراته على المجتمع والدولة ولربط مصير الجميع بمعادلته الأمنية والسياسية العابرة للجغرافيا والتاريخ.

كأنه يريد، عن طريق هذا التخويف الدائم، طمس خطيئته المُزمنة، ألا وهي: التسبُّب في إعادة احتلال الأرض وتهجير ساكنيها وقصف القرى ونسف البيوت وجرفِها وجعلها غير قابلة للسكن.

أمّا ما يُطلق على نفسه تسمية «المعارضات» فليس أكثر إقناعًا. فخطابها كأنه يدور، عندما يطال الدولة أو السيادة، حول رغبة دائمة في اقتسام الجبنة، أو خدمة لأنانيات مترسّخة.

وفي قلب هذه الحلقة يبقى السؤال الفعلي معلّقًا:

متى يتم الالتفات إلى حقوق الناس ومصالحهم الفعليّة؟

متى يتوقّف احتلال قراهم وحرق حقولهم وتجريف منازلهم؟

متى يُصبح السلاح، الانسحاب، انتشار القوى الأمنية، إعادة الإعمار، الصحة، التعليم والقضاء ملفًا واحدًا متكاملًا، جوهره مصالح الناس وكرامة عيشهم وحقّهم في أن يكونوا مواطنين أعزّاء في دولة واحدة موحَّدة؟

الأدنى اللازم للعيش والتطور وهو الأمان والاستقرار. وهي على سبيل العرض:

اتفاقية الهدنة في ٢٣ آذار ١٩٤٩

هي أول مفاوضات لبنانية - إسرائيلية حصلت في العام ١٩٤٩ بعد إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٤ أيار ١٩٤٨، وأضفت إلى توقيع اتفاقية الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية في ٢٣ آذار ١٩٤٩ في رأس الناقورة، وقّعها عن الجانب اللبناني المقدم توفيق سالم والمقدم جوزيف حرب، ووقّعها عن الجانب الإسرائيلي المقدم موردخاي ماكليف وينوشوا بيلمان وشبطاي روزين، وبحضور الوسيط الدولي رالف بانش، واكتسبت اتفاقية الهدنة هذه أهمية في البعدين الإقليمي والدولي إذ إنها شكلت ضمانًا قانونيًّا وعمليًّا للبنان، وشكلت بالنسبة للأمم المتحدة، آلية لضمان الأمن والاستقرار والسلم الدولي، واستمرت مفاعيلها إلى أكثر من ٢٠ عامًا، بدأت تهتزّ مع توقيع «اتفاق القاهرة» عام ١٩٦٩.

القرار الدولي رقم ٤٢٥

في ١٩ آذار ١٩٧٨، صوّت مجلس الأمن بأكثرية ١٢ صوتًا، وامتناع الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وعدم مشاركة الصين، على مشروع قرار أميركي يربط الانسحاب الإسرائيلي الفوري من جنوبي لبنان بإرسال قوات دولية إلى المنطقة تحت مسمّى «قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوبي لبنان» (UNIFIL). فأصدر المجلس القرار الدولي رقم ٤٢٥ الذي يطلب من إسرائيل التجميد الفوري لعملياتها العسكرية والانسحاب من جنوبي لبنان، وقرر إرسال قوات طوارئ دولية إلى جنوبي لبنان لتساعد الحكومة اللبنانية في تأمين عودة سلطتها الفعلية على المنطقة، حسب ما نصّ القرار رقم ٤٢٦ المتعلق بآلية تنفيذ القرار ٤٢٥. وقد قام مجلس النواب اللبناني بالموافقة على هذين القرارين الدوليين والعمل على تنفيذهما بنشر قوى الجيش على الطريق الساحلي من بيروت إلى الجنوب ومنع المظاهر المسلحة، وذلك بعد اجتياح عسكري إسرائيلي بدأ في ١٥ آذار ١٩٧٨، قوامه حوالى ٢٥ ألف جندي، لجنوبي لبنان في عملية أطلق عليها اسم «عملية الليطاني»، وكان الهدف منها، بحسب إسرائيل، حماية مناطقها الشمالية من هجمات «منظمة التحرير الفلسطينية»، وردًّا على العملية العسكرية التي نفّذتها مجموعة تابعة لـ«حركة فتح» بين حيفا وتل أبيب في ١١ آذار ١٩٧٨. ظلّ هذا القرار معلقًا من دون تنفيذ، إما بسبب عدم قدرة الدولة اللبنانية على الالتزام بمقتضياته وإما بسبب الصراعات الإقليمية والدولية على أراضيه؛ حتى ٢٥ أيار ٢٠٠٠ عندما قامت إسرائيل بانسحاب أحادي من الأراضي اللبنانية تنفيذًا للقرار المذكور.

اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣

وقّع هذا القرار بعد مفاوضات مباشرة بين إسرائيل ولبنان بمشاركة الولايات المتحدة الأميركية، بعدما وافق مجلس الوزراء اللبناني على محتواه في جلسته يوم ١٤ أيار ١٩٨٣ وفوّض إلى رئيس الوفد اللبناني المفاوض الدكتور أنطوان فتال أن يوقّعه في الوقت المناسب، وكذلك بعد أخذ رأي المجلس النيابي حوله، والذي أجاز للحكومة إبرام الاتفاق في جلسة عقدها يوم ١٤ حزيران ١٩٨٣، وقد أيّد هذا الاتفاق ٦٥ نائبًا وعارضه نائبان (نجاح واكيم وزاهر الخطيب) وامتنع ٤ نواب، وتغيَّب ١٩ نائبًا عن الجلسة. تمّ ذلك بعد قيام إسرائيل مطلع شهر حزيران من عام ١٩٨٢، باجتياح بري حمل اسم عملية «سلامة الجليل»، بعد محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن شلومو أرغوف من قِبل «حركة فتح - المجلس الثوري» التي كان يرأسها صبري البنا (أبو نضال). اجتاحت القوات الإسرائيلية بيروت بعد حصار دام سبعين يومًا، وطُردت «منظمة التحرير الفلسطينية» من بيروت، وسقط حوالى عشرين ألف قتيل وثلاثين ألف جريح ومئات المفقودين، بالإضافة إلى دمار كامل للبنية الاقتصادية اللبنانية في مناطق الاجتياح ونزوح مئات الآلاف؛ ومن ثم تمّ انتخاب الرئيس بشير الجميّل الذي اغتيل قبل تسلُّمه الحكم، وعلى إثرها وقعت مجزرة صبرا وشاتيلا التي راح ضحيتها آلاف المدنيين من الفلسطينيين واللبنانيين، ليتمّ بعدها انتخاب الرئيس أمين الجميل - شقيق بشير - الذي بدأ المفاوضات مع الإسرائيليين برعاية أميركية والتي أدّت إلى توقيع الاتفاق. استطاعت سوريا والقوى المتحالفة معها من إسقاط الاتفاق والذي تمّ إلغاء الموافقة عليه في جلسة نيابية بالقانون رقم ٨٧/٢٥ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٨٧. عدم تنفيد الاتفاق سمح للقوات الإسرائيلية بالاحتفاظ بما يُعرف بـ«الشريط الحدودي» بمساحة بلغت حوالى ٨٥٠ كلم مربع في جنوبي لبنان بالتعاون مع ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة اللواء أنطوان لحد.

تفاهم تموز ١٩٩٣

اتفاق شفهي بين لبنان وإسرائيل برعاية سورية وأميركية قضى بتحييد المدنيين من الطرفين، وذلك بعد اجتياح جوي قامت به إسرائيل في ٢٥ تموز استهدف مواقع لبنانية وفلسطينية وسورية، عُرِفَ لبنانيًّا بـ«حرب الأيام السبعة»، بينما أطلق عليه الإسرائيليون عملية «تصفية الحساب». وذلك بعد ارتفاع وتيرة المواجهات جنوبًا، مع دخول العاملين الفلسطيني والسوري من خلال عملية لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة» على طريق الجرمق - العيشية أدّت إلى سقوط قتيلَين إسرائيليين، وذلك بعد إصدار الكونغرس الأميركي مطلع تموز ١٩٩٣ قراره الرقم ٢٨ الداعي بقوة «الحكومة السورية إلى سحب قواتها المسلحة إلى مدخل سهل البقاع وزيادة تعاونها مع حكومة لبنان في الجهود الهادفة إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة خصوصًا «حزب الله» في جنوبي لبنان». خلال تلك الفترة، قامت إسرائيل بقصف بري وجوي لكافة القرى الجنوبية المحاذية للشريط الحدودي الذي تسيطر عليه، كذلك طال قصفها مناطق في بعلبك والبقاع الغربي والناعمة وصيدا ومناطق أخرى متعددة. كما قامت بفرض حصار بحري عبر حصار المرافئ. أما «حزب الله» فقد كان سلاحه الأنجع والأكثر تأثيرًا هو قصف المستعمرات بصواريخ «الكاتيوشا». وفي اليوم السابع، في ٣١ تموز، سُدّت أفواه الجحيم وتنفّس الجنوبيون الصعداء وأُعلِن وقف النار من قِبل إسرائيل رسميًّا ورست بورصة الموت على ١١٣ قتيلًا و٤٦٠ جريحًا وقرابة ٢٥٠ ألف نازح وأضرار بمئات ملايين الدولارات. لم يتم الالتزام بالتفاهم ولم يأخذ صيغة الإلزام، وتعرض للعديد من الخروقات وصولًا إلى سقوطه الكلّي عام ١٩٩٦ من خلال حرب نيسان.

تفاهم نيسان ١٩٩٦

في ٢٦ نيسان ١٩٩٦ أُعلن في الوقت نفسه في بيروت والقدس عن «تفاهم نيسان»، حيث أعلنه في بيروت رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري بحضور وزير الخارجية الفرنسي إيرفيه دوشاريت، وفي القدس رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز بحضور وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر. كما أعلن الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصرالله التزام الحزب مضمون التفاهم الجديد وروحه ورأى فيه عودة إلى تفاهم تموز مع ترجمة وضمانات.

جاء هذا التفاهم بعد إطلاق إسرائيل عملية عسكرية في لبنان في ١١ نيسان ١٩٩٦ باسم «عناقيد الغضب» حيث قامت إسرائيل فيها، وللمرة الأولى منذ اجتياح عام ١٩٨٢، بالإغارة على مواقع في الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل «حزب الله»، وذلك بعد تدهور عسكري كبير في ٩ نيسان بعد مغادرة الرئيس الفرنسي جاك شيراك بيروت وقصفِ «حزب الله» مستعمرتَي كريات شمونة ونهاريا الإسرائيليتبن بحوالى ٣٠ صاروخًا، إلى جانب الخسائر المادية الفادحة، ونزوح مئات الآلاف عن منازلهم، وتشرّدهم في المدارس والطرقات. شهدت تلك الحرب خسائر بشرية كبيرة، خصوصًا على المستوى المدني اللبناني، حيث لقي حوالى ٢٥٠ مدنيًّا مصرعهم، وجُرح الألوف، وكان أشدّها في بلدة قانا الجنوبية في ١٨ نيسان في قصف لقاعدة لقوات الطوارئ الدولية «اليونيفيل»، حيث قضى أكثر من مئة مدني. رغم الموافقة الخطية على هذا التفاهم إلّا أنه تعرّض لخروقات كبيرة لم تصل لحدِّ إسقاطه، ولعل أبرزها «ليلة الحساب» في فجر ٢٤ - ٢٥ حزيران ١٩٩٩، حيث قام الطيران الإسرائيلي بحملة قصف جوية طالت أهدافًا مدنية من جسور ومحطات كهرباء قرب العاصمة وجنوبي وشرقي لبنان ردًّا على تعرّض شمالي إسرائيل لقصف صاروخي من «حزب الله». وقد أدّى القصف الإسرائيلي إلى مقتل عشرة أشخاص وتدمير محطتين كهربائيتين وخمسة جسور، في حين أسفر قصف «حزب الله» عن سقوط قتيلين في إسرائيل.

بعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من الجنوب في ٢٥ أيار ٢٠٠٠، لم ينتشر الجيش اللبناني جنوبًا، واكتفت السلطة اللبنانية بإرسال القوة الأمنية المشتركة التي شُكلت بعد هذا الانسحاب لحفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة وقوامها عناصر من الجيش والأمن الداخلي، وعديدها لا يتجاوز الألف، وبقيادة ضابط من قوى الأمن الداخلي. إلّا أن هذه القوة لم تكن سيدة الميدان جنوبًا، حيث كانت الكلمة الفصل لـ«حزب الله»، وهذا ما حصل أيضًا في تموز ٢٠٠٦ وأدّى إلى إقرار القرار ١٧٠١.

القرار ١٧٠١

في ١١ آب ٢٠٠٦ صوّت مجلس الأمن على القرار ١٧٠١ القاضي بوقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل و«الاحترام الكامل للخط الأزرق من قبل الطرفين والقيام بتدابير أمنية للحؤول دون معاودة الأعمال الحربية بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من أي عناصر مسلّحة وعتاد وأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني إلّا من تلك التابعة للحكومة اللبنانية و«اليونيفيل»، والتطبيق الكامل لبنود «اتفاق الطائف» ذات الصلة والقرارين (١٥٥٩) و(١٦٨٠) التي تنّص على نزع سلاح كلّ المجموعات المسلّحة في

لبنان بحيث إنه، وتبعًا لقرار الحكومة اللبنانية، في ٢٧ تموز ٢٠٠٦ أنه لن تكون هناك أسلحة أو سلطة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية وسلطتها». أتى هذا القرار بعد حرب استمرت لـ ٣٤ يومًا، إذ استيقظ اللبنانيون في ١٢ تموز ٢٠٠٦ على خبر قيام «حزب الله» بعملية خطف جنديين إسرائيليين وقتل ثمانية آخرين من ضمن ما عُرف بعملية «الوعد الصادق»، وقامت على إثره القوات الإسرائيلية بقصف واسع واجتياح جوي، بحري، بري للبنان استهدفت فيه المناطق الجنوبية والضاحية الجنوبية والبنية التحتية من طرقات وجسور ومطار وخلّفت أضرارًا كبيرة. وفيما أعلن حسن نصرالله في مؤتمر صحافي إثر العملية «إن الأسيرين أصبحا في مكان آمن وبعيد بعيد وأنهما لن يعودا إلى الديار إلّا بوسيلة واحدة هي التفاوض غير المباشر، وإذا أراد الإسرائيلي التفكير بأي عمل عسكري لاستعادة الأسيرين فهو واهم». أصدر مجلس الوزراء اللبناني بيانًا أعلن فيه أنه لم يكن على علم بما حصل على الحدود الجنوبية ولا يتحمل مسؤوليته ولا يتبنّاه، فيما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي عاميير بيريتس عزم الجيش الإسرائيلي على كسر «حزب الله» ومنع عودته إلى مواقع في المنطقة الحدودية المتاخمة للخط الأزرق، قائلًا: «إن الجيش سيضرب أي مكان فيه عناصر «حزب الله» حتى إذا كان بين المدنيين». حصدت هذه الحرب حوالى ١١٤٥ قتيلًا في لبنان وحوالى ستة آلاف جريح كحصيلة أوليّة و١٥٦ قتيلًا في إسرائيل بحسب وكالة «رويترز»، وأدّى النزاع إلى نزوح أكثر من ٩٧٣٣٣٤ شخصًا بينهم ٢٢٠ ألفًا غادروا لبنان، وقدّرت الخسائر المادية في لبنان بـ٦ مليارات دولار وتعرّضت المدن التي اعتُبرت معاقِل لـ«حزب الله» للتدمير، مثل الضاحية الجنوبية وصور وبنت جبيل والخيام والنبطية للتدمير والخراب.

في ١٢ آب ٢٠٠٦ وافق مجلس الوزراء، بالإجماع على القرار ١٧٠١، مؤكِّدًا أنْ لا سلاحَ في جنوب الليطاني لغير القوى الشرعيَّة وتلك الدوليَّة. وفي ١٧ آب وتنفيذًا للقرار الدولي، تدفّق الجنود اللبنانيين في قوافل من الشاحنات العسكرية إلى مناطق الجنوب بدءًا من مرجعيون وامتدادًا على طول الخط الأزرق وصولًا إلى تخوم مزارع شبعا. وقال الجيش الاسرائيلي في بيان إنه بدأت عملية نقل المسؤولية عن المناطق التي احتلها في الجنوب اللبناني إلى الجيش اللبناني و«اليونيفيل»، مشيرا إلى اتفاق مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام (اليونيفيل) والجيش اللبناني. واضاف أن العملية ستنفذ على مراحل ومشروطة بتعزيز «اليونيفيل» وقدرة الجيش اللبناني على أن تكون له سيطرة فعالة على المنطقة. كما جال رئيسا مجلس النواب والحكومة نبيه بري وفؤاد السنيورة على عدد من أحياء ضاحية بيروت الجنوبية، لا سيما حارة حريك وبئر العبد، وبحضور نواب «حزب الله» والمسؤول فيه وفيق صفا. وفي ٢٧ آب قال أمين عام «حزب الله» آنذاك، حسن نصرالله في مقابلته مع قناة «الجديد»: «لو علمت بحجم ردّ إسرائيل، لما أسرنا الجنديين قطعًا»، واستبعد جولة ثانية من الحرب مع إسرائيل وأكّد تقديم كل التسهيل والدعم للجيش و«اليونيفل»، حيث قام «حزب الله» بإزالة كل مواقعه، ١٤ موقعًا في منطقة العرقوب المواجهة لمنطقة مزارع شبعا، وسحب أسلحته إلى خارج المنطقة التي شملها انتشار الجيش وأقفل فتحات المغاور والسراديب بواسطة جرافات. وفي ٣١ آب دعم رئيس مجلس النواب نبيه بري في الذكرى الـ٢٨ لتغييب موسى الصدر ورفيقيه، في مهرجان صور، «حكومة المقاومة»، وأعلن أن «المقاومة السياسية التي أبدتها الحكومة وأسلوب التشاور الذي اتبعناه من أجل رسم خريطة طريق للحركة الدبلوماسية للدولة والتي حققت إجماعًا عربيًّا وتفهّمًا أوروبيًّا تؤكد أن الوحدة الوطنية بألف خير»، وشدّد باسم «حركة أمل» و«حزب الله» على رفضهم «اتهام الشيعة بالخروج عن الدولة أو التمرّد على مفهوم الدولة أو على اللبننة»، وأكدّ «التزام الشيعة لبنان وطنًا نهائيًّا وعروبة لبنان ووحدته». وفي ٢ أيلول وصلت إلى مدينة صور في الجنوب اللبناني طلائع القوات الإيطالية التي ستشارك في قوات الأمم المتحدة المعززة في الجنوب اللبناني. ثم ما لبث «حزب الله» أن انقلب على القرار الأممي والاتفاق مع الحكومة. ففي ٢٢ أيلول ٢٠٠٦، هاجم الأمين العام لـ«حزب الله» في مهرجان حاشد في ملعب الراية في الضاحية الجنوبية، والذي أُطلق عليه «مهرجان النصر»، حكومة الرئيس فؤاد السنيورة المشارك فيها، وحذّر القوات الدولية من التجسّس على «حزب الله». وعن موضوع سلاح المقاومة قال: «إن هذا السلاح لن يبقى إلى الأبد، إن الحلّ يكون بقيام الدولة القوية القادرة على حماية المواطنين، وحينها لن نحتاج حتى إلى طاولة حوار لحلّ هذه المسألة». وأعلن امتلاك حزبه أكثر من ٢٠ ألف صاروخ. ورغم حصول هدوء كبيرعلى طرفي الحدود استمر لحوالى ١٧ سنة إلّا أن قرار الحرب والسلم وإمكانية إعادة إشعال المنطقة ظّل في يد «حزب الله»، وهذا ما فعله في ٨ تشرين الأول ٢٠٢٣ مع إطلاق «حرب إسناد غزة» من جنوبي لبنان.

اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الثاني ٢٠٢٤

في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ بدأ سرَيان وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل عند الساعة الرابعة فجرًا، بعدما أقرّت الحكومة اللبنانية اتفاق إعلان وقف الأعمال العدائية والالتزامات ذات الصلة بشأن تعزيز الترتيبات الأمنية وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ في جلسة لها في السراي الحكومي بعد أن كانت الحكومة الإسرائيلية أعلنت رسميًّا المصادقة على وقف إطلاق النار في لبنان. وذلك بعد حوالى ١١ اشهرًا على إطلاق «حزب الله» حرب الإسناد ومن ثم إطلاق إسرائيل معركة «سهام الشمال» في أيلول ٢٠٢٤ و«حزب الله» معركة «أولي البأس». ففي ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٣، قرّر «حزب الله» دون استئذان أحد دخول معركة دعم لـ«طوفان الأقصى» تحت شعار وحدة الساحات إلى جانب «حركة حماس» واستهدف ثلاثة مواقع عسكرية في منطقة مزارع شبعا، ثم أعلن السيد هاشم صفي الدين، رئيس المجلس التنفيذي لـ«حزب الله» آنذاك: إن المقاومة الإسلامية قد أرسلت رسالة تحية وشكر وتقدير على طريقة المقاومين بالنار في منطقة مزارع شبعا واستمرت محدودة بين الجيش الإسرائيلي من جهة و«حزب الله» و«حركة حماس» و«قوات الفجر» التابعة للجماعة الإسلامية وتنظيمات أخرى من جهة ثانية، على امتداد عدة شهور، أخذت تسمية «جبهة الإسناد» وفق ما عبّرت عنه بيانات «حزب الله» بعد كل عملية: «دعمًا لشعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة وإسنادًا لمقاومته الباسلة والشريفة»، وانحصرت في بقعة جغرافية محدّدة في بداية الأمر مع تكثيف إسرائيلي للغارات في منطقة الشريط الحدودي سابقًا، وأدّى ذلك إلى تدمير كبير في قرى المنطقة الحدودية، ما لبثت أن بدأت تتحول منذ تموز ٢٠٢٤ إلى حرب أقرب ما تكون إلى الحرب الشاملة. ففي ٣٠ تموز استهدفت طائرة إسرائيلية بثلاثة صواريخ منطقة حارة حريك في الضاحية الجنوبيّة، وتحديدًا خلف مستشفى بهْمَن ومجلس شورى «حزب الله»، وتسبّبت هذه الغارة بمقتل القيادي البارز في «حزب الله» فؤاد شكر الذي وصفه وزير الدفاع الإسرائيلي بأنه رئيس أركان «حزب الله». وفي ٢٥ آب استفاق اللبنانيون على غارات غير مسبوقة استهدفت مناطق في عمق الجنوب لم يتمّ استهدافها قبلًا، وأعلن الجيش الإسرائيلي بأن نحو «١٠٠ طائرة حربية تابعة لسلاح الجو أغارت ودمّرت آلاف منصّات إطلاق قذائف صاروخية لـ«حزب الله» ومعظمها كانت موجّهة نحو شمال البلاد وبعضها أيضًا إلى وسط البلاد»، كانت محضَّرة لشن هجوم وشيك انتقامًا لمقتل القيادي البارز في «حزب الله» فؤاد شكر في ضاحية بيروت الجنوبية قبل حوالى الشهر، وفي ١٧ و١٨ أيلول ٢٠٢٤ حصلت تفجيرات غامضة لأجهزة الاتصال التي يحملها أفراد في «حزب الله» والتي تُعرف بأجهزة «البايجرز» واللاسلكي، وقد أدّت هذه الهجمات وفق حصيلة أعلنت عنها وزارة الصحة إلى مقتل ٣٧ شخصًا و٢٩٣١ جريحًا، وقد نعى الحزب عددًا من مسلّحيه في هذه الهجمات. وفي ٢٠ أيلول استهدفت الطائرات الإسرائيلية مبنًى في ضاحية بيروت الجنوبية، كان يعقد فيه اجتماع لـ«وحدة الرضوان»، وقتلت ١٥٦ من عناصرها، نعاهم الحزب وهم: إبراهيم عقيل، عضو المجلس الجهادي، و١٥ من قادة «وحدة الرضوان». وفي ٢٣ أيلول ٢٠٢٤، بدأت إسرائيل غارات جوية مكثّفة على أهداف بمناطق متفرقة في لبنان. وقد استُهلت الحملة الجوية تلك في الجنوب ثم ما لبثت ان انتقلت إلى البقاع. وقد أعلن الجيش الإسرائيلي أن الأهداف التي قصفها طوال ذلك اليوم بلغت حوالى ١٦٠٠ هدف تابعة لـ«حزب الله» «في جنوبي لبنان ومنطقة البقاع في عمق لبنان ضمن عدة موجات هجومية نفذت خلالها آخر ٢٤ ساعة حوالي ٦٥٠ طلعة هجومية، وأدّت هذه الموجات إلى نزوح مئات الآلاف. وأعلن وزير الصحة اللبناني فراس الأبيض أن حصيلة اليوم الأول من الغارات بلغت ٥٥٨ قتيلًا وأكثر من ١٨٠٠ جريح؛ وفي ٢٧ أيلول ٢٠٢٤ عند الساعة السادسة والربع ألقت الطائرات الإسرائيلية عشرات القنابل الموجهة الخارقة للتحصينات على ما أسماه الجيش الإسرائيلي مقر قيادة «حزب الله» المركزي في ضاحية بيروت الجنوبية وكان هدفها اغتيال الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصرالله وعددًا كبيرًا من قادة وكوادر الحزب. أدّت الغارات إلى انهيار مبنيان كل مبنى مؤلف من ٤ طبقات وحصيلة بشرية بلغت، كما أعلن عنه وزير الصحة ١١ قتيلًا و١٠٨ جرحى. لاحقًا قام «حزب الله» بنعي أمينه العام، وقائد منطقة الجنوب علي كركي.

وفي ١ تشرين الأول أعلن الجيش الإسرائيلي عن بدء عملية برية جنوبي لبنان، مشيرًا إلى أنّه «تمت الموافقة على مراحلها ويتم تنفيذها وفقًا لقرار المستوى السياسي». ووجّه المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي للإعلام العربي أفيخاي أدرعي انذارًا عاجلًا إلى سكان جنوبي لبنان بعدم التنقل بمركبات بدءًا من الحدود اللبنانية إلى منطقة جنوب نهر الليطاني. وفي ٤ تشرين الأوَّل شنت الطائرات الإسرائيلية سلسلة غارات عنيفة على الضاحية الجنوبية لبيروت، بالإضافة إلى حزام ناري على مجموعة من الأبنية ومخبأً تحت الأرض في منطقة المريجة، حيث قالت التقارير إن هدفها كان رئيس المجلس التنفيذي السيّد هاشم صفي الدين ومجموعة من قيادات «حزب الله».

وأعلن الجيش الإسرائيلي في ٢٢ من نفس الشهر أي بعد ثلاثة أسابيع اغتيال صفي الدين وأكثر من ٢٥ عنصرًا من أركان الاستخبارات في «حزب الله» ومن بينهم حسين علي هزيمة، قائد ركن الاستخبارات؛ وصائب عياش، مسؤول التجميع الجويّ فيه؛ ومحمود محمد شاهين، مسؤول ركن الاستخبارات لـ«حزب الله» في سوريا. استمرت العمليات العسكرية حتى فجر ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ بعد نشاط ملحوظ لمبعوث الولايات المتحدة الأميركية إلى لبنان آموس هوكشتاين واهتمام أميركي بالوصول إلى وقف لإطلاق النار. وبحسب وزارة الصحة اللبنانية بلغ عدد الضحايا ٣٨٢٣ شهيدًا و١٥٨٥٩ جريحًا.

اتفاق الإطار في حزيران ٢٠٢٦

كما ذكرنا سابقًا، وقّع في العاصمة الأميركية واشنطن في ٢٦ حزيران ٢٠٢٦ على «اتفاق الإطار» بين لبنان وإسرائيل برعاية أميركية. تم التوقيع في الجولة الخامسة من المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية المباشرة التي انطلقت جولتها الأولى في ١٤ نيسان ٢٠٢٦ على مستوى السفراء برعاية وزير الخارجية الأميركي، وتركزت على تثبيت وقف إطلاق النار وتهيئة مسار سياسي لإنهاء الحرب. وفي ١٦ نيسان، أعلن الرئيس ترمب هدنة مدتها ١٠ أيام، تلتها الجولة الثانية في ٢٣ نيسان والتي خُصصت لبحث إمكانية تمديد التهدئة لضمان استمرارية المسار التفاوضي، وتلتها جولة ثالثة في ١٤ و١٥ أيار، ووُصفت بأنها إيجابية وبنّاءة، ومهّدت لجولة رابعة في ٢ حزيران سعت إلى التوصل إلى وقف إطلاق نار مشروط، تضمّن وقف هجمات «حزب الله» وانسحاب عناصره من جنوب نهر الليطاني؛ وفي ٢٣ حزيران، انطلقت الجولة الخامسة، وركّزت على التفاصيل التنفيذية الميدانية، خصوصًا ما عُرف بـ«المناطق التجريبية» أو النموذجية التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية لصالح انتشار الجيش اللبناني، كخطوة اختبارية لتعزيز السيادة ونزع السلاح، وسط جهود أميركية كثيفة أفضت إلى توقيع الاتفاق.

انطلقت هذه المفاوضات بعد مبادرة أطلقها رئيس الجمهورية اللبنانية جوزاف عون في ٩ آذار ٢٠٢٦، خلال الاجتماع الافتراضي الذي نظمه رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا ورئيسة المفوضية الأوروبية السيدة أورسولا فون دير لاين للبحث في الأوضاع التي تمرّ بها منطقة الشرق الأوسط نتيجة التطوّرات العسكرية الأخيرة وتداعياتها على لبنان، بهدف وضع حدّ للتصعيد الإسرائيلي المتجدّد ضد لبنان وتركزت على أربع نقاط:

أ- إرساء هدنة كاملة مع وقفٍ لكلّ الاعتداءات الإسرائيلية البرية والجوية والبحرية على لبنان؛

ب- المسارعة إلى تقديم الدعم اللوجستي الضروري للقوى المسلّحة اللبنانية؛

ج- تقوم هذه القوى فورًا بالسيطرة على مناطق التوتر الأخير، ومصادرة كلّ سلاح منها، ومصادرة سلاح «حزب اللّه» ومخازنه ومستودعاته، وفق المعلومات والمعطيات الممكن توافرها لها؛

د- وبشكل متزامن، يبدأ لبنان وإسرائيل مفاوضات مباشرة برعاية دولية، للتوصّل إلى تنفيذ تفاصيل كلّ ما سبق.

وهدفت هذه المبادرة إلى النأي بلبنان عن الصراع الإقليمي - الدولي في الحرب الإسرائيلية الأميركية الإيرانية، وتجنيب لبنان تبِعات هذا الصراع وحمايته من التدمير والقتل ومن تشريد أبنائه، وذلك بعد أن أدخلت جماعة «حزب الله» لبنان مجدّدًا في أتون الحروب والجبهات بعد أن أعلن في ٢ آذار ٢٠٢٦ عن إطلاقه صواريخ ومسيّرات على إسرائيل، ردًّا على اغتيال المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي، الذي كان قد قُتل في ٢٨ شباط في هجوم أميركي - اسرائيلي منسّق ضرب عشرات الأهداف في قلب العاصمة طهران وعدة مدن إيرانية، واستهدف أيضًا مسؤولين وشخصيات حكومية وعسكرية رفيعة.

بذلك تكون جماعة «حزب الله» قد أنهت مفاعيل وقف إطلاق النار الذي كان ساريًا منذ تشرين الثاني ٢٠٢٤ والذي سقط خلاله ٣٩٧ ضحية بفعل الاستهدافات العسكرية الإسرائيلية المباشرة لـ«حزب الله» و ١١٠٢ جريحين بحسب إحصاءات وزارة الصحة اللبنانية.

لم تنتظر إسرائيل كثيرًا، فشنت المقاتلات الإسرائيلية غارات جوية مكثفة ومفاجئة استهدفت الضاحية الجنوبية لبيروت، البقاع، وبلدات الجنوب اللبناني، مما أسفر عن سقوط عشرات الضحايا والمدنيين؛ وفي ٣ آذار بدأت القوات الإسرائيلية توغلًا بريًّا عبر الحدود اللبنانية، وقابلته الحكومة اللبنانية بعقد جلسة طارئة أصدرت فيها قرارًا رسميًّا بحظر الأنشطة العسكرية لـ«حزب الله» وحصر السلاح بيد الدولة، مما فجر أزمة سياسية داخلية. وفي ٤ آذار أعلن «حزب الله» رفضه القاطع لقرار الحكومة واعتبره طعنة للمقاومة، مؤكدًا استمرار العمليات الميدانية ضد التوغّل الإسرائيلي، فيما استمرت إسرائيل بأعمالها العسكرية وتوغّلاتها وسط نزوح مئات الآلاف من الجنوبيين نحو صيدا وبيروت، كما أطلق «حزب الله» في ١١ آذار معركة «العصف المأكول»، ونفذ أوسع هجوم صاروخي متزامن (٣٨ عملية في آن واحد) أطلق خلاله أكثر من ١٠٠ صاروخ استهدفت ١٨ قاعدة وموقعًا عسكريًّا إسرائيليًّا أبرزها في: حيفا، صفد، وطبريا. في المقابل أغار الجيش الإسرائيلي على ١٠ مبانٍ في الضاحية الجنوبية لبيروت، تُستخدم كمقرات حزبية ومن بينها مقرات استخبارات ومقر تابع لـ«وحدة الرضوان»، وطالت الغارات منطقة الرملة البيضاء، وصولًا إلى عرمون. كما أضاف الجيش الاسرائيلي بحسب الإعلام العبري ١٨ موقعًا جديدًا تموضع فيها في جنوبي لبنان. وفي ٢٦ آذار بدأ «حزب الله» بنشر مقاطع فيديو تُظهر ضربات استهدفت جنودًا إسرائيليين ومركبات مدرعة وأنظمة دفاع جوي في جنوبي لبنان وشمالي إسرائيل باستخدامه لمسيّرات صغيرة من طراز «FPV» عبر تقنية الألياف الضوئية. وفي ٨ نيسان ٢٠٢٦: شنّت إسرائيل غارات عنيفة على العاصمة اللبنانية بيروت وضاحيتها الجنوبية ومناطق أخرى، فقتلت أكثر من ٣٥٠ وأصابت ١٢٠٠ آخرين، في ما وصفه اللبنانيون بـ«الأربعاء الأسود»، كما استدعت وزارة الخارجية والمغتربين في ٢٤ نيسان القائم بالأعمال الإيراني في لبنان توفيق صمدي خوشخو، وقابله الأمين العام للوزارة السفير عبد الستار عيسى، وأبلغه قرارَ الدولة اللبنانية سحبَ الموافقة على اعتماد السفير الإيراني المعيَّن محمد رضا شيباني، واعتباره شخصًا غير مرغوب فيه، مع مطالبته بمغادرة الأراضي اللبنانية في موعد أقصاه التاسع والعشرين من نيسان ٢٠٢٦، ولكن السفير لم يغادر وبقي في لبنان بطريقة غير شرعية. وفي ١٨ حزيران نشر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي خريطة المنطقة التي تعمل فيها القوات الإسرائيلية في جنوبي لبنان الواقعة بعمق حوالى ١٠ كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية. وفي نفس يوم توقيع «اتفاق الإطار» أعلن الجيش الإسرائيل سيطرته على تلة علي الطاهر بعد أن كان أعلن سيطرته على قلعة الشقيف في ٢٦ أيار وبنت جبيل في ١٣ نيسان، و بلدات القطاع الشرقي والخيام في ١٧ آذار.

ساهم «اتفاق الاطار» في وقف الأعمال العسكرية إلى حد كبير، مع بدء الحديث عن مناطق تجريبية قد تساعد في الوصول إلى إطار للانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ في الجنوب اللبناني والتي باتت تقارب أكثر من ٦٠٠ كلم مربع، مع تدمير كامل وممنهج للبنى التحتية والمنازل في تلك المناطق، فيما ارتفع عدد المهجَّرين من تلك المناطق إلى حوالى الـ٣٠٠ ألف مواطن ومواطنة، وسقط حوالى ٤٣٠٠ ضحية منذ ٢ آذار ٢٠٢٦ وبلغ عدد الجرحى حوالى ١٢٥٠٠.

لا شك أن مفاوضات «اتفاق الإطار» الجارية حاليًّا هي المفاوضات المباشرة الأكثر جدّية منذ مفاوضات اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، على اعتبار أن مفاوضات مدريد عام ١٩٩١ كانت تحت مظلة استتباع السلطة اللبنانية للسياسة السورية بقيادة حافظ الأسد، آنذاك. وإذا كانت السلطة اللبنانية التي تأثرت بالمدّ الناصري نهاية الستينات ووقّعت «اتفاق القاهرة» عام ١٩٦٩، وسمحت ليد الكفاح المسلح الفلسطيني العبث بالاستقرار اللبناني وحوّلت المناطق الجنوبية إلى مسرح لعمليات عسكرية يدفع أهل الجنوب ثمنها، وأعطت سوريا وكالة حصرية بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية لمشروع تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية في لبنان المتمثل بجماعة «حزب الله» في مجال العمل العسكري المسلح ضد إسرائيل، ولم تسترجعها بعد التحرير عام ٢٠٠٠، بل أضحت تلك الجماعة شريكًا مضاربًا للدولة اللبنانية في مجال السلم الأهلي وملتزم عنها المناطق الشيعية وحائز على كل الامتيازات فيها ويسخّر إداراتها ومؤسساتها خدمة لمصالحه، ها هي اليوم تدخل مرحلة المفاضات والسلام متخاصمة في الشكل معه في موضوع الاتفاق الإطاري ولكنها مستمرة في مسألة التلزيم والشراكة داخليًّا.

ويبقى السؤال الأهم: كيف يمكن الحصول على السلام والاستقرار في ظلّ كل هذه المعضلات والتشعّبات؟

وتبقى العبرة في التنفيذ.

المصادر:

- موقع ديوان الذاكرة اللبنانية.

- موقع الفان رقم ٤.

- أرشيف أمم للتوثيق والأبحاث.

- تاريخ شيعة لبنان: من الماضي الغامض إلى المستقبل المجهول (الجزء الثاني)، أمم للتوثيق والأبحاث، ٢٠٢٣.

تقديرات أوَّلية: فاتورة الدمار ٢٥ مليار دولار وخسارة غير مسبوقة في القدرة الإنتاجية

داود رمّال

في الوقت الذي تنشغل فيه الأنظار بحجم الدمار الذي خلّفته الحرب الأخيرة في لبنان، تبدو الخسائر الاقتصادية أكثر تعقيدًا من إعادة بناء ما تهدَّم. فالتجارب الدولية تؤكّد أن الاقتصادات الخارجة من النزاعات لا تواجه أزمة أبنية وبُنى تحتية فحسب، بل تصطدم بانكماش طويل في القدرة الإنتاجية، وتراجُع الاستثمار، وهروب الرساميل، وانخفاض الإنتاجية، وهي عوامل قد تستغرق سنوات لمعالجتها حتى بعد توقف العمليات العسكرية. وفي الحالة اللبنانية، تأتي هذه الحرب بينما يعيش الاقتصاد أساسًا واحدة من أسوأ الأزمات المالية في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، وفق توصيف البنك الدولي، ما يجعل آثارها التراكمية أكثر قسوة من أي مواجهة سابقة.

وتشير تقديرات أولية وتقارير اقتصادية دولية يجري إعدادها إلى أن نحو ٣٠ في المئة من القدرة الإنتاجية للبنان أصبحت عمليًّا خارج دائرة العمل نتيجة الواقع العسكري في الجنوب، حيث أدّت السيطرة الإسرائيلية المباشرة أو بالنيران على مساحات واسعة منه إلى تعطيل النشاط الاقتصادي في منطقة تمثّل أحد أهم محركات الاقتصاد الحقيقي. ولا يتعلق الأمر فقط بتوقف المؤسسات عن العمل، بل بخروج قطاعات إنتاجية كاملة من الدورة الاقتصادية، وهو ما ينعكس مباشرة على الناتج المحلي وفُرص العمل والإيرادات الضريبية وقدرة الدولة على استعادة النمو.

وتزداد خطورة هذه المؤشرات عند النظر إلى التركيبة الاقتصادية للجنوب، إذ تشير البيانات الزراعية إلى أن نحو ربع الأراضي الزراعية اللبنانية يقع في المناطق الجنوبية، ما يشي بأن الحرب قد أصابت أحد أهم مصادر الإنتاج الغذائي في البلاد. وتعني خسارة هذه المساحات، سواء بسبب الدمار أو صعوبة الوصول إليها أو استمرار المخاطر الأمنية، تراجعًا في الإنتاج الزراعي المحلي، وزيادة الاعتماد على الاستيراد، واتساع الضغوط على الميزان التجاري الذي يعاني أصلًا من عجز مزمن. وإلى جانب ذلك، تعرضت الطرق الرئيسية وشبكات الكهرباء والاتصالات والمياه ومئات المنازل والمنشآت الصناعية والتجارية لأضرار واسعة، ما يرفع كلفة إعادة الإعمار ويؤخر عودة النشاط الاقتصادي حتى بعد انتهاء الأعمال العسكرية.

ولا تقلّ الخسائر في العاصمة بيروت أهمية عن تلك المسجلة في الجنوب. فالضاحية الجنوبية، التي تضمّ كثافة سكانية وتجارية وصناعية مرتفعة، تعرضت لدمار واسع طال الأبنية السكنية والمؤسسات الاقتصادية ومراكز الأعمال، ما أدّى إلى تعطيل جزء مهم من النشاط الاقتصادي في واحدة من أكثر المناطق حيوية في البلاد. وفي الوقت نفسه، دفعت الحرب أكثر من مليون لبناني إلى النزوح من منازلهم، وفق تقديرات أولية، في موجة نزوح داخلية غير مسبوقة منذ سنوات. ورغم عودة أعداد كبيرة منهم بعد توقف العمليات العسكرية، فإن العودة السكانية لم تترافق مع استعادة دورة الإنتاج، إذ لا تزال مؤسسات كثيرة خارج الخدمة، فيما فقَدت سوق العمل جزءًا مهمًّا من طاقتها نتيجة إقفال الشركات، وتراجع الطلب، وانقطاع سلاسل التوريد، وهجرة عدد من أصحاب الكفاءات والعمال المهَرة.

وتشير الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الإعمار بعد النزاعات إلى أن تدمير رأس المال المادي لا يمثل سوى جزء من الخسائر، بينما تكمن الكلفة الأكبر في تآكل رأس المال البشري وتعطل الإنتاج والاستثمار. وهذا ما يبدو واضحًا في الحالة اللبنانية، حيث تزامنت الحرب مع اقتصاد يعاني أصلًا من انهيار القطاع المصرفي، وشحّ التمويل، وانخفاض الاستثمار الخاص، وارتفاع معدلات الفَقر، الأمر الذي يجعل استعادة النشاط الاقتصادي أكثر صعوبة مقارنة بالحروب السابقة.

وفي هذا السياق، تبدو المقارنة مع حرب عام ٢٠٢٤ مؤشّرًا مهمًّا على حجم التدهور. فقد قدَّر البنك الدولي آنذاك الكلفة الاقتصادية للحرب بنحو ١١ مليار دولار، موزّعة بين الأضرار المباشرة والخسائر الاقتصادية غير المباشرة. أما اليوم، فتشير التقديرات الأولية التي تتداولها أوساط مالية ودولية إلى أن فاتورة الحرب الأخيرة قد تقترب من ٢٥ مليار دولار، وهو رقم يعكس ليس فقط اتساع رقعة الدمار، بل أيضًا طول فترة تعطيل الإنتاج، واتساع نطاق الخسائر في القطاعات الزراعية والصناعية والخدَمية، وارتفاع الكلفة المتوقعة لإعادة تأهيل البنية التحتية.

غير أن التحدّي الأكبر قد لا يكون في إعادة الإعمار وحدها، بل في قدرة الاقتصاد اللبناني على تعويض مصادر دخله التقليدية. فمنذ سنوات، أصبحت تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج تمثل أحد أهم أعمدة الاستقرار النقدي، إذ تقدِّر المؤسسات الدولية قيمتها السنوية بنحو ستة مليارات دولار، بينما يأتي ما يقارب ٦٠ في المئة منها من اللبنانيين العاملين في دول الخليج العربي. إلّا أن هذه التحويلات لم تعد بمنأى عن المتغيّرات الاقتصادية الإقليمية، إذ تشير التقديرات إلى أن العاملين اللبنانيين في الخليج بدأوا يتأثرون بالتباطؤ الذي تشهده بعض القطاعات الاقتصادية هناك، وبسياسات إعادة هيكلة أسواق العمل، إضافة إلى انعكاسات التوترات الإقليمية على النشاط الاقتصادي.

وتبعًا لذلك، تتوقع تقديرات أولية تراجع التحويلات المالية إلى لبنان بنحو ٢٠ في المئة خلال المرحلة المقبلة، وهو ما يعني خسارة مئات ملايين الدولارات سنويًّا من العملات الأجنبية التي يعتمد عليها الاقتصاد اللبناني في تمويل الاستهلاك المحلي، ودعم ميزان المدفوعات، وتوفير السيولة بالدولار للأُسر والمؤسسات. وتمثّل هذه المؤشرات مصدر قلق إضافيًّا، لأن التحويلات لم تعد مورد مالي للأُسر فقط، بل أصبحت خلال السنوات الأخيرة أحد البدائل غير المباشرة لغياب الدولة عن أداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، وأسهمت في الحدِّ من الانهيار المعيشي بعد الأزمة المصرفية.

وعند جمع هذه العناصر في صورة واحدة، يتضح أن لبنان لا يواجه فاتورة إعادة إعمار تقليدية، بل أزمة اقتصادية شاملة تمسّ أسس الاقتصاد الحقيقي. فتعطُّل ما يقارب ثلث القِدرة الإنتاجية، وخروج ربع الأراضي الزراعية من دائرة الإنتاج الفعلي، والدمار الواسع في البنية التحتية، والخسائر الكبيرة في الضاحية الجنوبية، والنزوح الواسع

للسكان، واحتمال انكماش التحويلات الخارجية، تشكّل مجتمعة عوامل تضغط على النمو والاستثمار وسوق العمل والمالية العامة في آن واحد.

وبناءً على هذه المؤشرات، ترى تقديرات دولية أولية أن الكلفة الاقتصادية للحرب الأخيرة لن تقتصر على نحو ٢٥ مليار دولار من الأضرار والخسائر المباشرة وغير المباشرة، بل قد تمتد آثارها لسنوات طويلة من خلال تراجع النمو، وارتفاع معدّلات الفقر، واتساع البطالة، وتأخّر التعافي الاقتصادي، بما يجعل هذه الحرب، من منظور اقتصادي بحت، الأكثر كلفة على لبنان منذ عقود، وبفاتورة مرشحة لأن تتجاوز بأكثر من الضعف كلفة حرب عام ٢٠٢٤ التي قدَّرها البنك الدولي بنحو ١١ مليار دولار.

رسالة قاسم إلى قاليباف: نقد سردية العطاء الإيراني للبنان

داود رمّال

تكتسب الرسائل السياسية التي تُكتب في لحظات التحولات الإقليمية أهمية تتجاوز بُعدها الرمزي، لأنها غالبًا ما تكشف التصورات العميقة التي تحكم العلاقات بين القوى والدول. ومن هذا المنطلق، فإن الرسالة التي وجّهها الأمين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي في إيران محمد رضا قاليباف لا يمكن التعامل معها باعتبارها رسالة شكر سياسية حصرًا، بل باعتبارها نصًّا سياسيًّا يؤسس لرواية كاملة حول طبيعة العلاقة بين إيران ولبنان، وحول معنى الدعم، وحدود السيادة، ومفهوم الكلفة والعائد في العلاقات الإقليمية.

الإشكالية المركزية التي تفرض نفسها في هذه الرسالة لا تكمن في حق أي طرف سياسي في التعبير عن امتنانه لحليف خارجي، بل في تقديم العلاقة الإيرانية مع لبنان بوصفها علاقة أحادية الاتجاه، أعطت فيها إيران كل شيء ولم تأخذ شيئًا. هذه المقاربة، عند إخضاعها للمعايير العلمية والسياسية التي تحكم العلاقات الدولية، تبدو أقرب إلى السردية السياسية منها إلى الوصف الموضوعي. فالدول لا تعمل خارج حسابات المصالح، ولا تبني نفوذها من دون أهداف استراتيجية، ولا تستثمر مواردها خارج إطار تعظيم حضورها وأمنها ودورها الإقليمي.

وعند مراجعة مسار العلاقة الإيرانية مع لبنان خلال العقود الماضية، يصعب الدفاع عن فكرة أن إيران لم تحقق مكاسب سياسية أو استراتيجية أو تفاوضية. فالوجود الإيراني في لبنان لم يقتصر على تقديم دعم مالي أو عسكري أو اجتماعي، بل تحول إلى أحد أهم عناصر النفوذ الإيراني في المشرق العربي، وإلى ورقة تأثير إقليمية في ملفات تتجاوز لبنان نفسه، من المواجهة مع إسرائيل إلى إدارة التوازنات الإقليمية والدولية.

لكن النقطة الأكثر حساسية في هذا النقاش تظهر عندما يُختبر خطاب العطاء على أرض الواقع اللبناني لا على مستوى الشعارات. فلو كان معيار التقييم هو ما جرى على الأرض، يصبح السؤال مختلفًا؛ ماذا أخذ لبنان فعليًّا من هذه العلاقة، وماذا دفع في المقابل؟

هنا تبرز تجربة جنوبي لبنان وجبل عامل بوصفها المثال الأكثر قسوة. فجبل عامل لم يكن جغرافيا حدودية أو منطقة تماس عسكرية، بل مساحة تاريخية وثقافية وحضارية عمرها سبعة آلاف سنة أسهمت في تكوين الهوية اللبنانية، واحتضنت إرثًا عمرانيًّا واجتماعيًّا وإنسانيًّا امتد عبر قرون طويلة. غير أن العقود الأخيرة، ومع إدراج الجنوب تدريجيًّا ضمن منطق المواجهة الإقليمية المفتوحة وتحويله إلى خط دفاع متقدّم في سياقات تتجاوز القرار اللبناني الداخلي، جعلت هذه المنطقة تدفع أكلافًا متراكمة تفوق قدرة أي مجتمع على التحمُّل.

لقد دفع أبناء جبل عامل ومعه كل الشعب اللبناني أثمانًا بشرية باهظة في الأرواح، وتعرضت بلدات وقرى واسعة لدورات متكررة من الدمار والنزوح وإعادة الإعمار ثم العودة إلى الدمار. وتراجعت الحياة الاقتصادية، وتغيرت البنية الاجتماعية، وفُقدت معالم عمرانية وتاريخية وتراثية شكّلت جزءًا من ذاكرة المكان وخصوصيته الحضارية. وليس المقصود هنا تجاهل أن التدمير المادي نجم مباشرة عن الحروب والعمليات العسكرية والاعتداءات الإسرائيلية، لكن النقد يتجه إلى مساءلة البيئة السياسية والاستراتيجية التي ساهمت في إبقاء الجنوب داخل نموذج المواجهة الدائمة وربط مصيره بموازين ردع إقليمية أكبر من الدولة اللبنانية نفسها.

فإذا كانت إيران قد دعمت مشروعًا سياسيًّا وعسكريًّا في لبنان، فإن من المشروع أيضًا التساؤل؛ هل كان هذا الدعم معزولًا عن النتائج التي ترتبت على تحويل جزء من لبنان إلى ساحة متقدمة في الصراع الإقليمي؟ وهل يمكن الحديث عن عطاء بلا مقابل فيما دفعت مناطق لبنانية كاملة أثمانًا وجودية من عمرانها واستقرارها وذاكرتها الجماعية؟

ومن زاوية أخرى، فإن الرسالة تطرح إشكالية إضافية تتعلق بالتحدث باسم لبنان أو باسم محبّيه بصورة جامعة. فلبنان ليس كتلة سياسية واحدة، ولا توجد جهة تمتلك تفويضًا حصريًّا لتعريف مصلحة اللبنانيين أو التعبير عن امتنانهم تجاه أي دولة. وفي المجتمع اللبناني من يرى في إيران داعمًا سياسيًّا وعسكريًا، كما يوجد من يرى أن هذا الدور أسهم في إضعاف الدولة وتعميق الانقسام الداخلي وربط القرار الوطني بمراكز نفوذ خارج الحدود.

إن العلاقات الدولية لا تُقاس بحجم ما يُمنح فقط، بل أيضًا بحجم الأثر الذي يتركه هذا المنح على سيادة الدولة وقدرتها على اتخاذ قرارها الحر. وكل دعم يتحول إلى عنصر مؤثر في القرار الاستراتيجي الداخلي يصبح جزءًا من معادلة النفوذ لا من منطق الهبة المجردة.

لذلك، فإن إعادة تقييم العلاقة الإيرانية ـ اللبنانية لا ينبغي أن تنطلق من سؤال الامتنان، بل من سؤال الدولة: هل خرج لبنان أكثر قوة واستقرارًا وسيادة؟ هل أصبح الجنوب أكثر أمنًا وقدرة على الحياة؟ هل حافظ جبل عامل على حضوره التاريخي والعمراني والاجتماعي أم تحول إلى منطقة تستنزفها الحروب المتكررة؟

هنا تحديدًا تتعرض مقولة أن إيران أعطت لبنان كل شيء ولم تأخذ منه شيئًا لاختبارها الأصعب؛ لأن الدول لا تُحاسب على النوايا، بل على النتائج. والنتائج تقول إن لبنان، وفي قلبه جبل عامل، لم يكن فقط متلقيًا للدعم، بل كان أيضًا من أكثر الجهات التي دفعت كلفة إدخاله في معادلات الصراع الإقليمي المفتوح.

الهندسة السِّياسيَّة لتشييع المرشد الإيراني: فضاءٌ رمزيٌّ يُعيدُ إنتاج النِّظام

نجيب العطار

في ٢٨ شباط اغتيل المرشد الإيراني، علي خامنئي، بضربةٍ أميركية - إسرائيلية مشتركة افتُتحتْ بها الحرب الثانية مع إيران عام ٢٠٢٦. وبحسب تقارير أميركية، فقد طلب خامنئي خلال الحرب الأولى في حزيران ٢٠٢٥ من مجلس خبراء القيادة الاستعداد لاختيار خليفةٍ له. وتضيف التقارير أنَّ خامنئي نفسه رشَّح ثلاثة رجال دين كخيارات بديلة في حال اغتياله. وبالفعل، لم يحتجْ المجلس إلى مداولاتٍ طويلةٍ بعد الاغتيال حيث أُعلن، في ٩ آذار ٢٠٢٦، أي بعد أسبوعٍ واحدٍ تقريبًا، عن تولّي مجتبى خامنئي المنصب خلفًا لوالده وسطَ اعتراضاتٍ علنيةٍ نادرةٍ داخل إيران اعتبرتْ أنَّ هذا التَّوريث يعيد إنتاج نموذج حكم الشاه الذي قامت الثَّورة لإسقاطه، إضافةً إلى تقارير تحدَّثتْ عن ضغطٍ كبيرٍ مارسَه الحرس الثَّوري الإيراني لانتخاب مجتبى سريعًا.

في الرابع من آذار ٢٠٢٦ أُعلن عن تأجيل تشييع خامنئي الذي كان مُقررًا أن يُقام في الشهر نفسه على مدى ثلاثة أيام في طهران، قُم ومشهد، وذلك بسبب استمرار الحرب، ولم تُقَمْ مراسم التَّشييع إلَا بعد أربعةِ أشهرٍ تقريبًا من الاغتيال. في ١٣ حزيران أعلنت «لجنة إحياء ذكرى عروج الإمام الشهيد آية الله العظمى السيد علي الحسيني الخامنئي» في بيان حمل الرقم (٣)، عن برنامج التشييع كالتَّالي: يومي السبت والأحد، ٤ و٥ تموز، مراسم توديع في «مصلّى طهران الكبير»، أو «مصلّى الإمام الخميني» في طهران بحسب البيان؛ الاثنين ٦ تموز مراسم التشييع في طهران والثلاثاء ٧ تموز في مدينة قُم. أما الدفن فسيكون يوم الخميس ٩ تموز في روضة الإمام الرضا، الإمام الثَّامن للشِّيعة الإثني عشرية، في مدينة مشهد بعد مراسم تشييعه فيها. وبحسب البيان، يوافق يوم الخميس ٢٤ محرَّم ليلةَ «شهادة الإمام السجاد»، أي علي بن الحسين رابع أئمة الشِّيعة. ولم يُشِرْ البيان إلى تشييع لخامنئي في كربلاء والنجف يوم ٨ تموز ما قد يوحي بأنَّ تشييعه في العراق لم يكن محسومًا منذ البداية، إذْ إنَّ الإعلان عن تشييعه في العراق كان خلال مؤتمر صحافي للجنة المُنظمة بتاريخ ٢٢ حزيران حيث قال المتحدث باسم اللجنة إيمان عطارزاده إن تشييعه في العراق «استجابةً لطلب العلماء والعشائر والنُّخب العراقية». أي أنَّ الجثمان ينتقل من طهران إلى قُم جنوبًا، ثم يعبر الحدود غربًا إلى العراق حيث يُستقبل رسميًّا في مطار النجف الدولي تمهيدًا لتشييعه في النجف وكربلاء قبل العودة به إلى إيران لإتمام مراسم الدفن.

ليس لافتًا عدد المُشيِّعين ولا حجم وطريقة البثّ والاهتمام بالحدث. إنَّما اللافت هو أنَّ كُلَّ تفصيلٍ في هذا الحدث مدروسٌ ومُصمَّمٌ بعنايةٍ، بدءًا من أماكن التشييع والدفن مرورًا بالآيات القرآنية وصولًا إلى غياب وحضور شخصيات كان أبرزها المرشد الحالي مجتبى خامنئي. ولأنَّ المراسم أُقيمتْ بعد حسم مسألة السُّلطة وخلافة خامنئي بأربعةِ أشهرٍ، فإنَّ السُّؤال هنا ليس «من يحكم، أو سيحكم، إيران؟»، بل: لماذا لم تُستغلْ أيام الحداد السِّتَّة لتقديم القائد الجديد؟ بعبارةٍ أُخرى: لماذا لم يُشكِّل هذا الحدث مُناسَبةً لكسر حالة غياب مجتبى خامنئي، بوصفه القائد الجديد لإيران، في لحظةٍ تبدو، من حيث المبدأ، مُناسِبةً لكسر الغياب المُمتد منذ تولّيه السُلطة؟ فمراسم التَّشييع، بحسب تغطيات غربية عديدة متابعة لتفاصيله، لم تتمْ بوصفها حدثًا بروتوكوليًّا لوفاة الزعيم الأعلى في البلاد. إنَّما أُديرتْ كعمليةٍ سياسيَّةٍ متكاملةٍ تعمَّدَ منظِّموها أن تكون مليئة إلى أقصى حدٍّ برمزيات دينية وميثولوجيَّة تحمل رسائل سياسيَّة، محليَّة وإقليميَّة، تهدفُ إلى أمرٍ واحدٍ هو منع أن يتحوَّل مقتل خامنئي إلى سؤالٍ عن مستقبل النِّظام الإيراني.

خامنئي وتمثُّلات «كربلاء»: شهرٌ واحد، عائلةٌ واحدة و«نهجٌ» واحد!

لم يكن اختيار توقيت مراسم التَّشييع عشوائيًّا، بل كان مدروسًا بقدر ما أنَّه كان طبيعيًّا وقابلًا للتَّوقُّع بالنَّظر إلى طبيعة النِّظام الإيراني الشِّيعي والعقيدة الدين-سياسيَّة التي يحكم بها. وبالتَّالي، إنَّ تأخير التَّشييع إلى شهر محرَّم الذي يرتبطُ باللَّحظات التَّأسيسيَّة الكُبرى للفكر الشِّيعي، أي حادثة كربلاء، لا يُمكن اعتبارُه نتيجةً لعوامل لوجستية إذْ أنَّه أقرب إلى أن يكون الخيط الذي يربطُ الحدث بأهدافه. هذا لا يعني أنَّ تشييعه في غير شهر محرَّم لن يُحقق هذه الأهداف ولن يُمكِّن الرَّمزيَّة الدِّينيَّة الشِّيعيَّة من التَّأثير، إنَّما تشييعه في مُحرَّم يُمكِّن هذه الرَّمزيات من العمل بطاقتها القُصوى إن جاز التَّعبير.

قبل الإعلان عن البرنامج المذكور أعلاه، قالت اللجنة المُنظِّمة في بيانٍ حمل الرقم (٢) في ٩ حزيران ٢٠٢٦، أنَّ التَّشييع سيتمُّ بعد اليوم العاشر من شهر محرَّم، اليوم الذي يحيي فيه الشِّيعة ذكرى مقتل الحسين بن علي في كربلاء. وكذلك قال رئيس بلدية طهران، علي رضا زاكاني، أنَّ إرجاء المراسم إلى بعد اليوم العاشر من محرَّم يهدف إلى السَّماح للمؤمنين بإكمال مراسم عاشوراء. وقد جاءت هذه التصريحات بعد معلوماتٍ متداولةٍ عن نيّة إيران تشييع خامنئي في الأيام الأولى من محرَّم. وبغضِّ النَّظر إذا كان هذا التَّضارب مقصودًا أم لا، فقد حقَّق تأجيلُ التَّشييع إلى الأيام العشرة الثانية من محرَّم هدفَيْن أساسيَّيْن: الأوَّل أنَّه ضاعفَ عددَ الأيَّام التي يُمكن استثمارها سياسيًّا في شهر مُحرَّم. فالمعروف أنَّ العشر الأوائل من محرَّم هي الأيام التي يكون فيها الشَّحن العاطفي في ذروتِه وبعدَ اليوم العاشر يبدأ هذا الشَّحن بالعودة إلى حالة استقرارٍ، إن جاز التَّعبير. بهذا المعنى، أضاف تشييع خامنئي أسبوعًا أو عشرة أيامٍ إضافيَّةٍ من الشَّحن العاطفي المُضاعَف. والهدف الثَّاني هو وضع حاجز يمنع من تقديم أو تفسير تشييع خامنئي كحدثٍ مُنافسٍ لعاشوراء نفسَها. فعدد الزوَّار لكربلاء في عاشوراء لهذا العام بلغ حوالى ٥ ملايين زائر، في حين تشير توقعات أن يبلغ عدد الزائرين في ذكرى أربعينية الحُسين حوالى ١٥ مليونًا. وبالتَّالي، حقَّق التَّأجيل للعشرة الثانية إمكانية استثمار الشهر بأكمله

بوصفه إطارًا شعائريًّا جاهزًا لاستقبال واستيعاب حدثٍ جديدٍ دون أن يُنافس عاشوراء على الانتباه والاهتمام. والأمرُ الذي ضاعفَ قُدرةَ المِخيال الشِّيعي العام على استحضار حادثة كربلاء وإسقاطها، برمزياتها وشخصيَّاتها، على الواقع هو أنَّ خامنئي لم يُقتل وحدَه. فقد قُتلَ معه في الضَّربة ذاتِها ابنته بشرى، صهره مصباح الهدى باقري كني، زوجة ابنه مجتبى زهراء حداد عادل، والأهم حفيدة خامنئي زهراء محمدي كلبايگاني التي تبلغ من العمر حوالى أربعة عشر شهرًا. وقد عُرضتْ توابيتُ العائلة إلى جانب تابوت خامنئي في مُصلّى طهران الكبير حيث دخلت الوفود وألقت النَّظرة الأخيرة على التوابيت. أمام مشهدِ مقتل عائلة «الإمام» كاملةً، من الجدّ إلى الحفيدة، تُشيَّعُ دُفعةً واحدةً في شهر مُحرَّم؛ أمام مشهدٍ كهذا، يصعبُ على العارف بالتُّراث الشِّيعي أنْ يتجاهل الصَّدى المُباشر لواقعة كربلاء التي لم يُقتل فيها الحُسين وحدَه، بل قُتل مع أهل بيته ومن بينهم ابنه الرَّضيع عبدالله. وكذلك يصعب على المِخيال الشِّيعي العام الذي رسَّخَه النِّظام الإيراني وربَّى أنصارَه عليه منذ العام ١٩٧٩؛ يصعب على مخيالٍ كهذا أن لا يُقيمَ هذا الرَّبطَ بين طهران وكربلاء، وبين علي خامنئي والإمام الحُسين، حتَّى لو لم يُعلن ذلك صراحةً. وبالتَّالي، لا يحتاج النِّظام الإيراني إلى إعلان هذا الرَّبط صراحةً، فالخطاب الرَّسمي المرافق لعملية التَّشييع انخرط بنفسِه في توظيفٍ مكثَّفٍ للرَّمزيَّة الدِّينيَّة والميثولوجيَّة لصياغةِ رسائل سياسيَّة، وكانت صورة «القائد/ الإمام» و«عائلته/ أهل بيته» مقتولين معًا إحدى أقوى أدوات هذا التَّوظيف: فمأساةُ الحُسين تُروى الآن كأنها استعادة حرفيَّة وحقيقيَّة، لا مجازيَّة فقط، لمظلوميَّة كربلاء واستمرارٌ لسرديَّة الصِّراع بين الحق والباطل، وبين الخير والشَّر، التي يقوم عليها الخطاب الثَّوري الإيراني منذ العام ١٩٧٩.

والجدير بالذِّكر أنَّ مثل هذه التمثُّلات والإسقاطات حدثت مع تشييع الأمين العام الأسبق لـ«حزب الله»، حسن نصرالله، في ٢٣ شباط ٢٠٢٥ والذي امتدَّ عمليًّا ليومين، إذْ بدأ التَّشييع الفعلي ليلةَ ٢٣ شباط في مشهدٍ أعاد فيه المخيال الشِّيعي تمثيل حال السَّيِّدة زينب بنت علي ليلةَ العاشر من محرَّم التي تُمثِّلُها ليلةُ تشييع نصرالله. واللَّافتُ في الأمر أنَّ الإسقاط في حالة نصرالله اقتصر على «الحُسين وأصحابه» حيث مثَّلتْ قيادات وحدة «الرَّضوان» في «حزب الله» التي اغتيلتْ مجتمعةً في ٢٠ أيلول ٢٠٢٤ أصحاب الحُسين الذين قُتلوا معه في كربلاء بالرَّغم من أنَّ قيادات الوحدة لم يُقتلوا مع نصرالله بضربةٍ واحدةٍ، لكنَّ هذا التَّمثيل كان حاضرًا في المخيال الشِّيعي العام. في حين أنَّ تشييع خامنئي امتد إلى تمثيل «الحسين وأهل بيته»، والتَّمثيلُ هُنا أشدُّ حضورًا لكَوْن عناصرِه الأساسيَّة حاضرة؛ العائلة كاملة، الموت معًا والموت قتلًا في معركة.

امتدادٌ في الزمان والمكان: انتباهٌ أكبر وسؤالٌ مُؤجَّل

تُقيمُ مُعظم الدُّول جنازات قادتها في يومٍ أو يومين على الأكثر. حتَّى تشييع المرشد الأول لإيران، روح الله الخميني، تمّ خلال يومَيْ ٥ و٦ حزيران ١٩٨٩ والتَّأخير في دفنه يوم ٦ حزيران كان بسبب خروج الحشود عن السَّيطرة حيث سُجِّل وفاة ٨ وجرح ٥٠٠ آخرين نتيجة التَّدافع. بعبارةٍ أخرى، إنَّ القرار الإيراني بجعل مراسم التَّشييع تمتدُّ في الزمان لستة أيَّام (٤ - ٩ تموز) وفي المكان لخمس محطَّات في بلدين (طهران، قُم، النجف، كربلاء، مشهد) ليس قرارًا ناتجًا عن صعوبات لوجستيَّة فقط، فمن يستطيع تنظيم تشييع عابر للحدود الدولية يستطيع أن يُقيمَه في وقتٍ أقصر. صحيحٌ أنَّ الأعداد المُشاركة والتي تُقدَّرُ بين ١٢ و٢٠ مليونًا يصعبُ تنظيمُها واستيعابُها في يومٍ واحدٍ، بخاصَّةٍ مع تجربتهم السَّابقة في تشييع الخُميني، ما يعني أنَّ الوظيفة التَّشغيليَّة لمدّ التَّشييع زمانيًّا ومكانيًّا حاضرة في حسابات المُنظِّمين. لكن هذا لا ينفي أنَّ هذا المدَّ الطَّويل مقصودٌ ومدروسٌ، كأنَّه يعكسُ إرادةً بأن يتمَّ التَّشييعُ على مَهلٍ وأنْ يُقابَلَ الحماسُ والشَّحنُ العاطفي لدى المُشيِّعين والمُراقبين ببرودةٍ و«ديمومةٍ» للتَّشييع الباعث على هذه المشاعر. كأنَّه متروكٌ ليستمرَّ إلى أقصى وقتٍ مُمكنٍ دون الوصول إلى النُّقطةِ الحَرجةِ التي يفقدُ فيها هيبتَه. حدادٌ، استقبال وفود، صلاةٌ، تشييعٌ في طهران وقُم، استراحةٌ في إيران واستكمال التَّشييع في العراق، عودةٌ إلى إيران لاستكمال التَّشييع، ثم الدَّفن. كُلُّ يومٍ إضافيٍّ يعني انتباهًا أطول من الجمهور المحلِّي والعالمي ومن المُراقبين، ويعني أيضًا ذاكرةً أعمق، والأهم أنَّه يعني يومًا إضافيًّا من تأجيل أي سؤال عن الحُكم بعد خامنئي أو عن النِّظام نفسه.

هذه الإطالةُ في التَّشييع أقرب ما تكون إلى ما يسمّيه عالِم الأنثروبولوجيا البريطاني فيكتور تيرنر بـ«المرحلة الانتقالية» أو «الفضاء الانتقالي» (Liminal Phase/ Space) أي حين تكون الجماعةُ قد خرجت من نظامِها العام القديم ولم تدخل بعدُ في نظامٍ جديدٍ، فتُصبحُ الطُّقوسُ في هذه الحالة البينيَّة أداةً لإدارة هذا الانتقال المُعلَّق أكثر من كونها مناسَبةً للاحتفال أو الحداد وحدهما. وإطالةُ هذه المرحلة، سواءٌ عبر تأجيل التشييع أو تمديده، يُتيحُ للدَّولة/ النِّظام فرصةً أكبر ووقتًا أطول لاحتكار تعريف معنى غياب القائد قبل أن يتولَّى الرَّأي العام تعريف ذلك بنفسِه.

فضاءٌ مبنيٌّ حول نعش

لم يكن اختيار «مصلّى الإمام الخميني» مصادفةً أو تفصيلًا لوجستيًّا، فالمُصلَّى نفسُه يُعدذُ فضاءً تأسيسيًّا إذ إنَّه سُمِّيَ بهذا الاسم تكريمًا لأوَّل مرشدٍ أعلى في إيران، كما أنَّه المسجد الذي تُقام فيه صلاة العيد الرسمية حيث كان خامنئي يؤمُّ المُصلِّين، كما أنَّه المكان الذي تُلقى فيه الخُطب الكُبرى، فهو المسجد الذي ألقى الخامنئي فيه خطبته الشَّهيرة باللَّغة العربية في تأبين الأمين العام لـ«حزب الله» في لبنان، حسن نصرالله، بتاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠٢٤. والجديرُ بالذِّكر أيضًا أنَّ تصميم المسجد ليس محصورًا بعمارات إيران الحديثة إذْ إنَّ مصمِّمه استحضر فضاءات مختلفةٍ كانت تُعدُّ سابقًا جزءًا من المجال الحيوي الإيراني، بخاصَّةٍ في العهود الامبراطورية القديمة، مثل أذربيجان وجورجيا وغيرهما. وبالتَّالي يجمع هذا المكان، بين الرَّبط الحسِّي المُباشر خامنئي ومؤسِّس الجمهورية الإسلاميَّة، ويربطُ أيضًا بتاريخ إيران الإسلامي والإمبراطوري إضافةً إلى كونِه مركزًا ومنبرًا سياسيًّا ودينيًّا.

في المُصلَّى لم يتنافس أيُّ مسؤول، لا رئيس الجمهورية ولا كبار القادة، على مركز الصُّورة. المركزُ كان للنعش وحدَه في فضاءٍ مُثقلٍ باللون الأسود في الستائر والرايات الدَّاعية للثَّأر. واللافت أنَّ هذه الرايات السوداء المكتوب فيها بالعربية «يا لثارات الحسين»، والتي ظهرت في قاعة استقبال الوفود، كانت موضوعةً إلى جانب الأعلام الإيرانية بشكلٍ مدروس وليس إلى جانب كل علم إيراني وحسب. موضعُ عرض النُّعوش على يمينه علمٌ إيرانيٌّ ضخمٌ، تليه صورةٌ لقبضة خامنئي المضمومة باللونين الأحمر والأسود مع شعار «قوموا لله»، وهذه الصورة باتت الشعار الرسمي لمراسم التشييع. يليها سلسلة أعلام إيرانية أصغر من العلم الكبير وبين الواحد منها والآخر رايةُ الثَّأر السَّوداء. والأمرُ مُماثلٌ على يسار مرتبة النُّعوش. إضافةً إلى أنَّ الجدار المقابل للنُّعوش فيه ما يُشبه المحراب وفيه ثلاث راياتٍ من الرايات السوداء إضافةً إلى كتابةٍ باللغة الفارسية باللونين الأخضر والأحمر، لونَيْ العلم الإيراني، «آقای شهید ایران». كل هذا يوحي بأنَّ الثَّأر هو رسالةٌ للوفودِ بالدَّرجة الأولى.

كما لم تظهر شاشاتٌ ضخمةٌ تعرضُ صوَرًا متتابعةً كما يحدث في كثير من المراسم الحديثة، إنما سادَ نوعٌ من الاقتصاد البصري المتعمَّد، حيث يمنحُ تقليلُ عدد العناصر المعروضة على الشاشة قوَّةً وحضورًا أكبر للعناصر القليلة الظاهرة، أو المعروضة. ولم يقتصر وجود الترميز البصري على النعش وحدَه، فبحسب ما نشرته الجزيرة فإن راية حمراء عملاقة رُفعت فوق مبنى المصلّى بأكمله إلى جانب صورة قبضة خامنئي التي قالت عنها اللجنة المنظمة للتشييع في بيانٍ حمل الرقم (٤) إن «هذه «القبضة المضمومة» التي تُعدّ العلامة الرسمية لتشييع فريد العصر، ليست مجرد رمز فحسب؛ بل هي تبلور لنفس تلك اليد الرحيمة لأب الأمة، والتي واجهت مرارًا وتكرارًا الاستكبار العالمي ولم ترتجف قط، ولم تنبسط إلّا لله». وينقل البيان أيضًا عن مجتبى خامنئي قوله: «لقد حظيتُ بشرف زيارة جسده الطاهر بعد استشهاده؛ فما رأيتُه كان جبلًا من الصلابة، وقد سمعتُ أن قبضته السليمة كانت مضمومة بقوة».

رايات الثَّأر: بين «التَّوّابين» و«أنصار المهدي»

لم تكن الراية التي غطّت نعش خامنئي راية حسينية عامَّة. فبحسب تقرير نشرته «قناة الجزيرة»، الراية نفسها كانت قد رُفعت سابقًا فوق مقام الإمام الحسين في كربلاء. أما العبارة المكتوبةُ عليها، وعلى غيرها من الرايات، فهي «يا لثارات الحسين» وهي نداءٌ أو طلبٌ للثَّأر لدم الحُسين بن علي. وتُعدُّ هذه العبارةُ

إحدى أكثر العبارات رسوخًا في التُّراثِ الشِّيعي، كما أنَّ الرايات التي تحملُ هذه العبارة تحملُ أبعادًا رمزيَّة وتاريخيَّة وميثولوجيَّة أكثر من أيِّ رايةٍ أُخرى. فهذه العبارةُ بالتحديد تجمعُ بين التَّاريخ والمُستقبل الموعود؛ فهي الشعارُ الذي رفعته «ثورةُ التَّوَّابين» عام ٦٥ للهجرة، والتي تُعدُّ الثَّورة الأولى التي تُطالبُ بالثأر لدم الحُسين. وكذلك هو شعارُ ثورة المُختار الثقفي عام ٦٦ للهجرة(١). وبحسب الموروث الروائي الشِّيعي فهذه العبارةُ أيضًا هي شعار الإمام الثاني عشر، المهدي، حين يخرج في آخر الزَّمان مطالبًا بثأر الحسين وأهل بيته. وقد أكَّد مسؤولون إيرانيون كبار، كرئيس الجمهورية مسعود بزشكيان وقائد الجيش الإيراني أمير حاتمي، على حقهم في الثَّأر لمقتل خامنئي وتوعَّدوا بذلك. ومن المعاني التي تحملُها هذه الرايات أنَّ معركة الثَّأر هذه هي معركةٌ مُمتدَّةٌ أو نوعٌ من الحرب الدَّائمة تمامًا، كما أنَّ حروب الثَّأر للحسين وأهل بيته ممتدَّةٌ من حركة التَّوَّابين مرورًا بالمختار الثقفي وصولًا إلى المهديِّ الذي يقود آخر الحروب على هذه الأرض في آخر الزَّمان. بعبارةٍ ثانية، إن اكتمال الصُّورة الأساسيَّة لاختيار شهر محرَّم وعرض نعش خامنئي إلى جانب نعوش عائلته؛ كل هذا يكتمل مع الراية التي لا تكتفي باستحضار كربلاء بوصفها مأساةً تُستعادُ، بل بوصفِها بدايةً لـ«ثورةٍ دائمةٍ» أو حسابٍ مفتوحٍ لا يُغلق. فكما أنَّ الثَّأر لقتل الحسين لم ينته بمقتل قتَلته وتحوَّل إلى مشروع ثأرٍ امتدَّ لقرونٍ في الذَّاكرة الشِّيعيَّة ولم يزل ممتدًّا لا يُغلقُه سوى المهديِّ المُنتظر، تضعُ الرَّايةُ مقتل خامنئي في المسار نفسِه: ليس نهايةً، بل بدايةَ حسابٍ مفتوحٍ غير معروف التوقيت ولا الوسائل؛ وبحسب بعض القراءات فإنَّ هذا الغُموض هو جزءٌ من الرسالة: التهديد قائمٌ دون موعدٍ مسبق. لكن اللافت في مسألة الرايات أنَّ راية الثَّأر عادةً في إيران تكون باللون الأحمر لا الأسود، فبعدَ اغتيال قاسم سليماني وإسماعيل هنية وحتَّى بعد اغتيال خامنئي نفسه كانت إيران تُعلن عن قرارِها بالثَّأر من خلال رفع رايةٍ حمراء تحملُ عبارة «يا لثارات الحسين» فوق مسجد جمكران في قُم.

القرآن كـ «أداة» تخاطُب

شاء المُنظِّمون للمراسم أن يكون دخول الوفود لإلقاء نظرة الوداع لخامنئي، بعد التعريف عنهم، على إيقاع موسيقى جنائزية ترافقهم إلى مكان محدّدٍ يتقدّمهم جندي الاستقبال. وبعد أن يقف الوفد في مكانه، ينتهي العزف الموسيقي ويتلو قارئ قرآن آيةً أو بضع آياتٍ وأحيانًا لا تُتلى الآية كاملةً وإنما جزءٌ منها، ثم يُكمل الوفدُ مع عودة العزف الموسيقي الذي يرافقهم إلى حيث يقف رئيس إيران على رأس عددٍ من المسؤولين الذين يتقبَّلون التعازي، هُناك حيثُ ينقطعُ العزف ويعيدُ عريفُ المراسم شُكر الوفد. وبين مجموعةٍ من الوفود وأخرى، ثمة استراحةٌ تُتلى فيها آيةٌ أو آيتين من القرآن قبل البدء في استقبال دفعةٍ جديدة من الوفود. وقد حظيَ موضوع الآيات التي تُليتْ لكُلِّ وفدٍ بحيِّزٍ كبيرٍ، لعلَّه الأكبر، من التَّغطيات والتَّحليلات التي تابعت التشييع، إذ إنَّ المسألة تُعدُّ سابقةً في التاريخ الإسلامي الحديث وخروجًا عن المألوف والمُعتاد في الثقافة الإسلاميَّة الشِّيعيَّة والسُّنيَّة على حدٍّ سواء.

من خلال دراسة الآيات التي تُليت لـ٤٣ وفدًا تبيَّن أنَّ عدد السُّوَر التي تُلِيَ منها هي ١٢ سورة. وتكرَّرت التلاوة من بعض السُّوَر، فسورة آل عمران مثلًا تُلي منها آياتٌ لـ١٤ وفدًا، وسوَر: الفتح لـ٧ وفود، النساء لـ٦ وفود، البقرة لـ٤ وفود والأحزاب لـ٤ وفود. واللافتُ أنَّ الغالبية العُظمى من هذه الآيات هي آياتٌ مدنيَّة في حين أن جزءًا صغيرًا منها فقط مكِّي. والمعروف أن الآيات المدنية تحملُ أبعادًا اجتماعيَّةً وسياسيَّةً أكثر بكثير من الآيات المكيَّة، كما أنَّ الفترة المدنية في حياة النَّبي محمَّد هي عمليًّا فترة بداية صعود الإسلام الذي كان مُستضعفًا في مكَّة. من هُنا يأتي تأكيدُ إيران على تسمية الخامنئي بـ«إمام المُستضعَفين» في استعادةٍ واضحةٍ للأدبيَّات الثَّوريَّة الأولى، إذْ إنَّ حضور كلمة «مُستضعَفين» في الخطاب اليومي صار أكثر خفوتًا وأقلّ استعمالًا. وفي العموم، كانت الآيات ذات حقول دلالية محدودة تضمَّنت: الشَّهادة والحياة بعد الموت، الفتح والنصر الإلهي، الثَّبات وعدم الاستسلام للحزن، الجهاد والوفاء بالعهد، إضافةً إلى حقول وصفية تصف أحوال «المؤمنين» و«الكافرين»، وعددٍ قليلٌ نسبيًّا حمل طابعًا سياسيًّا مُباشرًا ظهَر بشكلٍ خاص مع الوفود التي تُليت لها آيات محدّدة(٢)، في حين أنَّ كثيرًا من الوفود تشاركت الآيات نفسها.

والرسالة العامَّةُ لهذه الآيات تُشبه الكلمة المنسوبة لأبي بكر، بعد وفاة النَّبي: «من كان يعبد محمَّدًا فإن محمَّدًا قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حيٌّ لا يموت». فالرسالةُ الإيرانيَّةُ هنا ليست أنَّ خامنئي مات والمشروع مستمر وحسب، بل إنَّ موته بهذه الطَّريقة هو دفعةٌ جديدةٌ للمشروع وبداية مرحلةٍ جديدةٍ تُشبه المرحلة المدنية في تاريخ الإسلام. والمخيال الشِّيعيُّ العام بطبيعته يستطيعُ استيعاب موت قياداته قتلًا وإعادة تقديم ذلك على أنه إعادةُ تأسيسٍ للفكرة، وقد ظهرَ هذا في دُعابةٍ استُعملت بعد الإعلان عن انتخاب مجتبى خامنئي. تقول الدُعابة «ترامب قتل خامنئي بعمر ٨٧ سنة فعاد خامنئي بعمر ٥٦ سنة»، أو «خامنئي عاد شابًّا». وقد برز معنى الاستمرارية هذا في عدة مواضع منها تلاوة «ولا تحسبنّ الذين قُتلوا في سبيل الله أمواتًا، بل أحياء عند ربهم يُرزقون» أمام الوفد الإيراني الرسمي فقط، في حين أنَّ ما تُلي أمام وفد الحشد الشعبي مثلًا هو: «ولا تقولوا لمن يُقتَل في سبيل الله أمواتٌ، بل أحياءٌ ولكن لا تشعرون».

فأمام الوفد الإيراني الرسمي ظهرَ معنى عوائد الحدث في كلمة «يُرزقون» في حين أنَّ الآية الثانية تركِّز على استمرارية الحياة دون الإشارة إلى العوائد أو النَّصر. وهذا أيضًا ما قد يعكسُه توقيتُ الدَّفن مع ذكرى ليلة وفاة علي بن الحسين، الإمام الرَّابع، الذي يُجسِّدُ معنى استمراريَّة الإمامة في نسْل الإمام علي بن أبي طالب والسَّيِّدة فاطمة بنت النَّبي بعد حادثة كربلاء.

كذلك تمَّت تلاوة سورة النصر كاملة أمام وفد الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة بافل جلال طالباني، ومن المعروف أنَّ هذه السُّورة تُقرأ في بعض التَّفسيرات المأثورة على أنَّها إشارةٌ إلى اقتراب اكتمال الرِّسالة ووفاة النَّبيِّ، ما يجعلُها من أكثر الاختيارات دلالة على وضع رحيل خامنئي في موقع «اكتمال المهمة» لا «انقطاعها».

وكان لافتًا أنَّ إحدى الاستراحات شهدت تلاوة آيات من سورة آل عمران [١٥١، ١٥٢] تتحدث عن غزوة أُحد وتتضمَّن نقدًا ذاتيًّا صريحًا للمسلمين أنفسهم، قبل أن تُختم بالعفو الإلهي؛ وهي من أكثر النصوص إثارة للانتباه في القائمة كلها، إذ أدخلت نبرة مساءلة داخلية، ولو عابرة، إلى مشهد صيغ في معظمه بلغة اليقين والانتصار. والجديرُ بالذِّكر أيضًا أنَّ الدُّول التي تملكُ إيران أذرعًا فيها، أي العراق ولبنان واليمن وفلسطين، فقد تُليتْ لوفود هذه الفصائل آياتٌ تختلفُ برسائلها ومعانيها عن الآيات التي تُليت للوفود الرسمية لهذه الدول.

أما الآية الأبرز فكانت تلك التي رافقت نائب وزير الخارجية السعودي [آل عمران، ١٣] والتي قسمت المشهد في المنطقة إلى «فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة». وبحسب التفسيرات فهذه الآية ترتبطُ بمعركة بدر التي تُعدُّ من أبرز وأهم وأول المعارك للمسلمين الذين حققوا فيها انتصارًا حاسمًا. وحين تُتلى هذه الثنائية الحادة تحديدًا أمام وفد سعودي، في ذروة مسار تطبيع دبلوماسي أعقب سنوات من القطيعة والصراع بالوكالة، يصعب حصر دلالتها في المعنى التاريخي المجرد. ويزداد هذا التوتر واقعيةً إذا استُحضر أن الحرب الأخيرة نفسها لم تُبقِ الأراضي السعودية بمنأى عنها: ففي آذار ٢٠٢٦، قصفت إيران قاعدة الأمير سلطان الجوية داخل المملكة بصواريخ باليستية وطائرات مسيّرة، ما أدّى إلى إصابة أكثر من خمسة عشر جنديًّا أميركيًّا، إضافةً إلى أضرار في الطائرات والمعدّات. ولم تُقدَّم تلك الضربة بوصفها استهدافًا للمملكة، بل لـ«القوات والمصالح الأميركية» على أرضها، وهو تمييز دقيق حافظت عليه طهران خطابيًّا حتى في ذروة القصف، وهو ما يمنح آية «فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة» صدى إضافيًّا حين تُتلى أمام وفد دولة استُهدفت أراضيها فعليًّا، لا الحلفاء الغربيين وحدهم، تحت التسمية القانونية نفسها. وقد لاحظت الجزيرة بدورها أن اختيار هذه الآية تحديدًا «فسّره محلّلون بأكثر من طريقة»، وهو ما يعزّز الحذَر المنهجي في قراءتها بوصفها رسالة قاطعة النّية. وفي المقابل، استحضرت آية الإسراء [الإسراء، ١] مع وفد رجال الدين الفلسطينيين لتثبيت الرابطة بين القضية

(١) تذكر بعض المصادر الشيعية المعتبرة أنَّ شعار ثورة المختار الثقفي كان «يا أهل ثارات الحسين».

(٢) هذه الوفود هي: وفد «حزب الله» مع العائلات، وفد رئيس وزراء باكستان، الوفد الأوزبكي، الوفد الأرمني، الوفد المصري، الوفد الجورجي، وفد «حزب الله» برئاسة محمود قماطي، الوفد الناميبي، الوفد السعودي، وفد كازاخستان، وفد منظمة شانغهاي للتعاون، وفد رئيس مجلس جمهورية باكستان الإسلامية، الوفد اللبناني ممثّلًا بوزير الدفاع، وفد بافل جلال طالباني، وفد الكونغو برازافيل، الوفد السريلانكي، وفد «حركة أمل»، وفد الحوثي، وفد رجال الدين الفلسطينيين، وفد رئيس مجلس النواب العراقي، وفد «حزب الله» العراقي.

الفلسطينية ومشروع الجمهورية الإسلامية.

لم يكسر انضباط هذا المشهد سوى وفد عائلة الخميني، برئاسة حفيده حسن، الذي غادرَ قبل انتهاء تلاوة الآية المُخصصة له، كما لم يرفع أعضاء الوفد أيديهم لقراءة الفاتحة. وقد فُسِّر هذا التصرُّف بأنه اعتراضٌ على الآية التي تُليت وهي: «لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أُولي الضرر (هنا غادر الوفد) والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم». تفصيل بروتوكولي صغير، لكنه الاستثناء الذي يوضح أن الانضباط الكامل في كل ما سبق لم يكن طبيعة عفوية، بل قرارًا مُحكمًا.

العالم يدخل طقس إيران، لا العكس!

وفودٌ رسميَّةٌ من دول إقليمية كبرى إلى جانب ممثِّلين عن فصائل وتنظيماتٍ «حليفة» لإيران كلهم دخلوا في مشهدٍ واحدٍ تقريبًا. لم تتحوَّل المراسم إلى قمَّة دبلوماسيَّة رغم الحضور الكثيف، ولم تُقدَّمْ صوَر المصافحات بوصفها الرِّسالة الأساسية رغم أنَّها المرَّة الأولى ربَّما في تاريخ إيران التي يجتمع فيها هذا القدر من ممثلي الدول والجماعات، كما لم تتغيَّر لغة الدَّولة أمام تنوُّع العالَم الخارجي الحاضر في إيران. فالرِّسالة هنا كانت أعمق من الحِداد. إيران لم تعرض العالَم على جمهورها، بل عرضت نفسَها على العالَم. وفقَ الشُّروط واللُّغةِ اللتين اختارتهما هي. وبالتَّالي، لم تكن تبحث عن اعترافٍ خارجيٍّ من العالَم بقدر ما أنَّها كانت تُظهِّرُ أنَّها تملكُ فضاءها الرَّمزيَّ الخاص وتدعو الآخرين إلى دخوله دون أن تُغيِّر قواعدَه من أجل أحد.

القائد الجديد الذي اختار «الغيبة»

شكَّل غيابُ المرشد الجديد لإيران عن مراسم التَّشييع التفصيل الأكثر إثارة للانتباه. ورغمَ أنَّ الإعلان عن اختياره مرشدًا أعلى قبل التَّشييع بحوالى أشهر، بقي مجتبى خامنئي خارج مركز الصُّورة تمامًا: لا حضورَ مباشرًا يُشكِّلُ لحظةً احتفاليَّةً بظهوره ولا خطابًا مباشرًا مصوَّر مُسبقًا؛ فقط رسائل مكتوبة من بعيد. كُلُّ هذا الغياب يُبرَّرُ بأنَّه تفادٍ لتهديداتٍ أمنيَّةٍ مباشرةٍ. لكنَّ التَّبرير الأمني وحدَه لا يُفسِّرُ لماذا اختارَ النِّظامُ هذا الصَّمتَ الكامل بدلًا من الظُّهور المحدود والمحروس كما تفعل حكوماتٌ أُخرى تواجه تهديداتٍ مُماثلة. بل أيضًا كما ظهرت قيادات الدولة والحرس الثَّوريِّ العُليا كُلُّها، علمًا أنَّ التهديدات التي تُحيطُ بهذه القيادات، بخاصة قيادات الحرس الثَّوري، ليست أقلَّ خطرًا من تلك التي تُحيط بالمرشد الجديد. أو بعبارةٍ أدقّ، الفارقُ ليس كبيرًا إلى الحدِّ الذي يُبرِّرُ ظهورَ هؤلاء بعد غيابِهم الطَّويل واستمرار غياب مجتبى خامنئي الغيابُ هُنا، أو الغيبةُ بعبارةٍ أكثر تعبيرًا، لا يعكسُ ضعفًا أو انعدام قُدرةٍ على الحضور بقدر ما أنَّه استثمارٌ واعٍ ومُتعمَّدٌ في مخيالٍ شيعيٍّ عميق الجذور: مخيال الغَيْبة، حيثُ لا يُشترطُ في القائد أن يكونَ حاضرًا بشكلٍ حسّيٍّ ليكون أهلًا للولاء والطَّاعة. يكفي أنَّ النَّاس «بايعتْ» مُجتبى دون أن تعرفَ عنه شيئًا، إذْ إنَّ ظهوره الإعلامي قبل تولّيه المنصب كان نادرًا. وفي الفكر والوجدان الشِّيعيَّيْن، يظلُّ الإمامُ الغائبُ مرجعيَّةً قائمةً تتمسَّكُ النَّاسُ بها رغم احتجابها عن الأنظار. فمجتبى خامنئي حين يختار أن يحضر بالكتابة بدلًا من الصُّورة، وبالرِّسالة التي تُقرأ لا بالخُطبةِ التي تُسمع، فإنَّه بذلك يستدعي، عن قصدٍ أو عن غير قصدٍ، النَّمط الرَّمزيَّ نفسَه الذي رافقَ المهديَّ المُنتظر في فترة غيبتِه الصُّغرى التي اقتصر تواصلُه فيه مع شيعته، بحسب الموروث الشِّيعي، على أربعةِ سفراء ينقلون رسائلَه وتوجيهاته.

كما يُخفِّفُ هذا الغياب المدروس من وطأة الاعتراضات داخل إيران على واقعٍ مفادُه أنَّ المنصب انتقل بالتَّوريث من الأب إلى الابن وهو ما يُخالف الخطاب الرَّسمي الذي يُؤسِّسُ شرعيَّة النِّظام على استمراريَّة الثَّورة لا على التَّوريث، كما ذهب البعضُ إلى أنَّ مجتبى لا يتمتَّعُ بالشُّروط المطلوب توفُّرُها في المرشد الأعلى. وبالتَّالي، حين لا يظهرُ مُجتبى في موقع الاحتفاء، يصعبُ حينها تصوير اللَّحظة على أنَّها تتويجٌ لوليّ العهد خلَفًا لوالدِه. فالغيابُ يُحاولُ وضعَ حدودٍ تُميِّزُ النِّظام الإيراني عن الأنظمة الملَكيَّة حيث يقفُ الوريثُ عادةً في الصَّفِّ الأوَّل منذ اللحظة الأولى لأن الرسالة المطلوبة هي استمرارية العرش؛ أما هنا فقد بقيت القيادة الجديدة خارج مركز الصورة، بينما استمرت الدولة تكرّر، عبر عناصر الطقس وحدها، أن الاستمرار يكمن في النظام لا في الشخص.

من طهران إلى كربلاء إلى مشهد: أبعد من الجُغرافيا!

لن يُدفن خامنئي في العاصمة طهران حيث مارسَ السُّلطة لأكثر من ثلاثة عقود، ولا إلى جوار مؤسس الجمهورية الإسلاميَّة روح الله الخميني في مقبرة «بهشت زهراء» الأمر الذي كان سيعزّز صورة استمرارية مباشرة بين المؤسّس وخليفته؛ ولا في قُم حيث مركز الحوزة العلمية الإيرانية. بدلًا من ذلك، كان لمسار الرِّحلة الأخيرة خمس محطات: طهران، قُم، النَّجف، كربلاء وأخيرًا العودة إلى مسقط رأسه مشهد حيث سيُدفن عند مقام الإمام الرِّضا، بعدَ هذه الرِّحلة التي يخرجُ فيها من إيران للمرَّة الأولى منذ تولّيه منصب المرشد الأعلى عام ١٩٨٩ والمرَّة الأخيرة التي يتجاوزُ فيها الجُغرافيا السياسية لإيران.

هذا المسار ليس مسارًا جغرافيًّا وحسب، بل انتقالٌ رمزيٌّ متدرِّجٌ بين مستوياتٍ متعاقبةٍ من الشَّرعية: من الدَّولةِ الحديثةِ بمؤسّساتها في العاصمة طهران، إلى مركز المرجعيَّة الدِّينيَّة الإيرانيَّةِ في قُم، ثمَّ إلى النَّجف حيثُ المرجعيَّة الشِّيعيَّة التي تُشكِّلُ مع قُم قُطبَيْ العالَم الشِّيعي من جهة وحيث مرقد الإمام علي بن أبي طالب، أي حيث الارتباط بالعقيدة الشِّيعيَّة، بعدَها إلى كربلاء التي تختصرُ سرديَّة الاستشهاد التَّأسيسيَّة للفكر الشِّيعي، وفي النهاية عودةٌ إلى الذَّاكرة المُقدَّسةِ في مدينةٍ لا تُعرِّفُ نفسَها بأنَّها مركزٌ سياسيٌّ أو حوزَويّ، ولا بأنَّها مسقط رأس خامنئي، بل بوصفِها مدينةَ حجٍّ وزيارةٍ. عبور الجثمان فعليًّا في المدينة التي حصلت فيها واقعة كربلاء نفسها لا يستحضر السردية الحسينية استعارةً فحسب، بل يجسّدها حسيًّا بما يعزّز اللغة الدينية التي حكمت المراسم منذ يومها الأول. والرسالة الأخيرة لهذا المسار كانت واضحة: القائد خرج من موقع الحكم والقرار السياسي، ليدخل موقعًا أكثر ديمومة هو موقع الذاكرة والزيارة.

ثلاثةُ نماذج أمام الامتحان نفسِه

حين يفقد نظام سياسي قائده الأبرز، يصبح أمام خيارات محدودة سبق أن جرّبتها أنظمة أخرى. ففي الفاتيكان، لا تمثِّل جنازة البابا ذروة الحدث، بل مرحلته الأولى فقط؛ إذ تبدأ مباشرة إجراءات مؤسّسية مُعلنة لانتخاب خليفته عبر «مجمَع الكونكلاف»، فيبقى اهتمام الجمهور موزّعًا بين وداع الراحل وترقُّب القادم. أما في جنازة الرئيس المصري جمال عبدالناصر عام ١٩٧٠، فقد خرجت الحشود عن قدرة الدولة على الضبط تمامًا، وتعطّل الموكب أكثر من مرة تحت ضغط المشاركين، فتحولت العاطفة الشعبية نفسها إلى مركز الحدث. وحين شُيِّع مؤسس الجمهورية الإسلامية روح الله الخميني عام ١٩٨٩، اجتاحت الجماهير موقع القبر واضطر المنظِّمون لإعادة مراسم الدفن، في مشهد وثَّقته كاميرات العالم، عكَس أن الكاريزما الثورية كانت وقتها لا تزال تسبق البنية المؤسّسية للدولة الفتية.

لم يتكرّر أيٌّ من هذه الأنماط الثلاثة في تشييع خامنئي. فالمراسم لم تُفسح المجال أمام سؤال الخلافة كما في الفاتيكان، إذ إن الخلافة كانت قد حُسمت فعلًا؛ ولم تُترك الجماهير، رغم كثافتها غير المسبوقة، لتعيد تشكيل إيقاع المشهد كما حدث مع عبدالناصر؛ ولم يتكرّر انفلات عام ١٩٨٩ رغم أن الأعداد اليوم تفوق أعداد المشاركين في تشييع الخميني. هذا الفارق يكشف انتقال الدولة من مرحلة الشرعية الثورية، التي تحتاج إلى إثبات نفسها عبر عفوية الجماهير، إلى مرحلة الشرعية المؤسّسية والرمزية، التي تُثبت نفسها عبر قدرتها على إنتاج طقس مُحكم لا يفلت من يدها.

تشييع خامنئي: تنصيبُ المرجعيَّة الرَّمزيَّة

يجوزُ القول إنَّ النِّظام الإيراني لم يُنظِّم جنازةً بقدر ما أنَّه أدار عمليَّة انتقالِ شخصٍ من موقع صاحب السُّلطة والقرار إلى موقع المرجع الرَّمزيِّ الذي تستندُ إليه شرعيَّة الدَّولة والنِّظام. كُلُّ تفصيلٍ في هذا الحدث عمل في اتجاهٍ واحدٍ: تحويل موت القائد من نُقطة انقطاعٍ مُحتملةٍ إلى مادَّةٍ إضافيَّةٍ لاستمرار السَّرديَّة المؤسِّسةِ للجمهورية الإسلاميَّة منذ العام ١٩٧٩.

وبينما تُكتبُ هذه السُّطور، تتمُّ إجراءات تجهيز الجُثمان لإعادته إلى محطَّته الأخيرة في مشهد. بيدَ أنَّ الغايةَ من هذه المراسم قد اكتملت قبل إغلاق القبر. فمنذ اللّحظة التي اختارت فيها الدَّولة أن تصنع من ستة أيَّامٍ من الحِداد نصًّا مُتكاملًا، لا مُجرَّد بروتوكول وفاة زعيم، باتَ واضحًا أنَّ الرِّهان الحقيقي لم يكن على جسد الرَّجل ووجودِه الحِسِّي، بل على الرواية التي ستُقدِّمُ اسمَه بعد رحيله.

وهذا، ربَّما، هو الدَّرسُ الذي يتجاوزُ الحالةَ الإيرانيَّة. درسٌ مؤدَّاه أنَّ الأنظمة ذاتِ المرجعيَّات العقائديَّةِ لا تخافُ موت قادتِها بقدر ما أنَّها تخشى فقدان المعنى الذي يمنحهم موقعهم. وحين يأتي موتُ القادة متَّسِقًا مع سرديَّة الجماعة، وحين تنجح الجماعة في تحويل هذا الموت إلى طقسٍ مُحكم، فإنَّها بذلك لا تفقد شيئًا بموت القادة بقدر ما أنَّها تُنتجُ شرعيَّة جديدةً من صميم ما بدا للوهلة الأولى لحظة فَقْد. هذا ما جرى في الحالةِ الإيرانيَّة مع بندٍ واحدٍ إضافيٍّ يبقى مطروحًا دون تصريحٍ رسميٍّ بموعدِه: الثَّأر الذي وعَدت به الرَّايةُ نفسَها!

لا يُخفى أنَّ هذا الوعد بالثَّأر ليس استثناءً في تاريخ النِّظام الإيراني رغمَ استثنائيَّة الخامنئي. بل هو واحدٌ من سلسلةٍ طويلةٍ من الوعود المفتوحةِ التي استخدمها النِّظام لإحكام قبضته الدَّاخلية منذ تأسيسه: بدءًا بوعد تحرير القُدس، دون تحديدٍ واضحٍ لطبيعة اليوم الذي ستتحرَّر فيه القدس، مرورًا بالثَّأر لقاسم سليماني الذي اقتصرَ في الأيَّام الأولى لاغتياله على قصفٍ لقاعدتين أميركيَّتَيْن في العراق دون خسائر بشرية، ليُصارَ بعدَها إلى اعتبار أنَّ طرد القوات الأميركيَّة من المنطقة يُمثِّل «الاستراتيجيَّة طويلة المدى» للرَدّ، وليس انتهاءً بوعود الثَّأر لمقتل القيادات الإيرانيَّة خلال الحربين الأخيرتين. هذه السِّلسلةُ الطَّويلةُ تكشفُ أنَّ الغايةَ الأساسيَّةَ من الوعود ليست تحقيقَها، بل إبقاءها حيَّة: أُفقًا لا ينغلقُ وهدفًا لا يُنجَزُ وغايةً تغدو في الواقع وسيلةً لإعطاء النِّظام سببًا متجدِّدًا لتعبئة جمهوره وشرعيَّةً تمنحُ استمرار النِّظام معنًى إضافةً إلى «المصداقيَّة» أمام الجمهور. والثَّأر لخامنئي، بهذا المعنى، ليس بندًا استثنائيًّا، بل إضافةٌ كبيرةٌ إلى سجلٍّ كبيرٍ من الحسابات المفتوحة.

في الأفقِ حربٌ؟

لا يُخفى أنَّ مراسمَ التَّشييع ورمزيَّاتِه تحمل معنًى واحدًا في إطارِه العام؛ وجودُ مرحلةٍ جديدةٍ قيد النُّشوء. ولا يُخفى أيضًا أنَّ المراحل الجديدة تُبنى بالدَّم في معظم الأحيان، ولا تُبنى إلَّا بالدَّم في بعض الأحيان. أمام كُلِّ هذا، يبقى السُّؤال المشروعُ قائمًا: هل ستكونُ الدِّماءُ التي سالَت في الحروب الماضية هي ثمنُ هذه المرحلة الجديدة؟ أم أنَّ هذه الرَّمزيات تُحضِّرُ الجمهور لاستقبالِ حربٍ جديدةٍ لن يخسرَ فيها الجمهور قياداتٍ تاريخيَّةٍ جديدةٍ لأنَّه قد خسرَها بالفعل؟ أسئلةٌ برسم المُستقبل الغامض كموعد الثَّأر للمُرشد!

الدويلة تلتهم الدولة أو معادلة الوطن في خدمة «المقاومة»

علي الضيقة

لم يكن تحرير الجنوب عام ٢٠٠٠ صكّ براءة أبديًّا، بل تحوّل مع مرور الزمن إلى الفخ الأكبر الذي ابتلع مفهوم الدولة بأكمله. في ميزان الربح والخسارة التاريخي، لم يربح الثنائي («حزب الله» و«حركة أمل») سوى فائض قوة عسكري وسياسي، بينما خسر لبنان كينونته، هويته ومستقبل أجياله. إن التحرير الذي كان ينبغي أن يكون جسرًا للعبور نحو دولة المواطنة والمؤسسات جرى تحويره ليصبح مظلة تُؤشرعلى الخروج عن القانون. وبدلًا من أن تُسهم هذه المحطة في صهر المكوّنات اللبنانية تحت سقف الدستور، استُخدمت لفرض معادلة قسرية استبدلت منطق «المقاومة من أجل الوطن» بـ«الوطن في خدمة المقاومة»، مما أسّس لخلل بنيوي ضرب العقد الاجتماعي اللبناني في صميمه.

تحت مظلة هذا السلاح وصمت بندقيته، تمدّدت شبكات الفساد والمحاصصة الطائفية التي قادها نبيه بري ورجاله. عاث هذا التحالف في مؤسسات الأرض نهبًا منظّمًا تجاوز السطو المالي إلى تدمير البنية الهيكلية للبلاد. لقد جرى تعطيل القضاء واقتسام مغانم الوزارات وتمرير الصفقات المشبوهة كغنائم حرب، مما حرم الشعب من أبسط مقومات الحياة من كهرباء وماء وطبابة وتعليم.

جدار الحماية الزائف وأثره الشيعي

ولم يقتصر الأمر على المحاصصة بل أسّس هذا التحالف الميليشياوي لـ«دولة الفساد العميقة» التي حمَت الكارتيلات الاحتكارية والمصارف وهرّبت الثروات والمواد الأساسية عبر الحدود. هذا النهب المنظَّم لم يكن طعنة في ظهر الوطن فحسب بل كان، للمفارقة، الطعنة الأكبر الموجهة لـ«جمهور المقاومة» نفسه، للـ«بيئة الحاضنة» والجمهور العام الشيعي.

لقد جرى حرمان هذا الجمهور، شأنه شأن بقية اللبنانيين من جنى عمره وودائعه في المصارف، وتحمّل الوزر الأكبر من كلفة التدهور الاقتصادي والمعيشي. وبدلًا من تأمين مقومات الصمود الحقيقي عبر دولة الرعاية والعدالة الاجتماعية، جرى إفقار هذا المجتمع وإخضاعه لمنطق الإعاشة والصدَقات وإنشاء «جدار حماية» حول شبكات التهريب والمحتكرين للتغطية على السارقين الحقيقيين بلغة التخوين والترهيب الجاهزة ضد كل من يجرؤ على المحاسبة أو السؤال عن أموال الناس المنهوبة.

وبدلًا من حماية الحدود والسيادة، جرى تسليم القرار الوطني كرهينة رخيصة فوق طاولة المفاوضات الإقليمية ليتحول البلد بأكمله إلى ساحة بريد دموية وعزلة دولية خانقة دفعت بالبلاد إلى قاع الانهيار المالي والفقر المدقع.

إنها ليست شراكة سياسية بل عملية اختطاف ممنهجة أحلّت «الدويلة» الفاسدة مكان الدولة. الحقيقة العارية اليوم هي أن الإنجاز الأوحد لهذا الثنائي هو تحويل لبنان من منارة للحياة والثقافة والازدهار إلى جثة هامدة تخضع لإنعاش المحاور الخارجية، بعد أن نحروا سيادته واقتصاده من الوريد إلى الوريد.

بين مذكرات التفاهم ومعاهدات السلام... مَن يلعب على مَن؟

طارق عزت دندنش

في عالم السياسة، ليست كل الاتفاقات متشابهة، فهناك فرق بين مذكرة تفاهم تُوقّع بين دولتين لتنظيم التعاون بينهما وتدارك الخلافات وإدارة المصالح المشتركة، وبين معاهدة سلام تُبرم لإنهاء الحروب أو النزاعات وفتح صفحة جديدة من العلاقات. لكن القاسم المشترك بينهما أن المصالح هي التي تحكم، لا الشعارات ولا العواطف.

فمذكرة التفاهم ليست مجرد ورقة بلا قيمة، كما يحاول البعض تصويرها، بل هي إطار سياسي قد يفرض التزامات واضحة على الأطراف ويؤسّس لتعاون اقتصادي أو أمني أو استراتيجي. أما معاهدة السلام، فهي أكثر إلزامًا من الناحية القانونية والسياسية، وتُرتب حقوقًا وواجبات واضحة بين الدول الموقِّعة عليها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: عندما تتفق دولتان، هل تفكران بمصالح الدول المحيطة؟ الواقع يقول إن كل دولة تنظر أولًا إلى مصالحها الوطنية، لكنها في الوقت نفسه تأخذ في الاعتبار موازين القوى ومصالح الأطراف الأخرى، لأن أي اتفاق لا يعيش في فراغ، بل يتأثر بمحيطه الإقليمي والدولي.

ومن هنا، يصبح من الغريب أن يُصوَّر أي اتفاق أو تفاهم على أنه خيانة، فيما تُثبت التجارب أن الدول، مهما رفعت من شعارات، تعود في النهاية إلى لغة المصالح والتسويات. فلا أحد يستطيع أن يعيش إلى الأبد على السرديّات والشعارات، لأن الوقائع أقوى من الخطب، ولأن السياسة في النهاية هي فن إدارة المصالح لا إدارة الأحلام.

ولعل المثال الأوضح على تبدل السرديات هو الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي قدّم نفسه كرجل سلام وصفقات، وتعهّد بإنهاء الحروب ومنع اندلاع أخرى. لكن مع كل أزمة جديدة، كانت المواقف تتبدل والخطابات تتغيّر، ليعود منطق القوة والتهديد والحروب إلى الواجهة، وكأن كل الوعود السابقة لم تكن سوى جزء من رواية سياسية قابلة للتعديل والتبديل.

وفي النهاية، قد تختلف الأسماء بين مذكرة تفاهم ومعاهدة سلام، لكن الحقيقة واحدة: الدول تبحث عن مصالحها، والسياسيون يبدّلون رواياتهم بحسب الظروف، أما الشعوب فهي غالبًا من تدفع أثمان المغامرات وسوء الحسابات.

وبين من يبيع الناس أوهام الانتصارات الدائمة، ومَن يعِدهم بالسلام المطلق، يثبت التاريخ أن كثيرًا من الحكواتيين انتهوا إلى صناعة الحروب التي ادّعوا أنهم جاؤوا لمنعها. ويبقى السؤال: مَن يلعب على مَن، ومَن يملك الشجاعة للاعتراف بأن المصالح هي التي تحكم العالم، لا الشعارات؟

أوهام الانتصار الرمزي: كيف يهرب الخطاب الخشبي من كلفة الواقع؟

أكرم محمود

في السياسة كما في الحروب، يكمن الخطر الأكبر في إنكار الواقع وإعادة تعريف الهزائم على أنها «إنجازات إلهية» أو «انتصارات صمود».

في أحد خطابات للشيخ نعيم قاسم اعتبر فيه أن «منع إسرائيل من الاستقرار في الأرض وقتلنا ليس بالشيء الهيِّن»، يمثل ذروة هذا النهج الهروبي. إنه منطق يعتمد بالدرجة الأولى على تزوير الحقائق القريبة، وقلب الأدوار، وصناعة ذرائع وهمية لتبرير كارثة استراتيجية دفع ثمنها، لبنان وجنوبه، من دمائه ومستقبله.

كسر الردع بقرار ذاتي

العَورة الأساسية في هذا الخطاب يبدأ من تجاهل حقيقة دامغة: الجنوب اللبناني عاش ثمانية عشر عامًا من الاستقرار والهدوء النسبي والتنمية منذ صدور القرار ١٧٠١، في أعقاب حرب تموز ٢٠٠٦. طوال تلك السنوات، لم تكن إسرائيل تخطط لاجتياح برّي، ولم تكن قادرة على تخطّي معادلة الردع التي فرضتها التوازنات القائمة.

هذا الاستقرار الطويل لم ينكسر بقرار عدواني إسرائيلي مفاجئ، بل بقرار ذاتي اتخذه الحزب منفردًا، تحت مسمى «جبهة الإسناد» في الثامن من تشرين الأول ٢٠٢٣. فتح الجبهة تحت شعار «وحدة الساحات»، هو الذي استدرج الآلة العسكرية الإسرائيلية، ومنحها الذريعة والغطاء الدوليين لشنِّ حربٍ تدميرية غير مسبوقة، لم تنجح في إسناد غزة، بل نقلت محرقة الدمار إلى البيت اللبناني.

تزوير الأهداف وقلب الوقائع

يحاول الخطاب الحالي تصوير المعركة وكأنها بدأت لصدّ أطماع إسرائيلية توسعية في الأرض، متغاضيًا عن أن هدف الحرب الإسرائيلية المعلن والفعلي كان تفكيك البنية العسكرية للحزب وأمن سكان شمالي إسرائيل، وليس استيطان الجنوب.

عندما يتباكى الخطاب على «منع العدو من السيطرة»، فإنه يمارس عملية قلب للأدوار؛ فإسرائيل لم تأتِ غازية لتبني مستوطنات في بنت جبيل أو الخيام، بل دخلت لتدمير الحجر والبشر وتأمين حدودها. وبالتالي، فإن الحديث عن «إفشال مشروع السيطرة» هو اختراع لعدو وهمي بأهداف وهمية، ثم الاحتفال بالانتصار عليه بعد أن استحال الجنوب ركامًا.

إعادة تعريف النصر: البقاء كمقياس وحيد

المنطق الأخطر في هذه السردية هو اختزال مفهوم النصر في «مجرد البقاء على قيد الحياة». عندما يغدو الإنجاز الأوحد لـ«جماعة صغيرة» هو أنها لم تُمكِّن العدو من إبادتها بالكامل، فهذا إقرار ضمني بالعجز وفشل الاستراتيجية.

النصر في الحروب يُقاس بالقدرة على حماية المقدِّرات، صون دماء المدنيين، الحفاظ على البنية التحتية، وتحقيق الأهداف السياسية المعلنة. أما عندما تُباد قرى كاملة، ويُهجّر مئات الآلاف، وتُغتال القيادات التاريخية من الصف الأول والثاني والثالث، وتنكشف الساحة الأمنية بالكامل، فإن تسمية النتيجة «نصرًا» هي إهانة لعقول الناس وتضحياتهم.

الهروب من المحاسبة

إن هذا الإصرار على تزوير الواقع ليس مجرد خطأ في التقدير، بل هو آلية دفاعية ومحاولة بائسة للهروب من المراجعة والمحاسبة الداخلية. فالاعتراف بأن «جبهة الإسناد» كانت خطأً استراتيجيًّا كارثيًّا، لم يقدم شيئًا لغزة بل جرّ الويلات على لبنان، يعني ببساطة سقوط الجدوى الاستراتيجية للمنظومة العسكرية للحزب وسقوط فائض القوة الذي لطالما استقوى به على الداخل اللبناني.

قادم الأيام سيكشف لنا أن الشعوب لا تعيش على الشعارات، وأن الأرض التي دُمّرت والأنفس التي زُهقت لا يمكن تعويضها ببيانات الخطابة السياسية. سيذكر التاريخ أن جبهة الجنوب بقيت هادئة لمدة ١٨ عامًا، ولم تشتعل إلّا عندما قُرِّر ربط أمن لبنان بحسابات إقليمية، وعندها فقط، دفع اللبنانيون ثمن أوهام «النفوذ» من لحمهم الحي.

لبنان بين مفاوضات واشنطن وسويسرا: استفادة محتملة أم ثمن مدفوع؟

جاد الأخوي

انتهت في واشنطن، مطلع تموز الحالي، الجولة الخامسة من المفاوضات المباشرة بين لبنان وإسرائيل، بالتوازي مع المحادثات الأميركية - الإيرانية التي انعقدت في منتجع بورغنشتوك السويسري، والتي دخلت بدورها مرحلة متقدمة. وتقاطع المساران عند نقطة محورية واحدة: مستقبل الجبهة اللبنانية. والسؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو: هل ينجح لبنان في تحويل هذا التقاطع إلى فرصة تعزز مصالحه الوطنية، أم يجد نفسه مجدّدًا يدفع ثمن تسوية تُصاغ خارج حدوده؟

مسار يتقدّم تحت الضغط الإيراني

لا يُخفى أن الزخم الذي شهده مسار واشنطن مرتبط عضويًّا بما جرى في سويسرا. فقد جعلت إيران إنهاء الحرب في لبنان أحد بنودها الأساسية في مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة، وأكد كبير مفاوضيها، محمد باقر قاليباف، إن دخول طهران في مفاوضات سويسرا والضغط الذي مارسته أسهما في خفض حدّة القتال في لبنان خلال أيام. كما تمّ الاتفاق على إنشاء خلية لخفض التصعيد في لبنان تضمّ الولايات المتحدة وإيران ودولًا وسيطة، من دون مشاركة إسرائيلية، بحسب تقارير عربية متطابقة.

ومن زاوية لبنانية رسمية، يشكل ذلك تحوّلًا إيجابيًّا، إذ إن حراكًا دوليًّا بهذا الحجم لم يكن متوافرًا سابقًا للضغط على إسرائيل بشكل غير مباشر. وتؤكد مصادر لبنانية أن بيروت تتابع نتائج اجتماعات سويسرا أملًا في أن تنعكس تثبيتًا لوقف إطلاق النار ودعمًا لمسار الانسحاب الإسرائيلي. وكان الرئيس جوزاف عون قد أعرب، مع انطلاق الجولة الخامسة، عن أمله في أن تشكل محطة حاسمة على طريق تثبيت وقف إطلاق النار واستعادة السيادة الكاملة وبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية.

لكن لبنان يرفض أن يكون «مُلحقًا»

في المقابل، يحرص لبنان رسميًّا على إبقاء مسافة واضحة بين مساره التفاوضي مع إسرائيل والمسار الأميركي - الإيراني. فالمصادر اللبنانية تشدد على أن للبنان حقًّا في تسوية تنطلق من مصالحه الوطنية، لا من إلحاقه بصفقات القوى الخارجية،

رغم سعيه للاستفادة من المناخ الذي تهيؤه المحادثات الإيرانية - الأميركية.

ويعكس هذا التوازن معضلة لبنانية تاريخية؛ فغالبية المحطات المفصلية التي شهدها لبنان خلال العقود الماضية جاءت في إطار تفاهمات إقليمية أو دولية أكبر، من اتفاق الطائف إلى القرار ١٧٠١، وصولًا إلى اللحظة الراهنة.

وكان وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو قد أكد، خلال جولته الإقليمية في مطلع تموز، أن واشنطن تتعامل مباشرة مع الحكومة اللبنانية وأن «الملف اللبناني منفصل عن الملف الإيراني»، وأن مستقبل لبنان يقرره اللبنانيون أنفسهم. إلّا أن هذا الفصل يبدو، حتى الآن، أقرب إلى الموقف السياسي المعلن منه إلى الواقع العملي، إذ إن وجود خلية أميركية - إيرانية لخفض التصعيد في لبنان، وتشديد المسؤولين الأميركيين على متابعة تنفيذ التفاهمات المتعلقة بلبنان، يؤكدان أن الجبهة اللبنانية باتت جزءًا من معادلة إقليمية أوسع، مهما قيل عن فصل المسارين.

إشارات ملموسة لكن غير مكتملة

على الأرض، ثمة مؤشرات إلى أن الضغط الأميركي - الإيراني يحدّ من هامش الحركة الإسرائيلي. فقد كشف مسؤول إسرائيلي رفيع، بحسب وسائل إعلام عبرية، أن واشنطن أبلغت تل أبيب بانتهاء التفويض الذي كان يتيح لها العمل بحرية واسعة في لبنان، في مؤشر إلى أن إدارة الرئيس دونالد ترامب تحاول فرض قيود على العمليات العسكرية، حتى وإن استمر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في التأكيد أن قواته ما زالت تتمتع بحرية العمل.

غير أن هذه الإشارات لم تُترجم حتى الآن وقفًا فعليًّا للعمليات العسكرية. فقد استمرت الاعتداءات الإسرائيلية على جنوبي لبنان بعد وقف إطلاق النار المعلن عنه في الاتفاق الأميركي - الإيراني، وسقط ضحايا مدنيون في أكثر من منطقة، ما يعكس استمرار الفجوة بين المسار التفاوضي والواقع الميداني. وهذا التناقض يلخص حدود ما يمكن أن يحققه لبنان من زخم سويسرا: ضغط سياسي حقيقي، لكنه لم يتحول بعد إلى ضمانات واضحة وقابلة للتنفيذ.

«حزب الله»: رفض المسار وتحذير من «تنازلات مجانية»

تعقيد إضافي يفرض نفسه من الداخل اللبناني. فقد رفض الأمين العام لـ«حزب الله»، نعيم قاسم، مبدأ المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، معتبرًا أنها تمنح إسرائيل مكاسب سياسية مجانية، وداعيًا إلى اعتماد المفاوضات غير المباشرة التي يملك فيها المفاوض اللبناني «أوراق قوة أكبر».

كما رفض الحزب نتائج الجولة الرابعة من محادثات واشنطن بين لبنان وإسرائيل والتي ربطت تثبيت وقف إطلاق النار بانسحاب عناصره من جنوب الليطاني، معتبرًا أن جعل نزع سلاحه شرطًا مسبقًا يهدّد ما يسميه «عناصر قوة لبنان»، ومؤكدًا أنه لم يقدِّم أي التزام بعدم الرد على الهجمات الإسرائيلية.

ويجعل هذا الانقسام الداخلي الاستفادة اللبنانية من زخم سويسرا أمرًا غير مضمون، حتى لو توافرت الإرادة الدولية، لأن أي اتفاق يحتاج إلى حد أدنى من التوافق الداخلي حول مستقبل السلاح ودور الدولة وآليات تنفيذ أي تفاهمات محتملة.

الربح والثمن وجهان لمعادلة واحدة

الخلاصة الأقرب إلى الواقع أن لبنان لا يقف اليوم في موقع المستفيد الأول ولا في موقع الضحية الكاملة، بل في منطقة وسطى بين المعادلتين. فهو يستفيد من كون مصلحة إيران في إنجاح تفاهماتها مع واشنطن تدفعها إلى ممارسة ضغوط لتثبيت وقف النار في لبنان، وهو زخم دولي لم يكن متوافرًا بهذا المستوى من قبل.

لكن في المقابل، يدفع لبنان ثمن هذا الترابط، لأن أي تعثر في المسار الأميركي - الإيراني أو أي مواجهة جديدة بين طهران وتل أبيب ستنعكس مباشرة على الساحة اللبنانية التي تحولت، بحكم الجغرافيا والسياسة، إلى إحدى ساحات اختبار التفاهمات الإقليمية.

وبين تمسك الدولة اللبنانية باستعادة سيادتها الكاملة وبسط سلطتها على كامل أراضيها، ورفض «حزب الله» لأي مقاربة تمسّ سلاحه، واستمرار إسرائيل في اختبار حدود الضغوط الأميركية، يبقى مستقبل هذه المفاوضات مفتوحًا على أكثر من احتمال.

ما بعد الجولة الخامسة: بداية مسار أم إدارة أزمة؟

ومع انتهاء الجولة الخامسة من مفاوضات واشنطن، وتوازيها مع استمرار المسار الأميركي - الإيراني في سويسرا، بدا واضحًا أن الصورة لم تصل بعد إلى خواتيم حاسمة، لكنها دخلت مرحلة أكثر تعقيدًا ووضوحًا في آن.

فالمؤشرات السياسية التي رافقت الجولة الأخيرة عكست تقدّمًا في مستوى الضغوط الدولية على إسرائيل للحد من التصعيد، مقابل استمرار الفجوة بين التفاهمات السياسية والواقع الميداني الذي لم يشهد وقفًا كاملًا للعمليات، ما جعل النتائج أقرب إلى إدارة للصراع منها إلى تسويته.

في المقابل، لم تنجح المفاوضات بعد في إنتاج ضمانات نهائية أو آلية تنفيذ مستقرة يمكن للبنان البناء عليها بشكل دائم، فيما بقي الداخل اللبناني على حاله من الانقسام حول مقاربة الملف وحدود أي تسوية محتملة.

وبين من يرى في هذا المسار فرصة لتثبيت وقف إطلاق النار وتحصيل مكاسب تدريجية، ومن يعتبره إعادة إنتاج لتوازنات تُفرض على لبنان من الخارج، يبقى المشهد مفتوحًا على تطورات لاحقة ستحدد ما إذا كان ما جرى في الجولة الخامسة بداية مسار تسوية فعلية، أم محطة إضافية في إدارة أزمة طويلة.

ومع استمرار التداخل بين المسارين في واشنطن وسويسرا، يبقى السؤال الأساسي قائمًا: هل ينجح لبنان في تحويل هذا التقاطع الدولي إلى مكسب سيادي مستدام، أم يبقى في موقع المتأثر بتسويات لا يملك أدوات صياغتها بالكامل؟

«البيئة الحاضنة للمقاومة»: من الدعوة إلى حماية «الجماعة» إلى عزلها!

فراس حمية

في «خطاب النصر» الذي أعقب حرب تموز مباشرة، يقول السيد حسن نصرالله التالي: «الذي أوقف الحرب، بعد فضل الله عز وجلّ، أبناءكم المقاومون، وهذا الشعب الوفي الأبي الشجاع الذي احتضن المقاومة». كانت ربما تلك أول إشارة إلى ما يعرف اليوم بـ«البيئة الحاضنة»، لكنها، على الأغلب، لم تكن قد استُخدمت في الأدبيات السياسية والإعلامية لـ«حزب الله» قبل العام ٢٠٠٦. وكانت أقرب ما تكون إلى حالة «نفسية» تشكلت بفعل عدد من العوامل والظروف التاريخية، منها العداء لإسرائيل كواحدة من المسلّمات التي حمل رايتها كثير من الأحزاب، كـ«حركة أمل» و«جبهة المقاومة الوطنية»، وهي تيارات بنى «حزب الله» على إرثها المقاوم. لكن الحزب ذهب في إلى مرحلة أخرى أكثر مأسسة، وأصبح الفاعل الأبرز في العمل المقاوم بعد اتفاق الطائف. أما العامل الأبرز في بروز تلك الحالة النفسية لدى البيئة الشيعية بوصفها بيئة حاضنة، فتجسّد في أن مرحلة التسعينات من القرن الماضي وصولًا إلى حرب تموز ٢٠٠٦ قد تعمّدت بالدم.

غير أن ظهور العبارة في خطاب نصرالله لا يعني بالضرورة أن الحالة التي نحن بصدد بحثها وُلدت في تلك اللحظة. فمصطلح «البيئة الحاضنة للمقاومة» لم يشتغل على صعيد الخطاب السياسي كوظيفة تعبَوية كما نعرفها اليوم، وقد تبلور تدريجيًّا في الأدبيات السياسية والإعلامية بعد العام ٢٠٠٦، لكن من الصعب تتبّع مصدر نشأته الأساسية؛ فهل نشأ من خطابات السيد حسن نصرالله، أم من خطاب إعلامي ما لبث أن انتشر وتمّ تبنّيه من قِبل قيادة «حزب الله»؟

ولفهم هذه المسألة، لا بد من العودة إلى المرحلة الأولى، أي المرحلة التي أسميتها المرحلة النفسية التي شكّلت الوعي الجمْعي الشيعي، يمكن القول إن الفكرة/الشعور تبلور وترسّخ وأخذ يتمدد من «تحت الجلد» الشيعي ليطفو أخيرًا على سطح الخطاب السياسي. فما عزّز انغماسه في الوجدان الشيعي خليط من العوامل ربما يمكن التفكّر بها، لكن لا يمكن حصرها، ومنها صورة «المجاهد الشيعي» الذي يضحي بنفسه لتحرير أرضه، من خلال «العمليات الاستشهادية» وعمليات اقتحام المواقع الإسرائيلية في القرى الجنوبية المحتلة، وغرس راية «حزب الله» على قمة «الدشمة»، مترافقًا ذلك مع تصوير العمليات وبثّها عبر «قناة المنار» و«إذاعة النور»، مع كل ما كان يرافق تلك المرحلة من أحقية وشرعية خطابية وشعبية عربية عارمة مناهضة للغطرسة الإسرائيلية.

لكن تشكل هذه الحالة لم يرتبط بصورة المقاوم فقط، بل ارتبط أيضًا بتجارب جماعية عاشها أهل الجنوب خلال سنوات المواجهة. فقد رافقت عدة محطات تبلور ما وصفه الأمين العام لـ«حزب الله» بـ«الشعب الأبي الوفي الشجاع الذي احتضن المقاومة»، ومن هذه المحطات تجارب أهل الجنوب مع العدوان الإسرائيلي وفاتورة الدماء الباهظة، والتي توصف في أدبيات الحزب بكونها: «الدماء الطاهرة التي روَت أرض الجنوب»، كما حصل في عدوان العام ١٩٩٣ وعناقيد الغضب عام ١٩٩٦.

وإلى جانب تجربة المواجهة والدماء، راكم «حزب الله» مجموعة من المحطات التاريخية التي عززت هذه العلاقة

مع جمهوره. ومن هذه المحطات أيضًا يمكن التأكيد على نجاحات «حزب الله» في خطف جنود إسرائيليين ومن ثم مبادلتهم مع أسرى لبنانيين، ومن ثم العملية الثانية التي أفضت إلى تحرير سمير القنطار. كلها كانت مكاسب راكمها «حزب الله» مع الشيعة، وبنى تلك الرابطة الصلبة القائمة على سردية التضحية فقط، أو كما يقول زياد الرحباني في أغنيته: «بلا ولا شي».

غير أن المحطة الأكثر استثنائية في تاريخ لبنان وتاريخ الجنوبيين تحديدًا كانت مرحلة خروج/ انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوبي لبنان عام ٢٠٠٠، محطة استغلها «حزب الله» أحسن استغلال، حينها زغردت النساء، وأُطلق سراح الأسرى من المعتقلات، وتحرر جنوبي لبنان، وقد رسمت تلك المحطة معالم اندماج الشيعة حول الحزب كمحرر لقراهم وأسراهم ورادع لإسرائيل.

هكذا، ساهمت هذه المحطات المتراكمة في نشأة الوعي الجمْعي الشيعي بالبيئة الحاضنة، دون أن يجد المصطلح طريقه إلى الخطاب السياسي كمدلول ذات بنية وهدف، ثم وصولًا إلى العام ٢٠٠٦ وإعلان الحزب انتصاره من بنت جبيل في خطابه الشهير: «إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت».

من الحضن السوري إلى «البيئة الحاضنة»

بوجود الجيش السوري في لبنان لم يكن «حزب الله» في حاجة إلى حاضنة، كان الجيش السوري يشكل حماية ومظلة للحزب ومشروعه، لكن اغتيال الرئيس رفيق الحريري أعاد خلط الأوراق، وقرر «حزب الله» المشاركة في الحكومات ودوائر صنع القرار حيث أصبحت هناك حاجة لإعادة ترتيب موقعه داخل النظام السياسي اللبناني، خصوصًا مع تصاعد الجدل حول دور سلاحه ومستقبله.

وبات من الملحّ العمل على إيجاد حاضنة اجتماعية وسياسية ضمن إطار أكثر منهجية، لكن هذه المرة عبر آليات أخرى، منها الخدمات والمال النظيف والمشاركة في مفاصل السلطات الأمنية والقضائية وتطويع البيانات الوزارية لتكريس شرعية سياسية لسلاحه.

وهكذا وجد تعبير البيئة الحاضنة للمقاومة طريقه إلى الخطاب الإعلامي والسياسي لـ«حزب الله»، دون إمكانية لرصد مصدره الأساسي كمصطلح، وخصوصًا في خطاب الأمين العام للحزب حسن نصرالله، ومن خلال الشعارات والخطابات، ومنها شعار «يا أشرف الناس». ففي مقابل مفهوم «أشرف الناس» والمقصود بهم أبناء البيئة الحاضنة للمقاومة، برز ضمن الخطاب المقابل تصورٌ ضمني لفئة أخرى تقع خارج هذه الدائرة، وهو ما ظهَر في استخدام أوصاف مثل «صهاينة الداخل» و«شيعة السفارة» و«عملاء السي آي إيه» و«خُدّام آل سعود»، إلى آخر هذه العبارات التي وُجّهت إلى خصوم الحزب ومعارضيه.

وقد ارتبطت السياسة لدى الحزب بمفاهيم الشرف والأخلاق والتنزيه، وساهم هذا النوع من الخطاب في نقل الخلاف السياسي من مستوى الموقف أو الاختلاف في الرأي إلى مستوى التخوين وتصنيف الأشخاص وهويتهم وآرائهم السياسية، بحيث لم يعد مصطلح البيئة الحاضنة يُستخدم كتعريف محايد، بل كأداة تصنيف سياسي وأمني للمجتمع الشيعي، ففرزوا الناس بين من هم داخل البيئة ومن هم خارجها، وبين من يؤيدون السلاح وبين من يعارضون بقاءه خارج إمرة الدولة. ومن الجدير ذكره، أن الحزب نجح في عملية الفصل هذه، عبر منظومة إعلامية كبيرة مواكبة لخطابه، مع كل ما رافق خطابه من تمويل وتحشيد ديني.

البيئة الحاضنة: من الوصف الاجتماعي إلى الوظيفة التعبوية

لا تكمن أهمية مصطلح «البيئة الحاضنة للمقاومة» فقط في كونه وصفًا لجمهور سياسي مؤيّد لـ«حزب الله»، بل في المعاني التي حملها حول طبيعة العلاقة بين الحزب والمجتمع المحيط به. فهذا المفهوم لم يأتِ من فراغ، بل تبلور عبر مجموعة من الآليات والأدوات، منها النفوذ السياسي، ومنها البعد العسكري والأمني، ومنها شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت حول الحزب. كما ارتبط هذا المفهوم بخطاب الحماية الذي قدّمه الحزب لجمهوره، بدءًا من مواجهة إسرائيل و«الموساد»، مرورًا بمخاوف مرتبطة بـ«القوات اللبنانية» وغيرها من القوى التي اعتبرها الحزب تهديدًا للمقاومة وبيئتها، وصولًا إلى مواجهة الدواعش في سوريا تحت عنوان الحرب الاستباقية، كما عبّر عن ذلك الشعار القائل: «لو ما رحنا على سوريا كانوا هني إجو لعنا»؛ وكذلك الدفاع عن مقام السيدة زينب في سوريا تحت شعار: «لن تُسبى زينب مرتين»؛ وكذلك: «طريق القدس تمرّ من حمص والزبداني والقصير»...

لعبت هذه الشعارات دورًا في تخويف الشيعة ودفعهم إلى الانكفاء على ذواتهم في لبنان وفصلهم عن محيطهم العربي، مع التذكير بأن هذا الانكفاء إنما هو سياسي، ولا يعني أن الشيعة، كأفراد، معزولون عن العالم وبقية الطوائف والمجتمعات.

وفي هذا الإطار، حمل مصطلح «البيئة الحاضنة» مشكلات جوهرية، منها التعميم المفرط والتسييس المفرط، إذ اختزل المجتمع الشيعي في لبنان برمّته بكونه مواليًا لـ«حزب الله» والمقاومة ومؤيّدًا لعسكرة المجتمع، متغافلًا عن أن كل مجتمع إنما يحمل في داخله تنوّعًا واختلافًا.

بمعنى آخر، أن أكون شيعيًّا يعني، وفق هذا المنطق، أن أكون حاضنًا للمقاومة، وأن احتضان المقاومة يتطلب القبول بالتضحية بكل ما أملك، حتى لو كانت الحياة نفسها. أما من يخاف أو يعارض أو يرفض التضحية بأملاكه وحياته ومستقبله، فقد يُنظر إليه، وفق هذا المنطق أيضًا، بوصفه متخاذلًا، ما يستدعي ممارسة ضغط اجتماعي عليه كي يعود عن «ضلاله» أو يُلفظ خارج البيئة الحاضنة. والدلائل على ذلك كثيرة، فمن ثقافة «السحسوح»، إلى بيانات التبرّؤ العائلي من كل معارض، إلى شتم كل من تسوّل له نفسه التعبير عن رأيه أو ألمه ووجعه جرّاء خسائره من الحرب، وصولًا إلى المقاطعة الاجتماعية والاقتصادية.

البيئة الحاضنة كهوية أمنية واجتماعية

احتاج «حزب الله» إلى توصيف اجتماعي - سياسي للقاعدة الشعبية التي تشكّل أحد مصادر شرعيته السياسية والاجتماعية. وفي هذا السياق، برز مفهوم «البيئة الحاضنة للمقاومة» بوصفه توصيفًا مختلفًا عن المفاهيم السياسية الرائجة، مثل القاعدة الانتخابية أو الكتلة الناخبة أو القاعدة الاجتماعية للأحزاب.

بهذا المعنى، أصبح المجتمع الشيعي جزءًا من بنية المقاومة، وليس مجرد داعم لها. وهذا هو التحول الأخطر في مفهوم «البيئة الحاضنة»، وهو الانتقال من دعم سياسي يتلقّاه «حزب الله» من أشخاص عاديين إلى اندماج وظيفي بين المجتمع والمشروع السياسي. فقد بات التماهي بين «أشرف الناس» وعسكرَة المجتمع يُقدَّم في هذا الخطاب بوصفه وظيفة اجتماعية داخل البيئة الشيعية، ما يجعل نقد الحزب يبدو وكأنه نقد للمقاومة، ونقد المقاومة يعني نقد السلاح، ونقد السلاح يعني التماهي مع الأعداء!

وعلى هذا الأساس، جرت عمليات الإقصاء، فالبيئة الحاضنة

للمقاومة، وفق تصوّر الحزب، يجب أن تبقى متماسكة ونقية وغير قابلة للاختراق. وكما يُشار في علم البيولوجيا إلى أن الحاضن المعقّم هو الخالي من الفيروسات، فقد جرى التعامل، في سياق هذا الخطاب، مع بعض الآراء المخالفة بوصفها عناصر تهدد تماسك المجتمع الشيعي وقد تؤدي إلى إضعافه.

ساهم التحشيد الديني في تعميق صلابة البيئة الحاضنة، فكثيرًا ما كنا نسمع مقولات تفيد بأن من يوالي عاشوراء والإمام الحسين عليه أن يوالي «حزب الله» ومقاومته، وأن يؤيّد خياراته السياسية وحروبه، وفق المنظور الذي رسّخه الحزب. وهذا المنظور لم يولد من فراغ، بل جاء نتيجة خطاب يقوم على التماهي بين مسيرة الإمام الحسين السياسية والعسكرية وبين «حزب الله» والهوية الشيعية.

وهكذا، ارتبط مجتمع كامل بخيار عسكري - أمني محدّد، وأصبح العمل السياسي لاحقًا وسيلة لتثبيت هذا الخيار وإضفاء الشرعية عليه، بما جعل البُعد العسكري عنصرًا تأسيسيًّا في بناء مشروع «حزب الله» ضمن البيئة الحاضنة. ولنتذكر أن هجمة السابع من أيار ٢٠٠٨ في بيروت إنما جاءت لأسباب أمنية تتعلق بشبكة الاتصالات السلكية للحزب وتهديد نفوذه على مطار رفيق الحريري الدولي.

جغرافيا سياسية أقلّ تنوّعًا

على الصعيد الجغرافي، انعكس ذلك في محاولة فلترة كل صوت معارض في الجنوب والضاحية والبقاع. فبينما نجد عند الطائفة الدرزية تعايشًا بين آراء مختلفة وموالين لوليد جنبلاط وطلال أرسلان ووئام وهاب وغيرهم، نجد عند الطائفة السنّية موالين للحريري والجماعات الإسلامية وميقاتي وأسامة سعد وغيرهم من الشخصيات في صيدا والبقاع الغربي وشمالي لبنان. وعند المسيحيين نجد تعدّدًا كبيرًا، فمنهم موالون لـ«تيار المردة» و«القوات اللبنانية» و«التيار الوطني الحر» و«الكتائب اللبنانية» وغيرها.

كل هؤلاء يتعايشون داخل بيئاتهم الاجتماعية، باستثناء الواقع الشيعي الذي تمّت محاصرته حتى بات يلفظ كل صوت معارض، ونبذت «البيئة الحاضنة» كل من لا يؤيد مشروع «حزب الله». وبالتالي، تحوّلت البيئة هنا إلى بيئة إقصائية في الفضاء العام اليومي، على عكس بقية البيئات الطائفية التي حافظت على تعدديتها ضمن مناطق وجودها، دون أن يخلو الأمر من وجود مناطق نفوذ وأحزاب مهيمنة لدى مختلف الطوائف.

قد يعترض البعض على هذا الطرح بالقول إن هناك معارضين داخل المجتمع الشيعي، وهذا أمر لا ينكره أحد. لكن النقاش هنا لا يتعلق بوجود المعارضة من عدمه، بل بحرية العمل السياسي داخل مناطق الطائفة الشيعية. والعمل السياسي يعني إمكانية فتح المكاتب الحزبية، وإقامة النشاطات السياسية، والتفاعل مع المحيط والبيئة المجتمعية، بموافقة الدولة اللبنانية وتحت سقف القانون اللبناني، وليس بعد نيل الرضى والموافقة من «حزب الله».

البيئة الحاضنة وكلفة الحرب

في اللغة، الحاضنة مأخوذة من فعل الاحتضان، أي الرعاية والحماية وتوفير شروط النمو. فماذا أدّت البيئة الحاضنة من مهام ووظائف في خدمة مشروع «حزب الله»؟ لقد ساهمت، ضمن هذا السياق، في تحويل الجنوب والبقاع والضاحية إلى مناطق ارتبطت بالبنية العسكرية للمقاومة، بما فيها انتشار الأنفاق وتخزين السلاح داخل بعض المناطق السكنية.

وبالتالي، تحولت المقاومة تدريجيًّا من وسيلة مرتبطة بتحرير الأرض إلى مشروع قائم بذاته، وأصبح السلاح لحماية السلاح. وكل ذلك يعزز فكرة أن البيئة الحاضنة لـ«حزب الله» ارتبطت، على نحو وثيق، بمنطق الحرب والاستعداد الدائم لها.

لكن لا يُلام الناس العاديون الذين أيدوا مشروع «حزب الله» من دون معرفة واضحة بكل ما يتضمنه هذا المشروع من عسكرة للمجتمع والحياة، فالناس غالبًا ما تستبعد احتمال انفجار مجتمعاتها من الداخل.

أما اليوم، فهناك خطر حقيقي بخسارة كل ما بناه الشيعة خلال الخمسين سنة الماضية. فها هو الجنوب فارغًا من أهله، وها هم الطلاب الشيعة يعانون فقْدًا تعليميًّا كبيرًا، وها هي صورتهم وعلاقاتهم بمحيطهم الحيوي في لبنان، مع السنّة والدروز والمسيحيين، تتراجع بدلًا من أن تتشابك. وها هم اليوم متهمون، من قبل كثيرين من اللبنانيين، في انتمائهم الوطني بسبب إسناد غزة وإيران، وها هي علاقاتهم مع العرب في أسوأ أحوالها، ناهيك عن العلاقة مع الشعب السوري، التي خلخلتها عشر سنوات من التدخل في الحرب دعمًا لنظام بشار الأسد، وما رافق ذلك من مساهمة في بناء ما عُرف لاحقًا بـ«الهلال الشيعي».

عودة إلى الانعزال؟

لطالما كان سؤال الانعزال حاضرًا في تاريخ لبنان الطائفي، فلنتذكر أن اليمين المسيحي حورب ووُصف بالانعزالي، وأن الشيعة حاربوا ما سُمّي بالانعزال المسيحي، ليعودوا هم أنفسهم إلى القوقعة والانعزال داخل منظومة من الأفكار والشعارات والخطابات والسياسات التي جلبت الويلات عليهم وعلى لبنان. فكيف يمكن تفسير عودتهم إلى الانعزال الذي سبق أن حاربه الشيعة أنفسهم في مراحل سابقة من التاريخ اللبناني؟

العطش إلى الجنوب: ما يتجاوز الحنين إلى حقّ الوجود

علي منصور

يتقاسم اللبنانيون، على اختلاف مناطقهم وطوائفهم، عادةً تكاد تكون الوحيدة التي لم تمسّها الانقسامات: فما إن تحلّ عطلة نهاية الأسبوع، أو مناسبات الأعياد، حتى تبدأ المدن بلفظ سكانها نحو الأطراف، وتستعيد القرى، للحظات، كثافةً سكانية فقَدتها منذ عقود. ومن يراقب الطرقات باتجاه الجبل أو البقاع أو الشمال أو الجنوب، في مساء كل يوم جمعة، يدرك أن القرية اللبنانية، رغم كل ما أصابها من إهمال الدولة وهجرة الأبناء، ما زالت تحتلّ في الوجدان موقعًا لا تنافسها عليه المدينة؛ فهي مكان العائلة قبل أن تكون مكان السكن، ومستودع الذاكرة قبل أن تكون عنوانًا على الخريطة. المدينة اللبنانية، في هذا المعنى، لم تنجح يومًا في أن تصبح موطنًا نهائيًّا لسكانها؛ ظلّت محطةً للعمل أو الدراسة أو الاستشفاء ومراكز الإدارات الرسمية؛ لذلك، مهما طالت الإقامة فيها احتفظت القرية بصفة الأصل الذي تُقاس عليه المسافات.

غير أن ابن الجنوب يعيش هذه العلاقة على نحوٍ يصعب اختزاله في الحنين المشترك بين اللبنانيين جميعًا. الفارق هنا ليس فارق درجة بل فارق طبيعة: قرية الجبل موضوع اشتياق، أما قرية الجنوب فموضوع نزاع لم يُحسم بعد. الزيارة هناك استجمام، وهنا فعل استرداد؛ استرداد لشيء ظلّ، طوال نصف قرن، مهدَّدًا بأن يُنتزع أو أن يُمنع الوصول إليه أو أن يُمحى من الوجود أصلًا. ولهذا لا يكاد حديث جنوبي يخلو من ذكر الضيعة: الساحة، عين الماء، النهر، حقول التبغ، الزيتون والليمون، المدرسة والحسينية، الطريق الترابية، وأسماء الذين رحلوا وبقيت الأماكن وحدها تحفظ حضورهم؛ لا لأن الجنوبي أكثر عاطفةً من سواه، بل لأن كل واحد من هذه التفاصيل كان في لحظةٍ ما عُرضةً للفقدان الفعلي، لا المجازي. ومن جرّب فقْد شيء، أو عاش حالة تهديد فقدانه، لا يعود قادرًا على أن يحبّه كما الذين لم يخافوا عليه يومًا.

أكتب هذا مع أني لا أنتمي إلى الجنوب؛ لكن والدتي تحدّرت منه، وأنا أنظر إليه من تلك المسافة التي تتيح الرؤية ولا تعفي من الانحياز؛ وانحيازي، إن كان لا بد من تسميته، ليس لطرفٍ في نزاع، بل لأُناسٍ ما انفكّوا يدفعون أثمان أحداثٍ لم يختاروها؛ فتُرسم الحروب من دون مشورتهم، وتُعقد التسويات بعيدًا منهم، ثم يُطلب إليهم، في كل مرة، أن يبدأوا من جديد. وقد فهمت مع الوقت أن عطشهم إلى قراهم هو، في جوهره، عطشٌ إلى شيء أبسط وأبعد منالًا: الاستقرار. أن تزرع فتحصد، وأن تبني فتسكُن، وأن تدفن موتاك حيث تعلم أنك ستُدفن.

هذا الحد الأدنى الذي بالنسبة إلى سائر الناس مسلَّمةً، ظلّ، في الجنوب، مطلبًا معلَّقًا منذ قرن.

هذه العلاقة ليست وليدة رومانسية ريفية، بل نتاج تاريخ محدَّد يمكن تأريخه بدقة. منذ الاجتياح الإسرائيلي في آذار ١٩٧٨ الذي هجّر مئات آلاف الجنوبيين نحو بيروت وضاحيتها في أيام معدودة، ثم قيام «الشريط الحدودي» المحتل الذي فصل عشرات القرى عن محيطها طوال اثنين وعشرين عامًا، عاش فيه الجنوبيون التهجير بوصفه حالةً شبه دائمة لا حادثًا عابرًا. أجيال كاملة وُلدت في الضاحية وهي تسمع عن قرًى لم ترَها، وتحفظ أسماء حاراتها وعيون مائها عن ظهر قلب. ثم جاءت حرب تموز ٢٠٠٦ لتُعيد إنتاج التجربة نفسها في نسخة مكثفة؛ ثم الحرب التي اندلعت عام ٢٠٢٣ ولمّا تُطوَ فصولها بعد؛ فالجنوب، إلى اليوم، ما زالت أجزاء منه محتلّة، والاعتداءات والاشتباكات شبه يومية، وقرًى حدودية بأكملها ما زال أهلها ممنوعون من العودة إليها أو عاجزين عنها. وفي كل مرة، كان الابتعاد عن القرية مؤقتًا في الوعي حتى لو طال سنوات في الواقع؛ لم يتعامل الجنوبي مع نزوحه يومًا بوصفه هجرةً، بل بوصفه غيابًا اضطراريًّا له نهاية، حتى حين لم تكن النهاية في الأفق. من هنا تحديدًا

يبدأ الفارق: عند سائر اللبنانيين، القرية مكانٌ يُزار؛ عند الجنوبي، القرية مكانٌ يُستعاد.

بل إن هذا الحضور المهدَّد أقدم من دولة لبنان نفسها. فقرى جبل عامل مسجَّلة في دفاتر الضرائب العثمانية منذ القرن السادس عشر، ومذكورة في رحلات الجغرافيين الأوروبيين في القرن التاسع عشر، وأسماؤها نفسها، بجذورها السريانية والآرامية، من دير سريان إلى مركبا إلى تولين، شواهد على استيطان متصل يمتدّ قرونًا طويلة. حين دُمّرت في هذه الحرب بيوت دير سريان وأُحرقت بساتينها، لم تكن الخسارة قريةً عمرها بضعة أجيال، بل حلقةً من سلسلة سكنٍ موثّقة منذ خمسة قرون على الأقل في السجلّات وحدها. والجنوبي، حتى حين لا يقرأ هذه السجلات، يحملها في سليقته؛ ويعرف أن وجوده في هذه الأرض ليس طارئًا، وأن من يطلب منه أن يتخلّى عنها إنما يطلب منه أن يكذّب اسمها ذاته.

على أن اختزال العلاقة بالحروب وحدها يظلم تاريخًا أقدَم منها. فالأرض في الجنوب لم تكن يومًا ذاكرةً فحسب، بل كانت عيشًا ونزاعًا؛ وحقول التبغ التي تُذكر اليوم في سياق الحنين كانت، قبل أن تصبح صورةً في المخيّلة، ساحةَ صراع اجتماعي طويل بين المزارعين واحتكار شركة «الريجي» الذي بلغ ذروته في انتفاضة التبغ؛ ففي ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٣، وبعد تظاهرة واعتصام المزارعين في مبنى «الريجي» في النبطية، انفجرت اشتباكات دامية سقط فيها قتيلين وعشرات الجرحى، كما يوثّق كتاب «تواريخ متقاطعة: حصّة الشيعة منها في لبنان» الصادر عن «أمم للأبحاث والتوثيق». دمٌ سال دفاعًا عن حق الفلّاح في محصوله، قبل خمس سنوات من أول اجتياح. شتلة التبغ، التي تُقطف قبل الفجر وتُشكّ بالإبرة في سهرات العائلة، علّمت أجيالًا من الجنوبيين أن الأرض لا تُملَك بالسند العقاري بل بالتعب المبذول فيها؛ وهذا النوع من الملكية لا تُسقطه حواجز الجيوش ولا قرارات الإخلاء. ويستعيد مكرم صادر، ابن عين إبل، في شهادته ضمن سلسلة «شظايا الذاكرة» التي تنتجها «أمم للأبحاث والتوثيق» و«ديوان الذاكرة اللبنانية»، مواسم قطاف الزيتون حين كانت نساء حانين والطيري يعبرن إلى كروم عين إبل للمساعدة في «الحواش»، على وقْع الغناء الذي يتصاعد من بين الأشجار. في هذه الصورة الصغيرة ما يستحق التوقف: العلاقة بالأرض في جبل عامل لم تكن يومًا شأنًا طائفيًّا؛ فعين إبل المسيحية وجاراتها الشيعية كانتا تتقاسمان المواسم واليد العاملة والأهازيج نفسها، وكان الزيتون، لا المذهب، هو رزنامة الجميع.

لقد كتب إدوارد سعيد، في مقالته «تأملات في المنفى»، أن المنفيّ لا يشتاق إلى المكان بوصفه جغرافيا، بل إلى شبكة العلاقات والإيقاعات التي كانت تمنح ذلك المكان معناه؛ وهي ملاحظة تنطبق على سكان قرى الجنوب انطباقًا يكاد يكون حرفيًّا، لأن القرية هناك ليست مجموعة بيوت بل منظومة علاقات ورموز يومية لا يقوم أحد عناصرها من دون سائرها. ويمضي موريس هالبفاكس، في عمله المؤسِّس حول الذاكرة الجماعية، خطوةً أبعد حين يبيّن أن الذاكرة لا تسكن رؤوس الأفراد وحدها بل تحتاج إلى أماكن تتجسّد فيها، وأن الجماعة التي تفقد أمكنتها تفقد معها القدرة على تذكّر نفسها. على أن أهل المكان لم ينتظروا علماء الاجتماع ليصلوا إلى الخلاصة ذاتها؛ فالمؤرخ والموثّق علي مزرعاني، وهو يشهد على ما أصاب النبطية، يقولها بلغة أهلها: «البيت مش بس حجر وقرميد... البيت، بس يتدمّر، بكون راح جزء من الذاكرة الاجتماعية والثقافية». هذه الجملة، بمحكيّتها العاملية، هي نظرية هالبفاكس كاملةً، قالها ابن النبطية وهو يعدّ خسائر مدينته التي كانت، مطلع القرن العشرين، حاضرة جبل عامل العلمية إلى جانب صيدا وصور.

في ضوء ذلك تُفهم مشاهد العودة التي تكررت بعد كل حرب، وحيّرت من نظَر إليها بمنطق المصلحة وحده. ففي أيار ٢٠٠٠، وما إن انسحب الجيش الإسرائيلي حتى تدفق عشرات آلاف الجنوبيين إلى القرى المحررة في اليوم نفسه، غير عابئين بالألغام ولا بغياب أي خدمات، يتلمّسون جدران بيوتٍ بعضهم يراها للمرة الأولى في حياته. وفي آب ٢٠٠٦، وثّقت تقارير الأمم المتحدة ووسائل الإعلام الدولية عودة مئات آلاف النازحين خلال أيام من سرَيان وقف إطلاق النار، فوق ركام لم ينطفئ بعد. وفي الحرب الحالية تكرّر المشهد كلما سنحت هدنة: عودة ولو ليوم واحد، لتفقّد بيت أو قطف زيتون أو الوقوف على أطلال حائط، قبل إزالة الأنقاض وقبل الماء أو الكهرباء. لا مصلحة اقتصادية في العودة إلى منزل مهدوم؛ لكن الحاجة هنا أعمق من المصلحة: استعادة العلاقة مع المكان قبل استعادة المكان نفسه. البيت يمكن إعادة بنائه لاحقًا؛ أما العلاقة فلا تحتمل التأجيل، لأن تأجيلها اعتراف ضمني بأن الغياب قد يصبح دائمًا.

وثمة وجه آخر لهذا الاندفاع نفسه، رصدته الباحثة هناء جابر، ابنة بنت جبيل، في شهادتها ضمن السلسلة ذاتها، حين وصفت ما يجري بأنه «تهافت على الذاكرة، نوع من حُمّى، وحاجة عند الكل إنّه يحكوا عن ضيعهم... وكأنّه حالة هلع». ملاحظتها دقيقة وقاسية معًا: فكما يركض الناس إلى قراهم فوق الركام، يركضون إلى ذكرياتهم يدوّنونها وينشرونها، وكأن تدمير قرى بأكملها أصاب الجماعة باختلال عميق جعلها تخشى أن تفقد الذاكرة كما فقدت الحجر. حمّى الذاكرة هذه ليست نقيض العطش إلى القرية بل ذروته؛ إنها اللحظة التي يدرك فيها الجنوبي أن المكان قد لا يعود، فيهرع إلى إنقاذ صورته قبل أن تنطفئ.

وللاغتراب الجنوبي فصلٌ في هذه الحكاية أيضًا. فالجنوب، الذي طالما بخُلت عليه الدولة بأسباب البقاء، مثل باقي الأطراف، هاجر أبناءه إلى أفريقيا الغربية وضواحي ديترويت ودول الخليج العربي منذ عقود طويلة؛ فمن عين إبل وحدها، كما يروي صادر، بدأت الهجرة إلى الكويت منذ مطلع الخمسينات. لكن المفارقة أن هذه الهجرة، التي كان يفترض أن تُضعف الرابطة بالقرية، جاءت لتغذّيها: فالمغترب يبني في الضيعة بيتًا قد لا يسكنه غير أسابيع الصيف، ويموّل ترميم الحسينية أو الكنيسة وتعبيد الطريق، ويحرص على أن يقضي أولاده المولودون في المهاجر شيئًا من كل صيف هناك كي يعرفوا من أين هم. بل إن أبلغ دليل على أن هذه العلاقة تتجاوز الحياة نفسها هو ما يفعله الجنوبيون بموتاهم: فابن القرية الذي عاش عمره كله في بيروت أو المهاجِر البعيدة يعود، في نعشه، ليُدفن في مقبرة الضيعة إلى جانب أهله. المدافن، لا البيوت، هي السجل الأصدق لهذا الانتماء.

ويُحسن، هنا، الانتباه إلى أن هذا التعلق العفوي لم يسلَم من التوظيف؛ فمشاهد العودة الجماعية وُظّفت غير مرة في الخطاب السياسي بوصفها استفتاءً أو إعلان انتصار، وتحوّل حب الناس لأرضهم، في لحظات كثيرة، إلى مادة تعبئة تُصادَر لصالح معنى لم يختاروه بالضرورة وغير متفق عليه. غير أن التوظيف، على انتشاره، لا يلغي أصالة الشعور الذي يستند إليه؛ فالخطاب السياسي يستثمر في العواطف الحقيقية لا في المصطنعة، والعودة إلى القرية حدثت وستحدث بخطاب أو من دونه، لأنها أرسخ من الأحزاب جميعًا وأبقى منها. والتمييز بين الشعور وتوظيفه ليس ترفًا تحليليًّا، بل شرطًا لفهم الجنوب من دون مصادرته مرةً ثانية: مرة بالسلاح ومرة بالمعنى.

غير أن الأمانة للواقع تقتضي الاعتراف بأن هذا المقال يُكتب في لحظة مختلفة عن كل ما سبق. ففي عام ٢٠٠٠ كانت عودة أهل القرى مُتاحة فعادوا، وفي ٢٠٠٦ كانت ممكنة أيضًا فعادوا؛ أما اليوم فثمة قرى كاملة دُمِّرت وسُوِّيت بيوتها بالأرض، وقرى أخرى ما زال أهلها على أبوابها لا يستطيعون الدخول: أرضٌ محتلة، واعتداءات لا تتوقف، وبيوت لم تُهدم أثناء الحرب بل هُدمت بعدها، وأنقاض يُمنع أصحابها حتى من الوقوف على أطلالها.

والعطش الذي تحدثنا عنه طوال هذا المقال ليس اليوم استعارةً أدبية؛ إنه حالة قائمة لعشرات آلاف العائلات الموزّعة بين مراكز إيواء وبيوت مستأجرة وقرى محتلة ومقفرة وغير قابلة للسكن.

وانتظار الجنوبي، هذه المرة، معلّق بين أطراف ثلاثة لا يملك قرار أيٍّ منها: احتلالٍ لا يُبدي نية الرحيل، وحربٍ خيضت باسمه من دون أن يُستشار في بدئها ولا في سُبل الخروج منها، ودولةٍ لم تعامله يومًا بوصفه مواطنًا يستحق الاستقرار، بل ورقةً يجري التفاوض عليها في ميزان المصالح المحلية والإقليمية. الكل يتحدث باسم أهل القرى؛ ولا أحد يأخذ برأيهم. وهكذا يجد الجنوبيون أنفسهم، مرةً أخرى، نقاطًا وفواصل داخل نصوصٍ أكبر تُكتب بمعزل عنهم، وهم الذين لم يطلبوا، في حقيقة الأمر، غير الحد الأدنى الذي يحصل عليه سائر الناس كمسلَّمة. وأنا، من موقعي؛ موقع من ينتسب إلى الجنوب لجهة الأم، ولجهة إيمانه بحقوق أبنائه وحقوق اللبنانيين جميعًا، لا أرى في هذا العطش المتمادي بطولةً تُحتفى ولا فولكلورًا يُستعاد، بل شهادةً مزدوجة: على وفاء ناسٍ لأرضهم لم ينكسر، وعلى خذلانٍ متراكم من كل من ادّعى تمثيلهم أو حمايتهم أو تحريرهم. حين يقول الجنوبي «اشتقت للضيعة» فهو لا يستعيد ذكرى؛ إنه يطالب بحقّ ما زال معلّقًا بأيدي من لم يسألوه رأيه يومًا.

ولهذا لا بدّ، في ختام هذا المقال، من قولٍ صريح لا تنفع بعده المواربة: لن ينقذ أهلَ الجنوب أحدٌ غير أهل الجنوب أنفسهم. لا يكفي أن يقاوم ابن الجنوب احتلالًا يجثم على أرضه فيما يتجاهل قبضةً أخرى أُطبقت، باسم حمايته، على حقوقه وأمنه ومستقبله؛ فالمقاومة التي تتوقف عند خط الحدود وتفاوض داخله ليست مقاومةً بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة.

ليس على الجنوبي أن يبتكر نموذجًا لما هو مطلوب، فهو موجود في تاريخه: انتفاضة المزارعين عام ١٩٧٣ لم تكن ضد عدوٍّ خارجي بل ضد بنيةٍ داخلية صادرت رزقهم، وقد انتفضوا يومها ودفعوا الدم ولم يستأذنوا أحدًا. والمطلوب اليوم انتفاضة من الطينة نفسها، لكن لحقوقٍ كاملة لا انتقائية: حق الأرض وحق القرار وحق الأمن وحق المستقبل معًا، لا حق الأرض وحده فيما تُصادَر البقية. وعلى الجنوبيين، قبل ذلك ومعه، إعادة ترتيب بيتهم من الداخل، وتحرير أنفسهم من مصالح الآخرين مهما تلوّنت بألوان قبلَية أو دينية أو عقائدية؛ فمن اعتاد أن يُدافَع عنه من دون أن يُسأل، انتهى به الأمر أن يُقرَّر عنه من دون أن يُبلَّغ. حبُّ الأرض وحده لا يحميها؛ يحميها أصحابها حين يستردّون قرارهم قبل أن يستردّوا قراهم.

في المعضلة اللبنانية: تشريح البُنية الذهنية والسياسية لمجتمعٍ يُعيد إنتاج أزمته

جمال نعيم

ليس ما يعيشه لبنان أزمةً عابرة يمكن ردّها إلى خللٍ في إدارة سياسية أو إلى اختلالٍ اقتصادي ظرفي، كما درَج الخطاب العام على توصيفه. فالأزمة، في معناها التقليدي، تفترض وجود نظامٍ سليم في جوهره تعتريه اختلالات قابلة للمعالجة ضمن الأُطر نفسها، عبر إصلاحات جزئية أو تسويات مرحلية. أمّا ما نحن بإزائه في الحالة اللبنانية، فيتجاوز هذا الإطار بكثير، ليقترب ممّا يمكن تسميته، بدقّة، «معضلة» بنيوية مركّبة.

فالتمييز هنا ليس لغويًّا فحسب، بل تحليلي أيضًا: فـ«المشكلة» تُحلّ ضمن شروطها، و«المسألة» تُناقش وتُبحث، أمّا «المعضلة» فهي حالة استعصاء تتشابك فيها المستويات المختلفة - السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والنفسي - إلى حدّ يصبح فيه الخلل مستقرًّا في البُنية العميقة، لا طارئًا على السطح. من هنا، فإنّ اختزال ما يجري في فساد السلطة أو عجزها، على الرغم من صحّته الجزئية، يظلّ قاصرًا، لأنّه يُبقي المجتمع خارج دائرة المساءلة، وكأنّ السلطة كيانٌ منفصل عنه.

السؤال الحقيقي، إذًا، لا يقتصر على: من يحكم؟ بل يتعدّاه إلى: كيف يُنتَج هذا الحاكم؟ وما الشروط الاجتماعية والثقافية التي تسمح بإعادة إنتاجه مرّة بعد أخرى، رغم فشله الظاهر؟

أولًا: الاستقطاب بوصفه بُنية ذهنية

ليس الانقسام في لبنان مجرّد اختلاف في الآراء أو تباين في المصالح، بل هو أقرب إلى بُنية ذهنية راسخة تُعيد بناء إدراك الأفراد للعالم. إنّه استقطاب يتجاوز السياسة بمعناها الضيّق، ليغدو إطارًا شبه وجودي، ترى من خلاله كل جماعة نفسها في حالة تهديد دائم، لا في مصالحها فقط بل في هويّتها وكيانها.

ضمن هذا السياق، يمكن تمييز نمطين ذهنيين متد ا خلين :

الأوّل، نمط مؤدلَج، يُخضع الواقع لمنظومة اعتقادية مغلقة، بحيث لا يعود الحدث معطى يُفسَّر، بل مادّة تُعاد صياغتها لتأكيد ما هو مُسلَّم به سلفًا. هنا، لا تُنتِج الوقائع قناعاتٍ جديدة، بل تُستَخدم لتعزيز قناعات قائمة.

و**الثاني**، نمط براغماتي نفعي، يفتقر إلى مرجعية مبدئية واضحة، فيتعامل مع السياسة كحقل مصالح صِرف، بحيث تُبرَّر الوسائل بالنتائج، مهما كانت كلفتها على المستوى العام.

خطورة هذا الاستقطاب لا تكمن فقط في حدّته، بل في قدرته على إقصاء أي مساحة وسطى. فكل محاولة للتموضع خارج ثنائية الاصطفاف تُواجَه إمّا بالتخوين بوصفها خروجًا عن «الجماعة»؛ أو بالتهميش بوصفها بلا جدوى. هكذا لا يعود الاعتدال خيارًا عقلانيًّا، بل يصبح موقعًا هشًّا، بلا حماية رمزية أو سياسية.

ثانيًا: الفراغ في الوسط وغياب العقل السياسي

في المجتمعات التي تتمتّع بحدّ أدنى من الاستقرار، يشكّل التيار العقلاني، ولو كان غير مهيمن، عنصر توازن بين التطرّفات. أمّا في لبنان، فإنّ هذا التيار يبدو إمّا ضعيفًا أو غير قادر على التحوّل إلى قوّة فاعلة.

المشكلة هنا لا تكمن في غياب الأفراد العقلانيين، بل في عجزهم البنيوي عن التنظيم والتأثير. فالبنية السياسية والاجتماعية السائدة تكافئ الولاء أكثر ممّا تكافئ الكفاءة، وتعزّز الانتماءات الضيّقة على حساب الفضاء العام. بذلك يصبح الانخراط في اللعبة السياسية مشروطًا بالانتماء، لا بالكفاءة أو الرؤية.

نتيجةً لذلك، يتحوّل الفضاء العام إلى ساحة صراع بين خطابين: خطاب تعبوي يستثير العواطف ويُبسّط القضايا

المعقّدة إلى ثنائيات حادّة، وخطاب نفعي يبرّر الخيارات انطلاقًا من حسابات آنية. وبين هذين الخطابين، يغيب السؤال الجوهري: ما المصلحة العامة؟ وما الأفق الذي ينبغي أن يُبنى عليه الفعل السياسي؟

ثالثًا: الارتهان للخارج كآلية بُنيوية

لا يمكن فهم الواقع اللبناني من دون إدراك موقع العامل الخارجي في بُنيته. غير أنّ هذا العامل لا يعمل بوصفه قوة مفروضة من الخارج فحسب، بل بوصفه امتدادًا لوظائف داخلية.

في ظلّ هشاشة الدولة، وضعف مؤسساتها، والطابع الطائفي للنظام، يتحوّل الخارج إلى مرجعية بديلة أو مكمّلة. فكل فريق داخلي يسعى إلى تعزيز موقعه عبر علاقاتٍ خارجية تمنحه عناصر قوّة لا يملكها داخليًّا. ومع تكرار هذا النمط، يتحوّل الاستقواء بالخارج من استثناءٍ ظرفي إلى قاعدة ضمنيّة لإدارة الصراع.

وعليه، لا تكمن المشكلة فقط في الارتهان بحدّ ذاته، بل في تطبيعه وتحويله إلى سلوك «مفهوم» أو حتى «مبرّر» و«مسوّغ». هكذا لا يعود السؤال: هل ينبغي رفض هذا الارتهان؟ بل: كيف يمكن استخدامه بفعالية أكبر؟

رابعًا: من التبعية إلى «الوطنية» المُعلنة

في لحظة أكثر تقدّمًا من هذا المسار، لا يعود الارتهان مجرّد ممارسة واقعية، بل يُعاد تعريفه رمزيًّا بوصفه شكلًا من أشكال الوطنية. فتُصاغ سرديّات تبرّر العلاقة مع الخارج تحت عناوين «الحماية» أو «التوازن» أو «الضرورة» أو حتى «وحدة الساحات».

هنا يُحدث انزياحٌ خطير في المعايير: لا يعود تقييم الفعل السياسي قائمًا على مدى خدمته للسيادة أو المصلحة العامة، بل على مدى خدمته لـ«الفريق» أو «المحور» أو «الخط». هكذا يتحوّل الوطن نفسُه إلى أفهوم قابل لإعادة التعريف باستمرار وِفق الاصطفاف.

في هذا السياق، لا يعود الصراع بين مشروع سيادي وآخر تابع، بل بين صيَغ مختلفة من التبعية، يتنافس كلٌّ منها على شرعنة نفسه.

خامسًا: من السلطة إلى المجتمع: من يُنتج من؟

يميل الخطاب العام إلى تحميل السلطة مسؤولية ما يجري، وهو أمر مفهوم، لكنّه يظلّ ناقصًا إن لم يُستكمل بمساءلة المجتمع نفسه. فالسلطة، في نهاية المطاف، ليست كيانًا منفصلًا، بل تعبير مكثّف عن أنماط سلوك وقيَم منتشرة اجتماعيًّا.

فالمواطن الذي يقايض صوته بمصلحة آنيّة، أو الذي ينخرط في شبكات الزبائنيّة، أو الذي يبرّر الفساد انطلاقًا من انتمائه، يساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إعادة إنتاج النظام الذي ينتقده. وكذلك الفاعلون الاقتصاديون والإداريون الذين يجدون في هذا النظام مصدرًا لمصالحهم.

بهذا المعنى، تتحوّل الأزمة إلى دائرة مغلقة: مجتمع يُنتج سلطة على صورته، وسلطة تُعيد إنتاج هذا المجتمع عبر سياساتها وممارساتها.

سادسًا: غياب الفاعل السياسي

في قلب هذه البُنية، يبرز غياب «الفاعل السياسي» بالمعنى العميق للكلمة: ذاك الذي يجمع بين الكفاءة والرؤية، وبين القدرة على الفعل والاستعداد لتحمّل كلفته .

هذا الغياب ليس مجرّد نقص في الأفراد، بل نتيجة بنية تُقصي هذا النوع من الفاعلين أو تُعيق صعوده. فالشخص الذي يسعى إلى العمل السياسي انطلاقًا من مشروع عام، يجد نفسه أمام أنظومة لا تكافئ هذا السلوك، بل تدفعه إمّا إلى التكيّف معها أو إلى الخروج منها.

وعندما يغيب هذا الفاعل، لا يبقى الفراغ فراغًا، بل يُملأ بقوى أخرى، داخلية أو خارجية، تملك القدرة على الفعل، وإن افتقرت إلى الشرعية أو الرؤية.

سابعًا: المثقّف بين النقد والتواطؤ

تبلغ الأزمة مستوى أكثر عمقًا عندما يتراجع دور المثقّف بوصفه فاعلًا نقديًّا. فالمثقّف، تاريخيًّا، ليس مجرّد منتِج للأفكار، بل أيضًا ضميرٌ يسائل ويُزعج ويكشف التناقضات.

غير أنّ هذا الدور يتآكل عندما ينخرط المثقّف في الاصطفافات، أو عندما يفضّل الصمت، أو حين يتحوّل إلى مجرد مسوّغٍ للواقع بدل أن يكون ناقدًا له. في هذه الحالة، لا يغيب النقد فحسب، بل يُستبدل بخطاب يمنح الواقع شرعية إضافية، ويقدّمه كأنّه قدَر لا مفرّ منه. وهنا، يتحوّل الفكر من أداة تحرّر إلى أداة تثبيتٍ لواقعٍ نشكو منه.

ثامنًا: المؤثّرون وصناعة التفاهة السياسية

في موازاة تراجع دور المثقّف، يبرز صعود «المؤثّرين» بوصفهم فاعلين جُددًا في تكوين الرأي العام. غير أنّ هذا الصعود يرتبط بتحوّل أعمق في طبيعة الخطاب نفسه.

فاللغة التي تسود هذا الفضاء تقوم على التبسيط المفرط، والاختزال، والسعي إلى الجذب السريع. ومع الوقت، لا تعود هذه اللغة مجرّد أسلوب تواصلي، بل تتحوّل إلى طريقة في التفكير، تُعيد تكوين إدراك الأفراد للقضايا العامة.

هكذا تتحوّل السياسة إلى عرض، والفكرة إلى محتوى سريع الاستهلاك، والقضية إلى «ترند» عابر. وفي هذا التحوّل، يُفرَّغ الفعل السياسي من عمقه، ويُستبدل بالتفاعل اللحظي.

تاسعًا: أزمة المعنى قبل أزمة السلطة

في ضوء ما سبق، يتبيّن أنّ ما يواجهه لبنان ليس فقط أزمة في إدارة السلطة، بل أزمة أعمق في إنتاج المعنى نفسه. فعندما تختلّ اللغة، ويضيع التمييز بين الأفاهيم، يصبح التفكير مشوّشًا، ويغدو الفعل عاجزًا.

فاللغة ليست أداة محايدة، بل الإطار الذي نفهم من خلاله الواقع. وحين تُستخدم الأفاهيم بشكل اعتباطي، كالسيادة، والوطنية، والإصلاح، تفقد قدرتها على التوجيه، وتتحوّل إلى مجرد شعارات فارغة. وحين يعجز المجتمع عن تسمية الأشياء بدقّة، يفقد قدرته على تغييرها.

عاشرًا: نحو استعادة العقل السياسي

وعليه، فالخروج من هذه المعضلة لا يمكن أن يتمّ عبر حلول تقنية سريعة أو تغييرات صوَريّة. إنّه يتطلّب مسارًا طويلًا من إعادة بناء العقل السياسي، على مستوى الأفراد والمؤسسات معًا.

هذا المسار يبدأ من التربية، عبر ترسيخ التفكير النقدي بدل التلقين؛ ومن الإعلام، عبر إعادة الاعتبار للنقاش الجاد بدل الإثارة؛ ومن الثقافة، عبر استعادة دور المثقّف كفاعل مستقل. لكنّه لا يكتمل من دون الممارسة اليومية: في رفض الزبائنية، في مساءلة الخطاب السائد، وفي الانخراط في الشأن العام بوصفه مسؤولية، لا مجرّد موقف.

رأس الكلام أنّ المعضلة اللبنانية لا تُختزل في نظام سياسي فحسب، بل تعبّر عن أزمة أعمق في الذات الجماعية. ذات تتنازعها انتماءات متعدّدة، وتُدير تناقضاتها عبر إعادة إنتاجها بدل حلّها.

ومع ذلك، فإنّ هذا التعدّد ذاته يحمل إمكانًا مختلفًا: فحين يُعاد التفكير فيه خارج منطق الصراع، يمكن أن يتحوّل إلى مصدر غنى بدلًا من مصدر انقسام. غير أنّ هذا التحوّل مشروط بالتخلّي عن مجموعة من الأوهام: وهم الحلول السريعة، وهم القائد المخلّص، وهم الخارج المنقذ. فالتغيير، في جوهره، ليس حدثًا يُنتظَر، بل مسارٌ يُبنى.

إذًا، ليس المطلوب مزيدًا من الشعارات، بل مزيد من التفكير؛ ولا مزيدًا من الانفعال، بل مزيد من النقد. فالتغيير لا يأتي من خارج هذه الذات، بل من قدرتها على إعادة النظر في نفسها. وربما، في هذا التحوّل البطيء والصعب، يكمن الأمل الوحيد الممكن.

الضاحية في عيون العرب: صورة الشيعة اللبنانيين بين التضامن والتنميط

أماني فارس

تشكّل الحروب لحظات اختبار للصوَر الذهنية التي تُبنى من خلالها الجماعات في الوعي العام، إذ لا يتفاعل الناس مع الوقائع وحدها، بل مع المعاني والتمثلات التي يضفونها عليها. ولهذا لا يكون التضامن دائمًا استجابة مباشرة لمعاناة إنسانية ملموسة، بل قد يكون استجابة لصورة مسبقة عن الجماعة التي تتعرض لهذه المعاناة.

خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، تلقيت رسائل عديدة من أصدقاء عرب عبّروا فيها عن تضامنهم واهتمامهم. بيد أن هذا التضامن لم يأتِ بوصفه استجابة إنسانية مجردة، بل تكشّفتْ سريعًا حدودُه البنيوية، فكلما عبّرتُ عن رفضي للحرب وكلفتها البشرية والاجتماعية والاقتصادية، بدا أن المسافة تتسع بين التجربة التي أعيشها والصورة التي يُفترض أن أجسّدها في نظر بعض المتضامنين. فلم يكن الخلاف حول ما حدث، بل حول الكيفية التي ينبغي بها تأويل ما حدث. فبينما رأى بعضهم في الحرب فصلًا جديدًا من سردية الصمود والمقاومة، كنت أراها تجربة معيشة تتضمن الخوف والنزوح والخسارة وأسئلة المسؤولية السياسية.

عند هذه النقطة، بدا لي أن المسألة تتجاوز اختلاف المواقف السياسية، إذ لم يكن المأزق كامنًا في حيّز العلاقات الشخصية، بل في تضعضع المرتكزات الإدراكية التي قام عليها التضامن نفسه. فكلما ابتعدت تجربتي الفردية عن الدور الذي يفترضه الآخرون للشيعي اللبناني، تراجعت قابلية هذه التجربة لأن تُفهم ضمن شروطها الخاصة.

لا يناقش هذا المقال صدق مشاعر المتضامنين أو نواياهم، بل يحاول فهم البنية المعرفية التي تجعل هذا النوع من التلقّي ممكنًا. فالسؤال ليس لماذا يتضامن الناس، بل كيف تتشكل الصوَر الذهنية التي تحدّد موضوع التضامن وحدوده، وكيف يمكن أن يتحول الإنسان الفعلي إلى حاملٍ لمعانٍ ورموز تسبقه وتحدّد موقعه داخل المخيال السياسي العربي.

حين تصبح الصورة أقوى من التجربة

في كتابه «الرأي العام» الصادر في عام ١٩٢٢، قدّم المفكر والسياسي الأميركي والتر ليبمان مفهوم «الصوَر في رؤوسنا» بوصفه آلية أساسية في إدراك العالم الاجتماعي. فالأفراد لا يتعاملون مع الواقع في تعقيده المباشر، بل من خلال تمثلات ذهنية تساعدهم على تنظيمه وإضفاء المعنى عليه. ولهذا تؤثر الصوَر المسبقة في كيفية تفسير الأحداث واستقبال المعلومات الجديدة. وطوّر كينيث بولدينغ الاقتصادي والمفكر البريطاني -الأميركي هذه الفكرة في كتابه «الصورة: المعرفة في الحياة والمجتمع» في العام ١٩٥٦، حيث رأى أن الأفراد يتصرفون استنادًا إلى الصورة التي يكوّنونها عن العالم أكثر مما يتصرفون استنادًا إلى العالم كما هو. ومن هنا تكتسب الصوَر الذهنية قدَرًا من الاستقرار يجعلها قادرة على استيعاب الوقائع الجديدة وإعادة تأويلها بما ينسجم مع بنيتها الأصلية.

بيد أن هذه الصوَر لا تنبثقُ من فراغ، وإنما تتشكّل عبر ترسّباتٍ ثقافية وإعلامية وسياسية متراكمة. ومع مرور الوقت، تترسّخ هذه التمثلات لتتحول إلى أُطرٍ تفسيرية جاهزة تُسقَط على جماعات بأكملها، بحيث يتراجع تأثير الواقع الفعلي وتتفوق عليه الصورة النمَطية المستقرة في أذهان المتلقين.

الشيعة اللبنانيون بوصفهم صورة ذهنية

يمكن النظر إلى صورة الشيعة اللبنانيين في أجزاء من المخيال العربي بوصفها إحدى هذه التمثّلات المستقرة. فمنذ عقود ارتبط حضورهم في المجال العام العربي بصورة المقاومة والمواجهة مع إسرائيل. وقد اكتسبت هذه الصورة قوة رمزية كبيرة بفعل أحداث تاريخية متعاقبة، من الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني وصولًا إلى حرب تموز ٢٠٠٦ وما تلاها.

لا يعني ذلك أن هذه الصورة مختلقة بالكامل أو منفصلة عن الواقع، لكنها تصبح إشكالية عندما تتحول من وصف جزئي لتجربة تاريخية معينة إلى إطار شامل تُقرأ من خلاله جماعة بشرية كاملة. فالجماعات الاجتماعية ليست كيانات متجانسة، بل فضاءات تتداخل فيها المصالح والتجارب والمواقف السياسية المختلفة. وكلما ازدادت قوة الصورة الرمزية، تضاءلت القدرة على رؤية هذا التنوّع. هنا لا يعود الشيعي اللبناني فردًا يمتلك رؤيته الخاصة للحرب أو السياسة أو المجتمع، بل يصبح ممثلًا لدور محدّد سلفًا داخل المخيال العام، ويُنتظر منه أن يتحدث ويتصرف بطريقة تنسجم مع المعاني التي أُسندت إلى هذا الدور.

أما عن العوامل التي أفضت إلى أُحادية هذه الصورة وتكلّسها داخل المخيال السياسي العربي، فيمكن تفكيكها عبر رصد طبيعة الأُطر المرجعية والخطابات المهيمنة التي تحكم تلقّي الأزمة في البيئات العربية المختلفة؛ وهي خطابات لا تعكس مواقف شعوب بأكملها بقدَر ما تمثّل تمظهرات لبنى معرفية وسياقات سياسية متباينة:

أولًا، يبرز حضور الدوكسا (Doxa) بالمفهوم السوسيولوجي لعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو بوصفها حيّز البديهيات والمسلّمات الاعتقادية التي تُنتزع من سياق المساءلة، حيث يُنظر إلى مواجهة الاحتلال بوصفها فرضًا وجوديًّا مطلقًا لا ينبغي للمحكوم بشروطه أن يتأفف من كلفته الوجودية أو الإنسانية، وهو خطاب يتردّد بوضوح في الفضاء الثقافي لبلاد الشام نتيجة القرب الجغرافي والتشابك التاريخي العضوي مع القضية الفلسطينية.

ثانيًا، ينزع الخطاب السائد في بعض الأوساط الثقافية المصرية نحو رومانسية التمجيد المعياري، حيث جرى استدعاء معاناة الفرد اللبناني بوصفها التجسيد الأخير للرفض العربي الجمعي لحالة الخنوع والقبول بمسارات التطبيع، وفي هذا النمط من التلقي يتحول الفرد العيني المعاني إلى أيقونة تعويضية تُختزل فيها كبرياء أمة عاجزة عن الفعل.

ثالثًا، يتمظهر في الإقليم المغاربي نوع من التقديس السيمبولي المعوِّض، إذ يتجاوز التضامن رصد الكلفة الإنسانية للحرب ليتخذ طابعًا تكفيريًّا غير مباشر عما يمكن تسميته بـعقدة الذنب الوجودي أو الجغرافي الناتج عن الشعور بالبُعد عن مركز الصراع العسكري والتقصير في تقديم الإسناد المباشر للقضية المركزية.

وفي مقابل هذه الأُطر المؤدلجة، تميّزت مقاربات أخرى تظهر بوضوح في القراءات التحليلية المعاصرة داخل

مجتمعات الخليج العربي بالعقلانية أو الواقعية السياسية (Political Realism). إذ تفككت في هذا الخطاب قوالب الميتافيزيقيا السياسية لصالح قراءة الأزمة ضمن حسابات الربح والخسارة ومفهوم الدولة، والكلفة الاجتماعية والاقتصادية، مما سمح بمقاربة المعاناة الإنسانية ضمن شروطها الواقعية الملموسة دون إسقاطات رمزية مسبقة.

من الصورة إلى التنميط

عرّف غوردون ألبورت،أحد أبرز علماء النفس الأميركيين في القرن العشرين، في كتابه «طبيعة التحيّز» (١٩٥٤) التنميط بوصفه إسناد خصائص عامة وثابتة إلى أعضاء جماعة معينة على نحو يتجاهل الفروق الفردية بينهم. ولا تكمن خطورة التنميط فقط في عدم دقّته، بل في قدرته على اختزال الواقع المعقّد إلى صورة بسيطة وسهلة التداول. فالصوَر النمطية تؤدي وظيفة معرفية واجتماعية مهمة، إذ تمنح العالم درجة من الوضوح والاتساق يصعب تحقيقها في ظلّ تعقيد الواقع. وكلما ازدادت الظواهر السياسية تعقيدًا، ازدادت الحاجة إلى تصنيفات ورموز تسمح بفهمها بسرعة. لكن الثمن الذي يُدفع مقابل هذه البساطة هو تهميش التجارب التي لا تنسجم مع التصنيف السائد.

ضمن هذا السياق لا يُختزل الشيعة اللبنانيون أحيانًا في موقف سياسي بعينه فحسب، بل في وظيفة رمزية محدّدة، جماعة مقاوِمة مستعدة لتحمّل كلفة الصراع إلى ما لا نهاية. وحين تُختزل جماعة كاملة في هذه الوظيفة، يصبح الخوف من الحرب أو الاعتراض على نتائجها أو مساءلة الخيارات التي قادت إليها مواقف تبدو غريبة أو غير متوقعة، لا لأنها نادرة بالضرورة، بل لأنها لا تنسجم مع الصورة المهيمنة.

حين يصبح التنميط شرطًا للتضامن

المفارقة أن التنميط لا يعمل دائمًا بوصفه نقيضًا للتضامن، بل قد يشكّل أحد شروطه. فجزء من التضامن العربي مع الشيعة اللبنانيين تأسّس تاريخيًّا على الصورة التي تقدّمهم بوصفهم رأس الحربة في مواجهة إسرائيل. وقد منحت هذه الصورة التجربة الشيعية حضورًا رمزيًّا واسعًا داخل الوعي العربي، لكنها فعلت ذلك عبر التركيز على جانب واحد منها.

لذلك يصبح من المفهوم أن يتراجع التعاطف أحيانًا عندما يعبّر بعض أفراد هذه الجماعة عن مواقف لا تنسجم مع الصورة المتوقعة. فالمسألة لا تتعلق بمضمون الموقف وحده، بل بكونه يهدّد الإطار الرمزي الذي جعل هذا التضامن ممكنًا منذ البداية.

عند هذه النقطة لا يعود الفرد موضوعًا للتعاطف بوصفه إنسانًا يعيش تجربة محدّدة، بل بوصفه تجسيدًا لمعنى سياسي سابق على تجربته. وكلما ابتعد عن هذا المعنى، تراجعت قابلية صوته لأن يُسمع أو يُفهم ضمن شروطه الخاصة.

خاتمة

لا تكشف الحرب حدود بعض أشكال التضامن العربي فحسب، بل تكشف أيضًا الكلفة المعرفية للتنميط. فحين تُختزل جماعة بشرية معقّدة ومتنوعة في صورة رمزية واحدة، يصبح من الصعب رؤية أفرادها خارج هذه الصورة، ويغدو الألم الفعلي أقلّ أهمية من المعنى السياسي الذي يُراد إضفاؤه عليه.

ولعل السؤال الأهم ليس: لماذا يتضامن الناس، بل أي صورة عن الآخر تجعل هذا التضامن ممكنًا أصلًا. فالتضامن الذي يحتاج إلى صورة نمَطية كي يستمر قد يكون قادرًا على إنتاج التعاطف، لكنه يبقى عاجزًا عن إنتاج الفَهم. وبين التعاطف والفَهم تكمن المسافة التي تفصل الإنسان الحقيقي عن الصورة التي يتخيّلها الآخرون عنه.

العودة المعلّقة إلى بيت ليف: عدتُ قليلًا إلى الجنوب، ولم أعد إلى بيتنا المدمَّر

سارة اسماعيل

استيقظت صباحًا على خبر وقف إطلاق النار وعودة الجنوبيين إلى قراهم، بعد ثلاثة أشهر وخمسة أيام من العدوان الإسرائيلي واحتلال قرى الجنوب، رغم أن العدوان لم يتوقف فعليًّا.

توجّهتُ إلى النبطية، كما الكثيرٌ من أهالي الجنوب، لكنّ جزءًا كبيرًا منهم لم يتمكّن من العودة؛ فما زالت بعض القرى تحت الاحتلال، وما زالت قذائف المدفعية تتهدّدها.

أمّا أنا، ابنةُ بلدة بيت ليف الحدودية التي ما زالت محتلةً حتى هذه اللحظة، فحالي كحال شريحةٍ واسعةٍ من أهالي الجنوب؛ لا أستطيع العودة إلى قريتي، ولا رؤية أيّ أثرٍ لبيتنا الذي لم يعد موجودًا. وجدتُ نفسي معلّقةً بين العودة واللاعودة.

كان يرافقني خوف دائم من ألّا نعود أبدًا، وأن نعيش تحت الاحتلال كما عاش أهلنا من قبل. وعندما أُعلن وقف إطلاق النار، تسلّل إليّ بعض الأمل، لكنني سرعان ما أدركت أن عودتنا مؤجلة حتى انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من جنوبي لبنان.

وأنا أتجوّل في شوارع النبطية، رأيت أناسًا عادوا إلى قراهم وبيوتهم؛ منهم من وجَد منزله لم يزل قائمًا، ومنهم من وجَد منزله ركامًا. ورأيت آخرين يعودون أدراجهم لأنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى بيوتهم وأراضيهم.

كنت أسمعهم يسألون: «مفتوحة الطريق؟»، فيأتي الجواب: «لا، ما فيكن تفوتوا». فالاحتلال ما زال موجودًا في بعض قرى قضاء النبطية، مثل كفرتبنيت وزوطر الشرقية وزوطر الغربية، وكان يحاول في الوقت نفسه التقدّم نحو مرتفعات علي الطاهر واحتلالها.

أما أنا، فكنت أعيش حزني على بيت ليف وسط حزن النبطية. كنت أنظر إلى الركام والدمار وأتساءل: كيف تبدو بيت ليف الآن؟ كيف سيكون المشهد عندما نعود؟

أعتقد أنني سأبكي كثيرًا. فأنا لم أعِش حزني طوال الحرب، لم أبكِ بيت ليف، ولا بيتنا، ولا أصدقاء طفولتي الذين استشهدوا دفاعًا عنها.

أقف في وسط الشارع، بين الركام والخراب، وأتخيّل بيتنا الذي فجّره الاحتلال. أشعر وكأنني فقدت جزءًا مني.

تحدّثت مع رجل عاد إلى أرضه وبيته، وقد لاحظ كيف كنت أنظر بحزن إلى زرعه وأشجاره. أخبرته أن حديقته تذكّرني بحديقة منزلنا؛ تلك التي كانت أمي تعتني بها كل يوم، وتزرع فيها الحياة، والتي لن أراها مجددًا كما عرفتها.

رحت أُردد في داخلي: «إذا النبطية هيك، كيف بيت ليف؟».

كنت أعرف الجواب، لكن جزءًا مني كان يرفض تصديق المشهد.

لقد فجّروا بيت ليف وجرفوها حتى صارت رمادًا. قطعوا أشجار الزيتون والسنديان، ودمّروا «مقام الشهيد»، ذلك المقام الذي يزيد عمره على ثلاثمئة عام.

اختفت مدرّجات الساحة التي كنت ألعب عليها طفلة، وأختبئ خلفها من حبّات الزنزلخت. واندثر جامع البلدة، الذي كان جزءًا من طفولتي؛ أتذكر كيف كنا نلعب قرب بركة المياه ونهرب قبل أن يمسك بنا حارس المسجد.

أتذكّر البيوت التي عشت فيها قبل أن نبني بيتنا.

أتذكّر أول بيت، بدرجه الطويل ودارِه الصغيرة المطلة على الوادي، والذي قُصف في حرب تموز ٢٠٠٦.

وأتذكّر البيت الثاني في حارة مقام الشهيد، حيث كانت الساحة الواسعة التي لعبنا فيها كرة القدم، وكيف كنا نهرب من ختيار الحي بعدما يثقب لنا الكرة كي نتوقف عن إزعاجه.

أما البيت الثالث، فكان بيت جدّي. اشتقت إليه، واشتقت إلى جدّي. في حرب الستة والستين يومًا، أصاب صاروخ سقف البيت، وأذكر كم حزنت يومها عن جدّي، لأنني كنت أعرف كم يحب ذلك المكان.

أتذكّر أمسياتنا على سطح البيت، تحت عريشة العنب التي كان يعتني بها بحبٍّ، والتي أحببتها بقدر ما أحببته.

أما البيت الأخير، فهو بيتنا.

كبرت فيه، وعشت بين جدرانه أفراحي وأحزاني. كان جزءًا مني.

وكما تقول فيروز: «بيتي أنا بيتك»، كنت أرددها كلما تذكّرته. لكن البيت لم يعد موجودًا، وأنا... «ما إلي حدا».

وتساءلت: هل سنعود؟ أم سنبقى معلّقين بين العودة واللاعودة؟ وقف إطلاق نار، لكن من دون قرانا الحدودية.

هل سأرى بيت ليف مجدّدًا؟ هل سأقف أمام ركام بيتنا وأبكيه؟ هل سنشيّع أصدقاء طفولتي ونودّعهم كما يليق بهم؟

عندما تنتهي الحرب، سأعود.

سأعيش حزني كاملًا، وألملم ما تبقّى من البيت، وأحتضن زرع أمي، وأشجارها، وزيتون جدّي. سأفتّش عن بقايا جثث قططنا، وسأنام فوق الردم، وأغنّي للبيت: «بيتي أنا بيتك وما إلي حدا، من كتر ما ناديتك وسع المدى».

قبل مغادرتنا النبطية بدقائق، خرقت إسرائيل وقف إطلاق النار مجدّدًا في ذلك اليوم، بعدما حاولت التقدم نحو مرتفعات علي الطاهر، فأطلقت تجاهها القوات المتقدمة رشقة صاروخية استهدفت الآليات. في اللحظات الأولى، لم نكن نعرف مصدر إطلاق النار. تجمّدنا في أماكننا ننتظر أن نرى الدخان لنعرف مكان سقوط الصواريخ؛ للحظة شعرنا أننا الهدف.

حدث ذلك كله، خلال وجودنا قرب مستشفى النجدة الشعبية، كنت أقف أراقب عناصر الدفاع المدني والصليب الأحمر يستريحون في الباحة بعد أن أنهكتهم الحرب، وكأنها استراحة محارب. وكان قسم منهم يلعبون التنس، حين دوّى صوت الانفجار، توقف المسعفون لبرهة عن اللعب وصرخ أحدهم: «ما تقولوا رجعت الحرب! ما لحقنا نرتاح! كمّلوا الجولة قبل ما ترجع تولّع».

غادرت النبطية خوفًا من أن تتصاعد الأمور، فنُحاصر داخلها. وقبل أن أرحل، كنت أحدّق في دخان الصواريخ، وأفكر كيف أصبحت حياتنا معلّقة باتفاق مكتوب على ورق، وبغارة جوية تحدّد شكل بقائنا وعودتنا، وحتى شعورنا بالأمان. تساءلت: هل ستنتهي هذه الحرب حقًا؟ أم سنظلّ عالقين في دوامة العودة الجزئية والتهجير القسري المتكرر، منتظرين وقفًا حقيقيًّا لإطلاق النار وعودة دائمة.

بنت جبيل ترنو إلى حاضرها بذاكرة أبنائها...

زينب شور

نبشت هذه الحربُ ذاكرةَ أبناء بنت جبيل وما خزنوه فيها من معاناة التهجير والنفي القسريَّيْن فكانت السنوات تمضي بهم قهرًا مستمرًّا، تزداد المعاناة وتتراكم في دواخلهم بين حرب وحرب، ليبقى سؤالُهم معلّقًا: هل سننجو ونعود إليها؟

قبل تحريرها عام ٢٠٠٠، تهجّر غالبيتهم من المدينة لاثنتين وعشرين سنةً، سنوات طوال لم تخمد فيها نيرانُ حسرتهم عليها ولا أصابت يقينَهم في عودتهم عاجلًا أو أجلًا، فانتظروا تحريرها كما ينتظر الفجرُ الشمسَ ليصيرَ نهارًا.

اذ تعود الأحداث بالذاكرة كلما أيقظها ما يشابهها. أعادت هذه الحرب المواجعُ والحسراتِ على ما أصاب ويصيب المدينة الآن من تهجير وتفجير، فتراكمت صوَرُ الأسى والقتل مشهدًا فوق مشهد في ذاكرة الناس، كما تراكمت بيوتها وأشجارها وطرقاتها فوق بعضها البعض. ومع ذلك، ما زال الكثيرون من أبنائها يأملون بالعودة والإعمار وبثّ الحياة فيها من جديد. كأنهم «محكومون بالأمل» كما قال سعدالله ونّوس، يربطونه بالعيش المستطاع ولو في خيمة.

لم يكن المستطاع قديمًا هو نفسه الحاضر. فما عاشوه من تهجير الاحتلال السابق والذي انتهى بعودتهم إلى بلدهم، ليس بالضرورة، أمام هول هذه الحرب، أن ينتهي بعودة مماثلة. فالأمل المتأتي من صوَر الذاكرة ما هو الّا تمنيات رغبوا في تصديقها لصدق عاطفتهم وشوقهم إلى منبِت وجودهم. لكن حيثيات احتلال المدينة اختلفت عما يحدث الآن دون أن تفارقه. فالنظر بمنطق واقعي يُزيل وهمَ الأمل بالعودة، فاذا لم يعودوا بذاكرتهم إلى التاريخ ومراقبة التغيرات السياسية مراقبة دقيقة تجعلهم يدركون ماذا ينتظرهم من أخطار يمكن أن تصل إلى قضم إسرائيلي للمناطق الحدودية بأسرها. فالأمل يتأتّى من دوافع جديدة تبحث عن فسحتها في الرأي والمشاركة وتشكّل وعيٍ يواكب تعقيدات كثيرة، وللمهجّر فيها ناقةٌ وجمل.

الذاكرة/ الراوي

يتذكّر أحد أبناء بنت جبيل حين عاد إليها في ٢٣ أيار من عام ٢٠٠٠، وكانت ذاكرته ما زالت تحتفظ بلون دهان بيته الأخضر الفاتح الذي دمره الاحتلال عام ١٩٧٨، وأول ما فعله أنه ذهب إلى بيته ليجد على ضفاف بركة البلدة،

بعضًا من حجارة صغيرة بلون أخضر.

المُحزِن في هذه القصة أن ذاكرة التهجير في الحروب تقوم بدور الكاميرا الانتقائية، تُبقي أصحابها بحالة صدمة الأسى والتعلّق العاطفي بالأمكنة ولا تقوم باستخلاص العبر منها فهمًا وموقفًا، فبقيت الذاكرة الجمعية في منزلة الحسرة والانتظار كمسيلٍ أخذ مجراه القديم، فلم تدفع بأصحابها إلى نقد الحروب الماضية بدافع يَعي خطورة الاحتلال الجديد للمدينة ليشاركوا سبل البحث عن مخارج عديدة للعودة قبل أن تغدو هذه الأخيرة مستحيلة.

وبالعودة إلى تاريخ تهجير أبناء بنت جبيل في أواخر الستينات وبعد اتفاق القاهرة، تعرضت المدينة لقصف إسرائيلي واعتداءات متقطعة، تحت حجة «المخربين» من فدائيي «منظمة التحرير الفلسطينية» وعديد من الأحزاب المتواجدة وبغياب شبه كلّي للدولة. كانت أبرز محطات هذه الاعتداءات، قصف سوق الخميس عام ١٩٧٦ ذهب ضحيته عدد كبير شهداءً وجرحى، دون أن تتسبب المجزرة بتهجير سكانها إلّا قلة قليلة سكنت على مقربة من المدينة لتبقى ترنو إليها حين يفيض الشوق في قلوبهم، لكن ما يلبث ان يهدأ بتعويذة «الله بدبِّر»، لسان حال الكثيرين من سكانها حتى اجتياح إسرائيل للجنوب عام ١٩٧٨ الذي هجّر غالبيهم بعد أن انشأ العدو ما يسمى بالشريط الحدودي، الذي ضمّ بلدات وقرى على امتداد الحدود الفلسطينية المحتلة، عازلًا المنطقة عن أقرانها من القرى والبلدات المحررة ومنها مدينة بنت جبيل، عبر بوابات ومعابر عسكرية (معبر بيت ياحون النافذ على بنت جبيل) لا يسمح بخروج من من بقي فيها من أبنائها ولا يدخلها من المهجرين ولا حتى الأموات الذين قضوا خارجها، إلّا بتصاريح تُقبل أو تُرفض من قِبل الإدارة الأمنية للاحتلال ومن يدور في فلكها. وباسترجاع ذلك الوضع الآن، يعيش أبناء بنت جبيل خوفًا من استحداث الاحتلال بوابات مشابهة للسابقة تُقفل بوجه أمل الناس بالعودة إلى أجلٍ هو في علم الغيب .

الذاكرة وتحفيز الأمل

تشكّلت الذاكرة البنت جبيلية، خارج المدينة، عاطفيًّا على المروِيّ والمشافهة بتذكُّر سنوات عزّها التاريخي مرتبطًا بمعاناة أبنائها من المهجرين داخل الوطن أو خارجه، فما حملوه من ذكريات فيها؛ أحزانهم وأفراحهم، أكَلاتهم ومونة أرضهم، تجارتهم وحِرفهم الصغيرة، لهجتهم... كل ذلك، رغم سعادتهم به، لم يكن بديلًا عن مدينة ولادتهم. لذا كان الانتظار قدرًا علقوا عليه آمالهم وأحلامهم. ولا يعني ذلك أن المدينة كانت منسيّة، فقد وثّق بعضٌ من أبنائها تاريخَها وحياةَ ناسها عبر كتب بقيت كمرجعية للتاريخ، لكنها، أي الكتب، بقيت في حيّز القراءة دون تفعيل متحرك أمام العامة لمراجعة التجربة بعين العقل والواقع بهدف صون إنجاز التحرير كفعلٍ توازي أهميتُه أهميةً فعلِ التحرير نفسِه بل وأكثر. وللتوضيح؛ كم من المواثيق التي شهدت على اعتداءات إسرائيل السابقة على البيوت والممتلكات، قُدِّمت كمستند وشاهد لتحصيل حقوق أصحابها جرّاء خساراتهم المادية والبشرية؟ سؤال لا يخرج من معنى الإنكار، تشهد عليه مستندات أبناء بلدات هونين والمالكية وصلحة وغيرها من القرى، التي ضمّتها إسرائيل (بطرق متعددة) والتي تمّ عرضها حينذاك في المنتديات والمؤتمرات الصحافية، وصارت بخبر كان دون متابعة ولو لتوثيقها دوليًّا. وهذا ما يؤكد أن مرويات الذاكرة - التي قد تخون بالنسيان - إذا لم تُثمر سجلاتٍ تُعيد الحقوق لأصحابها، فعلى الأقل أن توثقها للتاريخ، على أمل قد ينجزه أبناء الأبناء يومًا ما، كما يذكر أحد أبناء بنت جبيل كيف نما الأمل بعودتهم إلى مدينتهم عبر التعلق النفسي بما تركوه في ديارهم من حياة وتعلّق وجداني، تعلُّق أبقى على ما يشبه تلك الحياة كما لو كانت نفسها في مكان هجرتهم، وقد ركز الراوي على وجهة نظر فردية بأنه لم يشتر بيتًا في العاصمة بيروت لأمله بإعادة إعمار بيته الذي دمره العدو الاسرائيلي في عام ١٩٧٨. أسأله إن كان صِدْقُه كافيًا للعودة؟ لا، لأن حرب ٢٠٠٦ أظهرت أن الأمل لا ينمو بالتمنيات ولا بالغيبيات، يكفينا هذه الحرب الغيبية. يُجيب بحسرة على بيته الذي أعاد بناءه أحد أبنائه في العام ٢٠٠٠ لتعود إسرائيل وتدمّره مرة ثانية في العام ٢٠٠٦. غصّته الصادقة تشير إلى فئة ليست قليلة من الناس الذين يعبّرون عن خساراتهم ليس وفاءً لذاكرتهم فقط بل لرفع صوتهم المكتوم كحق وجودي لهم، ولماضيهم ومستقبلهم، كأفراد وجماعات أُخذوا إلى الحرب غمن دون إرادتهم، فما هو أخطر في استفراد هذه الجهات، بخوضها أشرس حرب مرّت على ذاكرة الجنوبيين بلا دراسة لما ستؤول إليه من خسارات بشرية ومادية ووجودية. والأخطر أنها تنصّلت من مسؤوليتها عن احتلال جديد للمناطق الحدودية بعد أن كانت محرّرة.

فهل ستبقى ذاكرتنا ترنو إلى بنت جبيل «كعاشق خطّ سطرًا في الهوا ومَحا»؟

النص هو جزء من ثلاثة أجزء تُنشر تباعًا...

المرأة الجنوبية أو عندما تصبح الحرب أسلوبًا للحياة؟

رنا شمص

ليست النساء في جنوب لبنان ضحايا جانبية للحرب، ولا مجرّد شاهدات صامتات على ما يحدث. فهنّ يعشن الحرب من مواقع وتجارب مختلفة: بين من تُهجَّر، ومن تواصل عملها، ومن تُعيل أسرتها، ومن تنخرط في العمل العام أو الإغاثي، ومن تحاول، ببساطة، الحفاظ على إيقاع الحياة اليومية، وبين من تكون في صلب البنية التي أنتجت الأزمات المتتالية. لكنّ القاسم المشترك بين كثيرات منهن أنّ الحروب لا تعبر حياتهن ثم تمضي، بل تستقرّ في تفاصيلها، وتُعيد تشكيل علاقتهن بالبيت والعمل والتعليم والعائلة والمستقبل.

في كلّ مرّة ينشغل فيها الخطاب السياسي بالمواجهات والردع والتوازنات والمحاور الإقليمية، تكون هناك نساء في الجنوب يواجهن الأسئلة اليومية الأكثر إلحاحًا، حيث كانت هناك امرأة تحاول إقناع طفلها بأنّ المنزل الذي تركه سيبقى موجودًا عندما يعود. وفي كلّ مرّة كانت تُرفع فيها شعارات النصر، كانت هناك أمّ تبحث عن دواء أو مأوى أو وسيلة لإعادة ترتيب حياة انهارت خلال ساعات.

في معظم المجتمعات، يمثّل البيت ملاذًا للاستقرار. أمّا في الجنوب اللبناني، فقد أصبح الاستقرار نفسه احتمالًا معلّقًا. فالبيت قد يُهدم، أو يُترك على عجل، أو يتحوّل إلى صورة محفوظة في الهاتف، أو إلى ذكرى تُستعاد في أحاديث العائلة.

بالنسبة إلى كثير من النساء، كما كثير من الرجال أيضًا،

يصبح التعلّق بالمكان محفوفًا باحتمال الفقد. قد يختفي المنزل الذي استغرق بناؤه سنوات خلال ساعات، وقد تضيع الأشياء التي شكّلت تفاصيل الحياة اليومية إلى الأبد.

لهذا، لا يمكن فهم النزوح في الجنوب بوصفه انتقالًا جغرافيًّا فحسب، بل باعتباره اقتلاعًا نفسيًّا واجتماعيًّا متكرّرًا. فكلّ نزوح يخلّف خسائر جديدة، وكلّ عودة هي محاولة لترميم ما لا يمكن أن يعود كما كان تمامًا.

ولا يمكن قراءة تجارب النساء في الجنوب من زاوية الحرب وحدها، بل من زاوية العلاقة بين الحرب والإيديولوجيا، وبين السلاح والمجتمع، وبين الخطاب السياسي والحياة اليومية. فالكثير من الأعباء التي تتحمّلها النساء اليوم لا ترتبط بالقصف وحده، بل أيضًا ببنية سياسية واجتماعية جعلت الجنوب يعيش لعقود في حالة استثنائية متواصلة، تُلقي بأعباء التكيّف وإعادة بناء الحياة على الأفراد والأُسر.

تأنيث الحرب: عندما تصبح النساء خزّان الصمود

في الأدبيّات النسويّة الحديثة، يُستخدم مصطلح «تأنيث الحرب» لوصف الكيفيّة التي تتحمّل بها النساء القسم الأكبر من كلفة النزاعات المسلّحة، رغم أنّهنّ غالبًا خارج دوائر القرار العسكري والسياسي. وينطبق هذا الوصف إلى حدّ كبير على تجربة النساء في الجنوب.

فالمرأة ليست من يقرّر الحرب، ولا من يحدّد طبيعة الصراعات الإقليميّة، ولا من يرسم استراتيجيّات المواجهة، لكنّها كثيرًا ما تكون أوّل من يدفع الثمن وآخر من يغادر ساحة الخسارة.

وهي، في كثير من الحالات، من تستوعب الصدمات النفسيّة التي تصيب العائلة بأكملها. ومع الوقت، تحوّلت أدوارها المتعدّدة إلى جزء من صورةٍ مثاليّة جرى ترسيخها اجتماعيًّا، فصارت تُقدَّم بوصفها الأمّ الصابرة، والزوجة المضحّية، والأخت المقاومة.

وكأنّ قيمة المرأة تُقاس بقدرتها على الاحتمال، أكثر مما تُقاس بحقّها في حياةٍ طبيعيّة.

الإيديولوجيا التي أعادت تشكيل حياة النساء

لم تكن الحرب وحدها العامل المؤثّر في حياة المرأة الجنوبيّة. فخلال العقود الماضية، نشأت في الجنوب منظومة إيديولوجيّة متكاملة ارتبطت بصعود «حزب الله» وسيطرته السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة على البيئة الشيعيّة.

هذه المنظومة لم تقتصر على السياسة، بل امتدّت إلى المدرسة والجامعة والجمعيّات الدينية والأنشطة الثقافيّة والخطاب الإعلامي.

ومع الوقت، لم يعد الحديث يدور فقط حول المقاومة كمشروع عسكري، بل حول نموذج اجتماعي كامل يحدّد شكل العلاقات والأدوار والقيَم المقبولة داخل المجتمع عمومًا، وداخل البيئة الشيعيّة خصوصًا.

أصبحت المرأة تُقدَّم بوصفها حامية الهويّة الجماعيّة وحافظة القيَم، أم الشهداء وزوجة المقاوم.

ورغم أنّ هذه الصور تحمل أحيانًا بُعدًا تكريميًّا، إلّا أنها في الوقت نفسه تختزل المرأة داخل أدوارٍ جماعيّة، وتضع طموحاتها الفرديّة في المرتبة الثانية.

فلا يعود السؤال: ماذا تريد هذه المرأة؟ بل: ماذا يُنتظر منها أن تقدّم؟

من المواطنة إلى الرمز

من أخطر نتائج الإيديولوجيّات المغلقة أنها تحوّل الأفراد إلى رموز. وهذا ما حدث مع كثير من النساء الجنوبيّات، أصبحت المرأة رمزًا للصمود، رمزًا للتضحية ورمزًا للاحتضان الشعبي.

إلّا أنّ الرموز لا تتكلم، لا تعترض، لا تطالب بحقوقها، ولا تقول إنّها تعبت. وهكذا جرى الاحتفاء بالمرأة الجنوبيّة أكثر مما جرى الاستماع إليها.

«شكرًا إيران»: أي معنى يحمله الشعار أمام الخسائر الهائلة

منذ أيّام قليلة، امتلأت الشوارع والساحات بلافتات ضخمة تحمل عبارة «شكرًا إيران». بالنسبة إلى مؤيّديها، بدت هذه اللافتات تعبيرًا عن الامتنان لدعمٍ سياسي وعسكري واقتصادي. لكن بالنسبة إلى كثير من النساء اللواتي خرجن للتوّ من مراكز النزوح أو عدن إلى منازل مدمّرة، حمل المشهد دلالات مختلفة تمامًا.

فقد كانت كثيرات يحاولن إحصاء خسائرهن. كانت أمّهات يبحثن عن مدارس بديلة لأطفالهن، فيما البيوت تُمحى من الخرائط وتُستبدل بصوَر وشعارات على الجدران. وهنا لا يتعلّق النقاش بالموقف من إيران بحدّ ذاته، بل بالسؤال عن ترتيب الأولويّات: أيّ معنى يمكن أن تحمله لغة الانتصار أمام حياة مدنيّة مُثقلة بالفَقد؟

هل يمكن لشعار سياسي أن يواسي امرأة فقدت منزلها؟ وهل تكفي لغة الانتصار لتفسير حجم الخسائر التي يعيشها المدنيّون؟

النزوح بوصفه أسلوبًا للحياة

المشكلة الأكبر ليست في النزوح نفسه، بل في تحوّله إلى أمر اعتيادي. فالطفل الجنوبي بات يعرف معنى النزوح قبل أن يعرف معنى الاستقرار. والمرأة الجنوبية باتت تجهّز حقيبة الطوارئ أسرع ممّا تخطط لإجازة عائلية. عندما يصبح النزوح تجربة متكرّرة، فإنه يتحول من حدث استثنائي إلى جزء من الهويّة الجماعية.

وهنا تكمن الكارثة الحقيقيّة. لأنّ المجتمعات التي تعتاد الخسارة تتوقف تدريجيًّا عن المطالبة بالحياة الطبيعية.

في أيّ دولة طبيعية، يُفترض أن تكون حماية المواطنين مسؤولية المؤسسات العامة. لكن الجنوب عاش لعقود داخل معادلة مختلفة، دولة ضعيفة أو غائبة، وحزب قوي حاضر في كلّ التفاصيل.

ومع الوقت، انتقلت شرائح واسعة من المجتمع من الاعتماد على الدولة إلى الاعتماد على الحزب في الخدمات والتعليم، وفي الصحة والإغاثة والأمن الاجتماعي.

لكن هذه المعادلة خلقت تبعيّة عميقة جعلت النقد أكثر صعوبة، والمحاسبة أكثر تعقيدًا. فالجهة التي تقدم المساعدة هي نفسها الجهة التي يُفترض أن تُسأل عن نتائج الخيارات السياسية والعسكرية.

وهنا وجدت المرأة الجنوبية نفسها داخل دائرة مغلقة: تعتمد على المنظومة نفسها التي تعجز أحيانًا عن مساءلتها.

المرأة اللبنانية والمرأة الجنوبية: مواطنتان في دولتين مختلفتين

دائمًا ما يُحكى عن فجوة بين المرأة والرجل، لكن الفجوة في لبنان اليوم بين امرأتين تعيشان داخل الدولة نفسها، لكن في واقعين سياسيين مختلفين. فالمرأة اللبنانيّة في معظم المناطق، رغم كل ما تعانيه من أزمات اقتصاديّة وضعف في الخدمات العامة، لا تزال تتعامل مع الحرب بوصفها احتمالًا استثنائيًّا. أما المرأة الجنوبية، فقد أصبحت تتعامل معها بوصفها جزءًا من الحياة اليومية. هناك تخطط النساء لمستقبلهن، وهنا تخطط النساء لمسار النزوح المقبل. هناك يُقاس الاستقرار بفرص العمل والتعليم، وهنا يُقاس بعدد الأيام التي يمرّ فيها المنزل من دون تهديد.

هذا التفاوت لا تصنعه الجغرافيا وحدها، بل تصنعه الخيارات السياسية التي أبقت الجنوب داخل منطق الجبهة المفتوحة. فعندما تتحوّل منطقة كاملة إلى ساحة اشتباك دائمة، يصبح سكّانها، وخصوصًا النساء، أكثر الفئات دفعًا لكلفة قرارات لا يشاركن في صناعتها. ومع مرور الوقت، لم تعد المرأة الجنوبية تواجه فقط عدوًّا على الحدود، بل أصبحت تواجه أيضًا منظومة سياسية تطالبها باستمرار بتحمّل الأعباء نفسها باسم الصمود والمقاومة، فيما تتراجع الأسئلة المتعلّقة بحقها في الأمن والاستقرار والحياة الطبيعية.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى: ففي الوقت الذي تناضل فيه نساء كثيرات في لبنان من أجل توسيع حقوقهنّ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا تزال المرأة الجنوبية تُطالَب أولًا بإثبات قدرتها على الاحتمال. وكأنّ حقها في أن تكون مواطنة كاملة لا يزال مؤجّلًا إلى ما بعد الحرب المقبلة، أو إلى ما بعد المعركة التي لا تنتهي. إن أخطر ما أنتجته هذه المعادلة ليس فقط استنزاف النساء، بل تحويل هذا الاستنزاف إلى واجب أخلاقي، بحيث يصبح الاعتراض موضع شبهة، ويغدو طلب الحياة العادية أقلّ شرعية من تمجيد التضحية.

ما بعد تمجيد التضحية

لقد حان الوقت للخروج من الخطابات التي تمجّد المعاناة بوصفها فضيلة بحدّ ذاتها.

فالمجتمعات لا تُقاس فقط بقدرتها على الصمود، بل بقدرتها على حماية أفرادها من الحاجة الدائمة إلى الصمود. والمرأة الجنوبية ليست بحاجة إلى المزيد من الأوسمة الرمزيّ، وليست بحاجة إلى المزيد من قصائد المديح، وليست بحاجة إلى المزيد من الشعارات المعلّقة على الجدران.

إنها في حاجة إلى بيت لتستقرّ فيه، وإلى دولة لا تُترك وحيدة في غيابها، وإلى مستقبل لا يُبنى على احتمال الحرب القادمة.

فربما تكون العدالة الحقيقية للمرأة الجنوبية أن تتوقّف أخيرًا عن لعب دور البطلة القسريّة، وأن يُسمح لها بأن تكون مجرّد إنسانة تعيش حياة عادية.

وهذا، في بلد اعتاد تحويل المأساة إلى قدَر، قد يكون أكثر المطالب ثوريّة.

إنترا في الثمانينات: تحوُّلات الإدارة وتشابك المصالح حتى نهاية الحرب الأهلية

الحلقة الثالثة

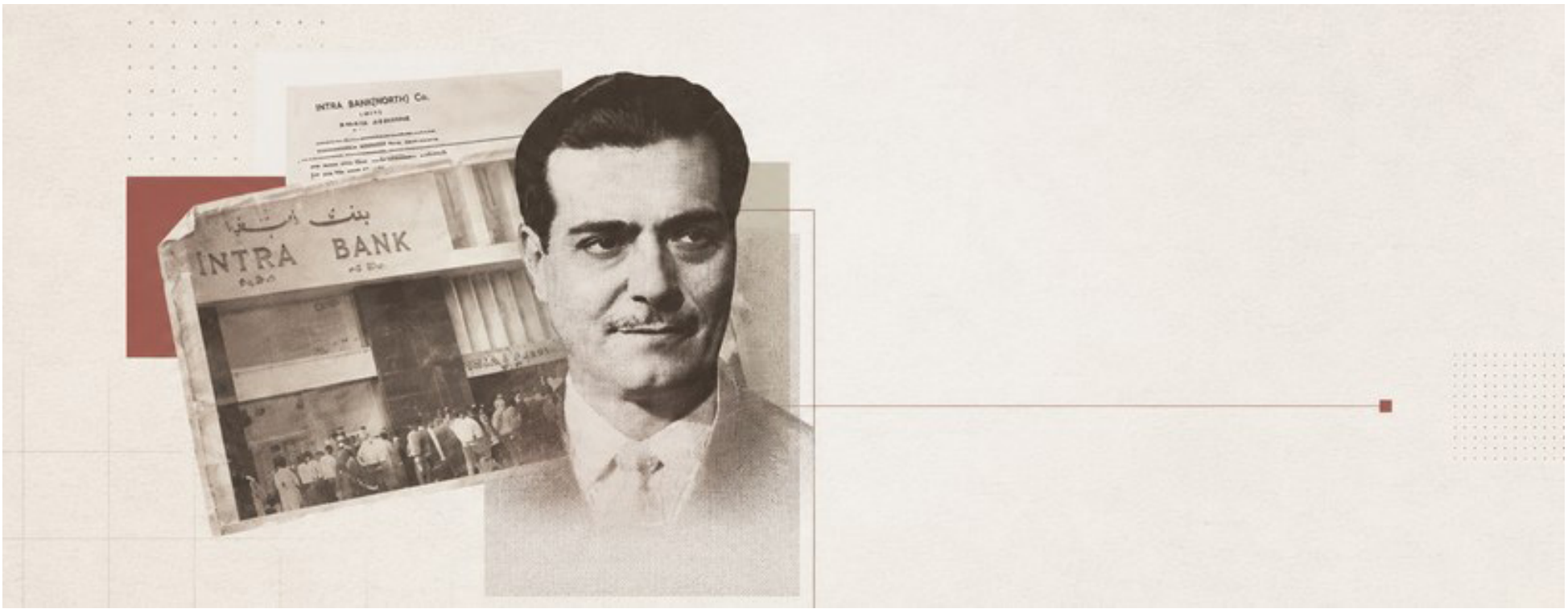

تناولنا في الحلقة الأولى من هذه السلسلة مسار «بنك إنترا» من نشأته حتى انهياره، بوصفه تجربة مصرفية شكّلت علامة فارقة في التاريخ المالي اللبناني. تحدّثنا عن النشأة والتوسّع الكبير، وصولًا إلى الانهيار وإعلان إفلاسه، لتُطوى بذلك صفحة من أكبر التجارب المصرفية صعودًا وسقوطًا في المنطقة؛ ثم عرضنا في الحلقة الثانية أسباب انهيار إنترا وتداعيات ذلك الانهيار المختلفة التي طاولت مختلف الميادين، ومنها إنشاء شركة مساهمة عامة على أنقاضه.

في هذه الحلقة الثالثة سنعرض الوقائع الإدارية، الاستثمارية، القانونية والقضائية لـ«شركة إنترا للاستثمار» وشركاتها التابعة والشقيقة. تلك الشركة الوليدة التي قامت على أنقاض إمبراطورية «بنك إنترا». وستغطي الحلقة الفترة خلال الثمانينات من القرن المنصرم وصولًا إلى نهاية الحرب الأهلية بداية التسعينات. كما سنتعرض إلى نشاطات ودور روجيه تمرز ضمن هذه الإمبراطورية المالية.

تحوّلات رئاسة مجلس إدارة إنترا والنزاعات الإدارية والقضائية حتى عام ١٩٩٠

على صعيد رئاسة مجلس الإدارة، وبعد بيار داغر ولوسيان الدحداح، أصبح شفيق محرّم رئيسًا لشركة إنترا من ١٩٧٨ الى ١٩٨٣.[١] ثم استلم روجيه تمرز مكانه من ١١ آب ١٩٨٣ حتى ٩ كانون الثاني ١٩٨٧، ليتمّ انتخاب جميل اسكندر[٢] بعده حتى عام ١٩٨٩. وفي ١٩٨٩/٣/٢ انتُخب لوسيان الدحداح مجدّدًا، ثم عُين موريس نصر مديرًا مؤقتًا بعد أقل من شهر بأمر قضائي[٣]، قبل أن تقرر محكمة الإستئناف المدنية في ١٩٩٠/١/٤ قبول استئناف شركة إنترا[٤].

في مطلع عام ١٩٨٣، السنة الأخيرة لشفيق محرّم في شركة إنترا، قدّم محرّم التقرير السنوي للشركة عن عام ١٩٨١، معتذرًا عن تأخر صدور التقرير الذي كان متوقعًا في حزيران ١٩٨٢، بسبب الاجتياح الاسرائيلي للبنان والذي جمّد الأوضاع لشهور. وجاء في مقدمة التقرير أسماء أعضاء مجلس الادارة. وكانوا إضافة إليه، كرئيس، كما يلي: كمال بحصلي (ممثل الدولة اللبنانية)، خالد أبو السعود (ممثل الكويت)، عبد القادر القاضي (ممثل قطر)، محمد الخرافي (ممثل البنك الوطني الكويتي) ومحمد كنيعو وفؤاد نفاع ولوسيان دحداح والياس سابا وعمر حمزة، وأمينة السر دلال القيسي. وبلغت أرباح الشركة عام ١٩٨١ حوالى ٢٨.٥ مليون ليرة (٧ مليون دولار) واحتياطات لديون فائتة بلغت ٥.٦ مليون ليرة. وأن سيولة الشركة بلغت عام ١٩٨٠ حوالى ١٠٣ ملايين ليرة (حوالى ٣٠ مليون دولار) وعام ١٩٨١ حوالى ٨٧ مليون ليرة (حوالى ٢٩ مليون دولار)[٥].

خلال فترة الثمانينات، استمرت أسماء محدّدة في الحفاظ على موقع لها داخل شركة إنترا للاستثمار، ولو أن هذا الموقع كان يتغيّر أحيانًا. ومن هؤلاء سيكون تمرز الذي كان يجمع تحت إمرته رئاسة عدة شركات، حتى بات يقال: «روجيه يوقّع مع تمرز». وفي مقابلة مع صحيفة لبنانية (آب ١٩٨٨)، ذكر تمرز أن عدد موظفيه في لبنان فقط بلغ ٥٠٠٠ موظف، وأنه الشريك الثاني بعد مصرف لبنان في شركة إنترا. كما ذكر أيضًا أنه يسيطر على ٤٢٪ من بنك المشرق عبر شركة ميلشير القابضة التي كان يملكها[٦].

مع الوقت بدا أن الخيط الذي كان يفصل بين ما هو لتمرز وبين ما هو مصالح مشتركة لمساهمي شركة انترا قد اهتزّ. وكان تمرز يملك، إضافة لشركاته العديدة، حصصا مهمة في شركات أخرى. كان تمرز مالكًا رئيسيًّا للمصارف التالية: كريديت ليبانيه، كابيتال ترست وفرست فينيشيان. وامتلك أيضًا مجموعة من الشركات أكبرها: ميلشير غروب القابضة. كما كان لتمرز حصصًا كبيرة في الشركات التالية: طيران الشرق الأوسط، شركة مرفأ بيروت، بنك المشرق، الشركة العقارية اللبنانية، شركة العقارات اللبنانية الفرنسية، استديوهات بعلبك، هول مونتاين، ترانس أوريان، إنترا للتأمين، بنك الكويت والعالم العربي، وشركة سان لويس العقارية[٧].

ومن الأعضاء في مجلس إدارة إنترا خلال الفترة التي تولّاها تمرز: الدولة اللبنانية، دولة الكويت، دولة قطر، بنك الكويت الوطني. فؤاد بحصلي، غبريال الجلخ، أحمد الحاج، روبير سرسق، خلدون سوبره، وجميل مروة... وشهد تاريخ ١٩٨٨/٧/١٩ انتخاب مصرف لبنان عضوًا في مجلس إدارة الشركة[٨].

بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢ انتُخب مجلس إدارة جديدًا لـ٣ سنوات تنتهي عند انعقاد الجمعية العمومية العادية التي ستنظر في حسابات الشركة لعام ١٩٩١. وكان على رأس مجلس الإدارة وقتها لوسيان الدحداح. وأما عضوية المجلس فتألفت من: الدولة اللبنانية، مصرف لبنان (يمثله مجيد جنبلاط)، رياض سلامة (مصرفي)[٩]، مروان غندور (أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت)، مكرم علم الدين (رجل أعمال)، جورج يعقوب (قطاع الطيران)، أحمد الحاج (مصرفي) وفاتن مطر (محامية)[١٠]. وكانت هذه الانتخابات قد تمت في ظلّ وجود الحكومة العسكرية وقتها، والتي شُكلت برئاسة قائد الجيش آنذاك ميشال عون. وقد عقدت الحكومة العسكرية جلسة للبحث في

(١) كمال ديب، روجيه تمرز، إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان ١٩٦٨ - ١٩٨٩، ص ١٨٧.

(٢) كان جميل اسكندر صهر آل الجميل، وزوجته هي منى الجميل.

(٣) بخصوص موريس نصر وكازينو لبنان، ٣ أيار ١٩٩٠، أرشيف إنترا لدى أمم للتوثيق والأبحاث، المرجع: ١٩/٢١/٢.

(٤) إخبار بقرار محكمة الإستئناف المدنية في بيروت، ٨ كانون الثاني ١٩٩٠، أرشيف إنترا لدى أمم للتوثيق والأبحاث، المرجع: ١/٣/٢.

(٥) كمال ديب، روجيه تمرز، إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان ١٩٦٨ - ١٩٨٩، ص ٢١٤.

(٦) كمال ديب، روجيه تمرز إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان ١٩٦٨ - ١٩٨٩، ص ٤٠٣.

(٧) كمال ديب، روجيه تمرز، إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان ١٩٦٨ - ١٩٨٩، ص ٤٠٢.

(٨) تاريخ مجلس إدارة شركة إنترا للاستثمار، من ١١ آب ١٩٨٣ حتى ٤ كانون الثاني ١٩٩٠، أرشيف إنترا عند أمم للتوثيق والأبحاث، المرجع: ١.٢/٣/٢.

(٩) قدم رياض سلامة استقالته من عضوية مجلس إدارة شركة إنترا للاستثمار لعدم تمكنه من تخصيص الوقت اللازم في الوقت الذي تواجه فيه الشركة مشاكل كثيرة تستوجب دراسة وحلولًا. وتمّ ارسال نسخة الى حاكم مصرف لبنان إدمون نعيم. وكان ذلك في شهر آب ١٩٩٠. يراجع: مستند (رسالة) الاستقالة من رياض سلامة إلى لوسيان الدحداح رئيس مجلس إدارة شركة إانترا للاستثمار: أرشيف إنترا لدى أمم للتوثيق والأبحاث، المرجع: ١.٣/٤/١.

(١٠) تاريخ مجلس إدارة إنترا، ٢ آذار ١٩٨٩، أرشيف إنترا لدى أمم للتوثيق والأبحاث، المرجع: ١.٢/٣/٢.

موضوع الانتخابات هذه[١١].

بعد ٣ أيام فقط، أي في ١٩٨٩/٣/٦، صدر قرار مؤقت من قاضي الأمور المستعجلة تقرر بموجبه تجميد قرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة المذكور للشركة، قبل أن تقرر محكمة الاستئناف المدنية في ١٩٩٠/١/٤ قبول استئناف شركة إنترا شكلًا وأساسًا فسخ القرار النهائي بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢ ورؤية الدعوى انتقالًا والحكم بردٍّ الدعوى. كما قرر القاضي تعيين موريس نصر مديرًا مؤقتًا للشركة[١٢].

(١١) مجلس من ٩ أعضاء لإنترا (٣ مقاعد للعرب) دعي اليوم لانتخاب لوسيان الدحداح رئيسًا، السفير، ٣ آذار ١٩٨٩، ص ٥.

(١٢) قرار قاضي الأمور المستعجلة، ٢٢ آذار ١٩٨٩، أرشيف إنترا لدى أمم للتوثيق والأبحاث، مستند ١٣.١/٦/٥.

تموز ٢٠٢٦: الجنوب اللبناني بين «اتفاق الإطار» والتفجيرات الهائلة

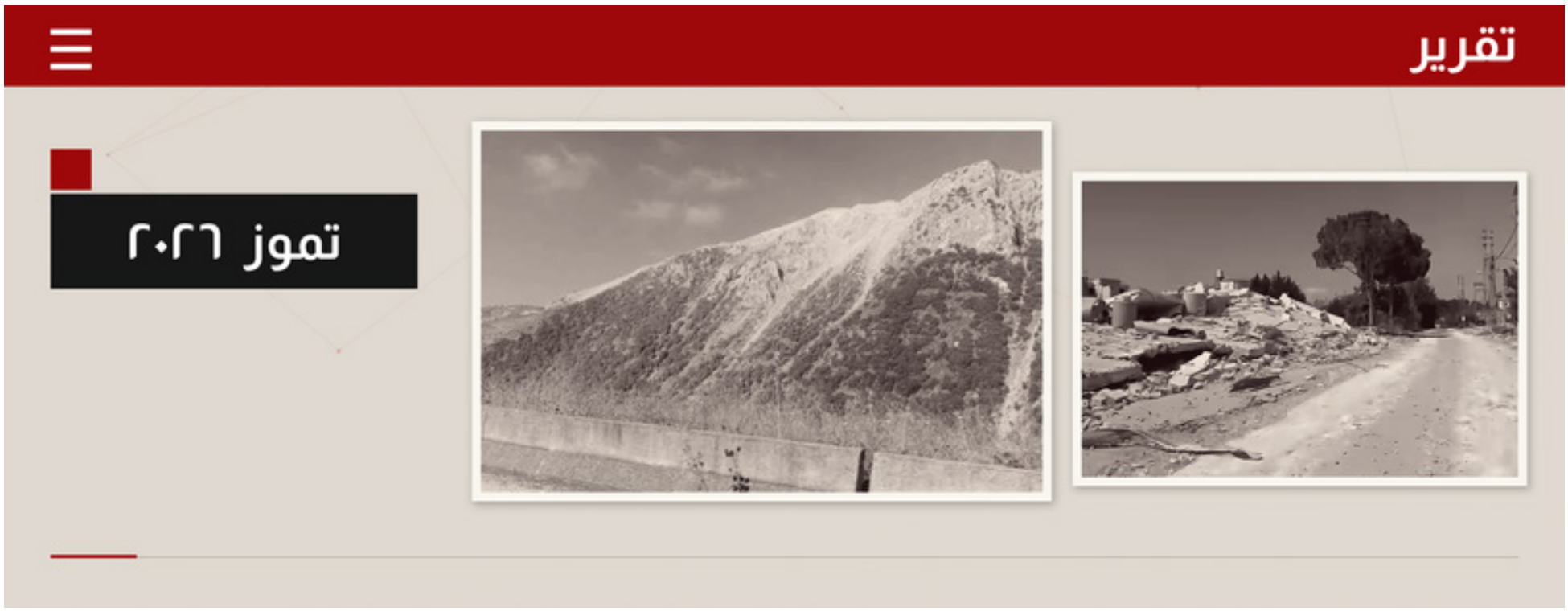

دخل لبنان شهر تموز و«اتفاق الإطار» الذي أُعلن في نهاية حزيران يتصدر المشهد السياسي، بوصفه محاولة لنقل المواجهة مع إسرائيل من الحرب المفتوحة إلى مسار تفاوضي تقوده الدولة اللبنانية برعاية أميركية. إلا أن الشهر لم يكن شهر تطبيق مستقر للاتفاق بقدر ما كان شهر اختبار لشروطه وحدوده: استمرت الاعتداءات الإسرائيلية في الجنوب، وبرز خلاف لبناني واسع حول مضمون الاتفاق ونتائجه، فيما تحولت مسألة انسحاب إسرائيل وانتشار الجيش وحصرية السلاح إلى عناصر مترابطة في معادلة سياسية وأمنية واحدة.

في الأسابيع الأولى، تمحور الخلاف حول ما إذا كان «اتفاق الإطار» مدخلًا إلى استعادة الأراضي المحتلة ووقف الحرب، أم صيغة تسمح لإسرائيل بتثبيت وقائع ميدانية جديدة مقابل التزامات لبنانية تتعلق بالسلاح والأمن. ورفض «حزب الله» الاتفاق بشدة، بينما اتخذت «حركة أمل» ورئيس مجلس النواب نبيه بري موقفًا أكثر تركيزًا على ضرورة ضمان وقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي الكامل. في المقابل، تمسك رئيس الجمهورية جوزف عون والحكومة بالمسار التفاوضي، مع محاولة ربط أي تقدم في ملف السلاح بانتهاء الاحتلال وانتشار الجيش وإطلاق إعادة إعمار تقودها الدولة.

بلغ المسار ذروته في الثلث الأخير من الشهر مع بدء تجربة ميدانية في زوطر الغربية، بالتزامن مع زيارة عون إلى واشنطن ولقائه الرئيس الأميركي دونالد ترامب. وبدا للحظات أن «اتفاق الإطار» ينتقل من مرحلة الوثيقة السياسية إلى التنفيذ. غير أن استمرار عمليات القصف والتفجير والتجريف، ثم التوتر المتصاعد في منطقة علي الطاهر، أعاد في نهاية الشهر السؤال الأساسي الذي رافق الاتفاق منذ بدايته: هل يستطيع المسار الدبلوماسي إنتاج انسحاب ووقف فعلي للأعمال العسكرية، أم يتحول إلى إدارة سياسية لواقع ميداني لم يتغير جوهريًا؟

أولًا: «اتفاق الإطار» يطغى على الشهر

سيطر «اتفاق الإطار» على معظم النقاش السياسي خلال تموز. ومنذ اليوم الأول، ظهرت قراءتان متعارضتان له. قدّمه رئيس الجمهورية والحكومة باعتباره إطارًا تفاوضيًا، لا معاهدة نهائية، يُفترض أن يقود، إذا نُفذ، إلى انسحاب إسرائيلي كامل وانتشار الجيش وعودة السكان. وفي المقابل، اعتبره «حزب الله» وعدد من حلفائه صيغة تمنح إسرائيل مكاسب أمنية وسياسية من دون ضمان الانسحاب.

حاول رئيس الحكومة نواف سلام في مطلع الشهر تخفيف الالتباس المحيط بتسمية الاتفاق، موضحًا أن ما يجري تداوله باعتباره «اتفاق الإطار» ليس اتفاقية نهائية أو معاهدة، بل إطارًا توجيهيًا ثلاثيًا للمفاوضات. واتخذ وزير الخارجية موقفًا مماثلًا، معتبرًا أن المسار التفاوضي الذي أطلقته الدولة هو المسار الحصري لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي.

إلا أن استمرار التفجيرات والغارات بعد الإعلان عن الإطار أعطى معارضيه مادة إضافية للطعن فيه. ففي خطاب «حزب الله» وإعلامه، أصبحت الاعتداءات اللاحقة دليلًا على أن الاتفاق لم يغيّر السلوك الإسرائيلي، بل وُظفت تصريحات إسرائيلية بشأن استمرار الوجود في الجنوب لتقديمه باعتباره صيغة تثبت الاحتلال بدل إنهائه.

ولم يكن الاعتراض مقتصرًا على الحزب. ظهرت خلال الشهر انتقادات من قوى وشخصيات سياسية أخرى ترى أن صياغة الاتفاق غامضة أو أن الضمانات التي يتضمنها غير كافية. وحتى ضمن الأصوات المؤيدة للخيار الدبلوماسي، برز تمييز بين تأييد مبدأ التفاوض وقبول جميع بنود الإطار كما هي.

وبذلك، لم ينقسم النقاش ببساطة بين مؤيد للتفاوض ورافض له. كان هناك، في الواقع، ثلاثة اتجاهات: اتجاه رسمي يرى في الإطار الوسيلة المتاحة لإنهاء الحرب؛ واتجاه يقوده «حزب الله» يرى فيه تنازلًا يمس السيادة؛ واتجاه ثالث يقبل بالتفاوض، لكنه يربط نجاحه بقدرة الدولة والوسيط الأميركي على انتزاع انسحاب فعلي ومنع إسرائيل من فرض ترتيبات أمنية أحادية الجانب.

ثانيًا: الجنوب تحت ضغط مستمر وبروز عقدة «علي الطاهر»

على المستوى الميداني، بقي الجنوب المسرح شبه الحصري للأحداث الحربية خلال تموز، مع تسجيل اعتداءات متفرقة في البقاع وتحليق مسيّرات فوق بيروت والضاحية. وتميزت العمليات الإسرائيلية بتعدد أشكالها بين الغارات الجوية وهجمات المسيّرات والقصف المدفعي والتفجيرات ونسف المنازل والتجريف وإلقاء القنابل الحارقة والصوتية.

ركزت المواد الميدانية بصورة متكررة على القرى الحدودية في أقضية بنت جبيل ومرجعيون وصور، إلى جانب النبطية ومحيطها. واستمر الحديث عن عمليات تدمير للمنازل والطرق والأراضي الزراعية داخل مناطق لا تزال القوات الإسرائيلية قادرة على العمل فيها، وهو ما جعل قضية «الأرض غير القابلة للعودة» أو القرى التي تُفرغ من مقومات الحياة جزءًا أساسيًا من الخطاب المحلي والسياسي.

لكن الموقع الذي اكتسب الأهمية الأكبر خلال الشهر كان مرتفعات علي الطاهر. فمنذ الأيام الأولى، تكررت التقارير عن وجود قوات إسرائيلية وتحركات هندسية وضربات في المنطقة، إلى جانب أخبار عن منشآت وأنفاق تابعة لـ«حزب الله». وفي ٧ تموز، نقلت وسائل الإعلام المختلفة صورًا تُظهر رفع العلم الإسرائيلي فوق التلة، ثم تواصلت الغارات والقصف المدفعي والاستهدافات في محيطها

طوال الشهر.

وتحولت علي الطاهر تدريجيًا من مجرد موقع ميداني إلى عقدة سياسية وعسكرية في ملف الانسحاب. فقد تداولت وسائل إعلام إسرائيلية معلومات عن رغبة الجيش في تنفيذ عملية واسعة في المنطقة، مقابل حديث عن ضغوط أميركية لتأجيل بعض التحركات في انتظار نتائج المفاوضات.

بلغ التوتر ذروة جديدة ليل ٢٨–٢٩ تموز، عندما تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن إصابة آلية هندسية من نوع D٩ بمحلّقة مفخخة في منطقة علي الطاهر. ونسبت تقديرات إسرائيلية العملية إلى «حزب الله»، من دون أن تتضمن مواد الرصد إعلانًا مباشرًا من الحزب يتبنى الهجوم. وأعلن الجيش الإسرائيلي، بحسب المواد المنقولة عنه، عدم وقوع إصابات، واعتبر الحادث خرقًا خطيرًا لوقف إطلاق النار.

أعقب ذلك ارتفاع جديد في مستوى التوتر، مع استمرار القصف على المنطقة، وعودة الحديث الإسرائيلي عن الرد، فيما قدم إعلام «حزب الله» الواقعة ضمن سردية تربط ما يجري بمحاولات إسرائيل تثبيت وجودها الميداني والتقدم داخل المنطقة.

وفي اليومين الأخيرين من الشهر، توسعت الاعتداءات مجددًا. وفي ليلة ٣١ تموز، نفذ الجيش الإسرائيلي تفجيرات كبيرة في محيط قلعة الشقيف وأرنون وكفرتبنيت ويحمر الشقيف وبلدات أخرى، إضافة إلى استمرار القصف في علي الطاهر. واعتبر رئيس الجمهورية هذه التطورات تصعيدًا خطيرًا يهدد فرص التقدم في المسار الدبلوماسي، فيما أدانها رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب.

وهكذا انتهى الشهر ميدانيًا بصورة تختلف عن اللحظة التي حاول فيها «اتفاق الإطار» إنتاج نموذج للانسحاب التدريجي: بقيت إسرائيل قادرة على تنفيذ عمليات عسكرية واسعة داخل الجنوب، فيما ظلت بعض المناطق نفسها موضع صراع على من يملك حق الدخول إليها والعمل فيها.

ثالثًا: «المناطق التجريبية» وزوطر الغربية... أول اختبار للتنفيذ

كان التطور الميداني–السياسي الأبرز في النصف الثاني من الشهر بدء تطبيق ما سُمي «المناطق التجريبية»، أي انسحاب إسرائيلي من مناطق محددة ودخول الجيش اللبناني إليها، تمهيدًا لتوسيع النموذج في حال نجاحه.

برزت زوطر الغربية باعتبارها أول اختبار عملي. ففي ٢٠ تموز، أعلن المجلس البلدي منع الأهالي من دخول البلدة بسبب خطورة الوضع الأمني، وفي اليوم التالي دخل الجيش اللبناني إليها، مع دعوة المواطنين إلى الانتظار ريثما تنتهي الإجراءات الأمنية.

بدأ الجيش عمليات مسح وتأمين داخل البلدة، فيما رُبطت المرحلة التالية من المشروع بالتحقق من الوضع الأمني وخلو المناطق من الأسلحة أو المنشآت العسكرية غير التابعة للدولة. وفي المقابل، أظهرت المواقف المحلية أن عودة الجيش كانت موضع ترحيب، لكن منع السكان من العودة ومصير ممتلكاتهم ظلا عنصرين شديدي الحساسية.

حملت تجربة زوطر الغربية معنى أكبر من حجم البلدة نفسها، لأنها وضعت المبادئ النظرية للاتفاق أمام امتحان تطبيقي: انسحاب إسرائيلي، ودخول الجيش، وعمليات تفتيش ومسح، ثم عودة السكان. وأظهر التنفيذ منذ بدايته أن كل مرحلة تحمل أسئلة سيادية وقانونية واجتماعية معقدة.

ومن القضايا التي ظهرت في هذا السياق مسألة دخول الجيش إلى المنازل والأملاك الخاصة خلال عمليات التفتيش. وتناولت مواد في أواخر الشهر نقاشًا حول الحاجة إلى أذونات قضائية، ومحاولات البحث عن صيغة تسمح للمؤسسة العسكرية بأداء مهمتها من دون الاصطدام بالقواعد القانونية المتعلقة بالملكية الخاصة.

في الوقت نفسه، رفضت بلديات جنوبية استخدام بعض المصطلحات المرتبطة بالمشروع، مثل «المناطق النموذجية» أو «السيطرة بالنار»، خشية أن تتحول التسميات المؤقتة إلى ترسيم فعلي لمناطق نفوذ أو إلى إقرار بواقع أمني تفرضه إسرائيل.

وعكست تصريحات نبيه بري في نهاية الشهر هذا الاعتراض، عندما شدد على أن الجيش يجب أن يدافع عن لبنان الواحد، لا عن «مناطق نموذجية» يرسم الاحتلال حدودها. وكان ذلك مؤشرًا على أن بري، وإن أبدى انفتاحًا على جهود إنهاء الحرب، لم يتبنَّ المفهوم الأمني الذي يمكن أن يؤدي إلى تقسيم الجنوب إلى مساحات تخضع لترتيبات مختلفة.

رابعًا: زيارة عون إلى واشنطن تربط الانسحاب بالسلاح

مثلت زيارة الرئيس جوزف عون إلى الولايات المتحدة ولقاءه دونالد ترامب في ٢١ تموز أبرز محطة سياسية خارجية في الشهر. وجاءت الزيارة بعد اتصالات بين عون وبري، قال الأخير إنه أوصى خلالها بالتمسك بتثبيت وقف إطلاق النار، والانسحاب الإسرائيلي الكامل، وعودة الأهالي.

في واشنطن، ثبّت عون التزامه بالمسار التفاوضي و«اتفاق الإطار»، لكنه قدم مقاربة أكثر وضوحًا للعلاقة بين ملف السلاح وإنهاء الاحتلال. ففي تصريحات تلت اللقاء، قال إن نزع السلاح يصبح ممكنًا إذا اقترن بإزالة الاحتلال، وتولي الجيش السيطرة الكاملة، وإطلاق برنامج لإعادة الإعمار تديره الدولة وحدها.

كما شدد على فكرة «دولة واحدة وجيش واحد»، معتبرًا أن لبنان لا يمكن أن يصبح آمنًا وموحدًا في غياب هذا المبدأ. وبذلك، لم يعد ملف السلاح في الخطاب الرسمي منفصلًا عن الترتيبات المتعلقة بالانسحاب والإعمار، بل أصبح جزءًا من صفقة سياسية وأمنية أوسع.

من جهته، ركز الخطاب الأميركي على حصرية السلاح وتعزيز دور الجيش. وبرز تصريح لوزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو يربط مستقبل لبنان بمسألة «حصر السلاح»، إلى جانب تصريحات لترامب تناولت دور الجيش في القرى التي ينسحب منها الإسرائيليون.

وعززت زيارة واشنطن الانقسام الداخلي. فالقوى المؤيدة لحصرية السلاح رأت فيها فرصة لتعزيز موقع الدولة وإطلاق مسار قد يؤدي إلى إنهاء الوضع العسكري المستقل لـ«حزب الله». في المقابل، اعتبر الحزب أن ما يُطلب منه هو التخلي عن عناصر قوته، بينما لا يزال الاحتلال قائمًا ولا تتوقف الاعتداءات.

وبقي موقف بري أكثر تركيبًا. لم يدخل في مواجهة مباشرة مع عون بسبب زيارته، بل أكد رغبته في تحقيق نتائج تسمح بإنهاء الحرب، مع التشديد باستمرار على أن الأولوية يجب أن تكون لوقف النار والانسحاب الكامل. وحاول عون، بدوره، تقديم بري في واشنطن بوصفه داعمًا لجهود إنهاء الأعمال العدائية.

خامسًا: «حزب الله»... رفض الإطار والسلاح خارج البحث قبل الانسحاب

حافظ «حزب الله» على موقف شديد السلبية من «اتفاق الإطار». وتركز خطاب نوابه ومسؤوليه على وصف الاتفاق بأنه يقدم تنازلات لإسرائيل ويمنحها شرعية لاستمرار وجودها في الجنوب، مع الدعوة إلى التراجع عنه أو العودة إلى أطر أخرى يعتبرها الحزب أكثر حفاظًا على السيادة.

في ٨ تموز، رفع الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم سقف الموقف، داعيًا السلطة إلى التراجع عن الاتفاق، ومعتبرًا أنه يصب بالكامل في المصلحة الإسرائيلية. وربط الحزب بين استمرار الاعتداءات وصحة موقفه، أي أن إسرائيل، وفق روايته، لم تتعامل مع المسار التفاوضي باعتباره مقدمة للانسحاب، بل فرصة لمواصلة الضغط العسكري.

أما في ملف السلاح، فبقي الموقف أكثر وضوحًا وتشبثًا؛ إذ رفض مسؤولو الحزب فكرة نزع السلاح في ظل استمرار الاحتلال والاعتداءات، واعتبر بعضهم أن ربط الإعمار بنزع السلاح يمثل صيغة استسلام. وفي نهاية الشهر، كرر النائب حسين الحاج حسن أن الخصوم لن يستطيعوا نزع السلاح.

إلى جانب ذلك، استمر النشاط الاجتماعي والتنظيمي للحزب من خلال التشييع وإحياء المناسبات واستقبال الوفود والعمل داخل البيئة المحلية. وتظهر كثافة المناسبات اهتمام الحزب بالحفاظ على تماسك بيئته في ظل الدمار والضغوط السياسية والأمنية.

أما سرديته الإعلامية، فبُنيت خلال الشهر حول أربع أفكار أساسية: أن إسرائيل لم تتخل عن أهدافها التوسعية؛ وأن واشنطن ليست وسيطًا محايدًا؛ وأن «اتفاق الإطار» لا يضمن الانسحاب؛ وأن الضغط على السلاح يستهدف تجريد لبنان من وسيلة دفاع قبل إزالة الاحتلال.

وفي الوقت نفسه، لا يكشف ما حدث في شهر تموز عن عودة معلنة ومنتظمة للحزب إلى نمط العمليات العسكرية الواسعة. وحتى حادثة المحلّقة في علي الطاهر في أواخر الشهر وردت أساسًا من خلال تقديرات وتقارير إسرائيلية، لا عبر بيان عمليات مباشر صادر عن الحزب ضمن مواد الرصد. وهذا التمييز مهم، لأن الخطاب السياسي للحزب بقي عالي السقف، بينما ظل السلوك العسكري المعلن أكثر حذرًا.

سادسًا: «حركة أمل» وبري... خطاب يحاول أن يوحي بأن الأولوية للانسحاب ومنع الفتنة

اقترب موقف «حركة أمل» من «حزب الله» في رفض الكثير من جوانب «اتفاق الإطار»، لكنه اختلف عنه في اللغة وأولويات الخطاب. فقد جعل نبيه بري وقف الحرب والانسحاب الإسرائيلي وعودة السكان وإعادة الإعمار في صلب موقفه، مع حرص متكرر على منع انتقال الخلاف إلى مواجهة داخلية.

منذ مطلع الشهر، برز دور بري في احتواء التوتر الداخلي

ومنع الاحتكاك مع الجيش. وفي ٤ تموز، ورد موقف باسم «حركة أمل» يرفض الاتفاق ويدعو إلى الوحدة الوطنية ورفض الفتنة.

لكن بري حافظ، في الوقت نفسه، على قنوات اتصال مفتوحة مع رئاسة الجمهورية والولايات المتحدة، وسأل خلال لقاءاته الدبلوماسية عن خطوات تثبيت وقف إطلاق النار والانسحاب إلى الحدود الدولية.

وقبيل زيارة عون إلى واشنطن، أبلغه بضرورة التركيز على الانسحاب ووقف النار. وبعد الزيارة، لم يذهب إلى قطيعة مع المسار الرسمي، بل واصل تقديم المعيار نفسه للحكم عليه: هل يؤدي إلى انسحاب فعلي وعودة الأهالي أم لا؟

وفي نهاية الشهر، أعاد بري التأكيد على مركزية الجيش اللبناني، لكنه ربط انتشاره بالانسحاب الإسرائيلي، رافضًا أن يؤدي مفهوم «المناطق النموذجية» إلى تجزئة الجنوب. وبذلك ظهر موقفه أقرب إلى محاولة الجمع بين دعم المؤسسة العسكرية ورفض وضعها في مواجهة البيئة المحلية أو استخدامها لتثبيت حدود أمنية تفرضها إسرائيل.

سابعًا: القوى المعارضة... إجماع على الدولة واختلاف حول الاتفاق

ظهر في هذا الشهر أن القوى المناوئة لـ«حزب الله» لم تكن كتلة واحدة في تقييم «اتفاق الإطار»، لكنها تقاطعت على أولوية الدولة وحصرية السلاح.

ركزت «القوات اللبنانية» وقوى أخرى على أن الدولة وحدها يجب أن تقرر في المسائل المتعلقة بالحرب والسلام والتفاوض، وأن استمرار السلاح خارج المؤسسة العسكرية يمنع قيام دولة كاملة السيادة.

وظهر خطاب يعتبر أن الأزمة لا تتعلق بالطائفة الشيعية، وإنما بـ«حزب الله» وسلاحه وارتباطه الإقليمي، مع دعوات متكررة للفصل بين المجتمع الشيعي والتنظيم السياسي والعسكري.

غير أن بعض الشخصيات المنتقدة للحزب اعترضت أيضًا على غموض الاتفاق أو شككت في قدرته على تحقيق الانسحاب. ومن هنا، لم يصبح الاعتراض على «اتفاق الإطار» حكرًا على الحزب والثنائي، كما لم يصبح تأييده شرطًا تلقائيًا لكل من يطالب بحصرية السلاح.

وبقي الخلاف الجوهري في ترتيب الأولويات: هل يبدأ المسار بالانسحاب الإسرائيلي ثم معالجة السلاح داخليًا، أم يجب أن تتقدم الدولة بخطوات عملية لحصر السلاح كي تحصل، في المقابل، على الانسحاب وإعادة الإعمار؟

ثامنًا: الجنوب المحلي... العودة تصطدم بالدمار والواقع الأمني

عكست مواقف البلديات الجنوبية والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى طبقة أخرى من الأزمة تختلف عن النقاشات السياسية الكبرى. ففي القرى الجنوبية، كان السؤال أكثر مباشرة: هل يستطيع السكان العودة إلى بيوتهم، وهل تبقى القرى قابلة للحياة أصلًا؟

ظهرت خلال تموز حملات لإزالة الركام وإعادة فتح بعض المناطق واستعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، من النبطية إلى صور وبلدات أخرى. وفي المقابل، استمرت التفجيرات وعمليات حرق المنازل والتجريف، ما جعل جهود العودة تسير بالتوازي مع عمليات تدمير جديدة.

واتخذت بلديات عدة مواقف رافضة للتوصيفات التي قد توحي بأن بلداتها أصبحت مناطق أمنية منفصلة أو خاضعة لـ«سيطرة بالنار». كما نفت بلديات قرى مسيحية في الجنوب ادعاءات إسرائيلية نسبت إليها رغبة في الانفصال عن لبنان أو الانضمام إلى إسرائيل، وشددت على تمسكها بالدولة اللبنانية.

وفي منتصف الشهر، ارتفعت لهجة بعض البلديات الحدودية، التي تحدثت عن خطر «محو» القرى وتحويلها إلى مناطق غير قابلة للحياة. وبرزت مطالب للدولة بالتحرك لوقف تدمير المنازل والأراضي والبنية التحتية.

أما المرجعيات الدينية الشيعية، فركزت على الانسحاب والسيادة والوحدة الوطنية، مع خطاب شديد الانتقاد للاتفاق وللسياسة الحكومية في بعض الأحيان. وفي الوقت نفسه، ظهر اهتمام بالواقع الاجتماعي للعائدين وبغياب الخدمات والمساعدات عن القرى المدمرة.

وبذلك، كانت إعادة الإعمار حاضرة طوال الشهر، لكنها بقيت معلقة على شروط سياسية وأمنية لم تنضج بعد: الاستقرار، والانسحاب، وآلية التمويل، ودور الدولة في إدارة العملية.

تاسعًا: حرب السرديات... من يعرقل السلام ومن يحمي السيادة؟

كانت السرديات الإعلامية الأكثر كثافة خلال تموز، ويمكن اختصارها في أربع روايات متنافسة.

الرواية الأولى، المرتبطة بـ«حزب الله» وإعلامه، قدمت «اتفاق الإطار» باعتباره نتيجة اختلال في موازين القوى ومحاولة أميركية-إسرائيلية لتحصيل مكاسب سياسية لم تتحقق بالكامل بالحرب. وفي هذه الرواية، يشكل استمرار الاعتداءات الدليل الأساسي على أن التخلي عن السلاح قبل الانسحاب يحمل خطرًا وجوديًا.

الرواية الثانية، التي ظهرت في وسائل وقوى معارضة للحزب، رأت أن استمرار سلاحه هو الذي يسمح ببقاء لبنان داخل دائرة الحرب ويمنع الدولة من استعادة قرارها. وفي هذا الخطاب، يمثل الاتفاق فرصة يجب استخدامها لنقل السلطة الأمنية والعسكرية إلى الجيش.

الرواية الثالثة، وهي الرواية الرسمية، حاولت الابتعاد عن الخيارين. فهي لم تعتبر الاتفاق حلًا نهائيًا، لكنها تمسكت به باعتباره الأداة المتاحة لإنهاء الاحتلال من خلال التفاوض. وربطت نجاحه بضمانات الانسحاب ووقف الاعتداءات وانتشار الجيش.

أما رواية بري و«حركة أمل»، فتموضعت بين الرفض والتفاوض: الأولوية للانسحاب ووقف النار، مع رفض الفتنة الداخلية والحفاظ على الجيش بوصفه مؤسسة وطنية جامعة، لكن من دون منح المسار التفاوضي شرعية مفتوحة إذا لم يُترجم إلى نتائج ميدانية.

ومع نهاية الشهر، أصبحت قدرة كل سردية على الاستمرار مرتبطة بما يحدث على الأرض. فإذا تحقق انسحاب، تعززت حجة الدولة. وإذا استمرت إسرائيل في التوسع والتفجير، تعززت حجة الرافضين للاتفاق. وإذا دخل ملف السلاح مرحلة تنفيذية، انتقلت المواجهة من النقاش الإعلامي إلى اختبار سياسي واجتماعي أكثر تعقيدًا.

عاشرًا: الكلفة الإنسانية لا تتوقف

وفي آخر يوم من الشهر، وردت حصيلة تراكمية تبلغ ٤٣٣٣ قتيلًا و١٢٢٤٢ جريحًا.

وبذلك، ارتفعت الحصيلة التراكمية بين ١ و٣١ تموز بمقدار ٣٦ قتيلًا و٤٦ جريحًا.

ويعكس هذا الرقم طبيعة الشهر: على الرغم من الانتقال السياسي نحو التفاوض وبدء الحديث عن مناطق تجريبية للانسحاب، لم يتحول وقف إطلاق النار إلى توقف فعلي للخسائر البشرية.

ولا تختصر الكلفة الإنسانية بعدد القتلى والجرحى. فالقرى التي تعرضت لنسف المنازل والتجريف وإحراق الأراضي عاشت أزمة عودة وإقامة وخدمات، وظلت إعادة الإعمار مرتبطة بالتطورات السياسية وبقدرة الدولة على استعادة السيطرة المستقرة على المناطق المتضررة.

الخلاصة

كان تموز شهر الانتقال من «اتفاق الإطار» باعتباره نصًا سياسيًا إلى محاولة اختباره ميدانيًا. بدأ الشهر بسجال حاد حول الاتفاق وسط استمرار الاعتداءات، ثم ظهرت في النصف الثاني أولى خطوات التنفيذ في زوطر الغربية، بالتزامن مع انتقال الملف إلى مستوى أعلى خلال زيارة جوزف عون إلى واشنطن.

لكن الاختبار لم يحسم شيئًا. فقد بقي الانسحاب الإسرائيلي جزئيًا ومثار نزاع، واستمرت عمليات القصف والتدمير، فيما تحولت علي الطاهر إلى نقطة احتكاك شديدة الحساسية. وفي نهاية الشهر، أعادت التفجيرات الواسعة في الجنوب إظهار هشاشة المسار الدبلوماسي.

سياسيًا، أصبح ملف السلاح أكثر ارتباطًا من أي وقت مضى بثلاثة ملفات أخرى: الانسحاب، وانتشار الجيش، وإعادة الإعمار. الدولة ترى أن هذه العناصر يمكن أن تتقدم ضمن مسار متوازٍ؛ و«حزب الله» يرفض البحث في سلاحه قبل إزالة الاحتلال وضمان السيادة؛ أما القوى المعارضة فتضغط باتجاه تثبيت حصرية السلاح باعتبارها شرطًا لبناء الدولة والحصول على الدعم الخارجي. وحاول نبيه بري إظهار أنه يريد الحفاظ على معادلة تقوم على وقف الحرب والانسحاب وعودة السكان ومنع الصدام الداخلي.

لذلك، لم ينته تموز بانتصار أي من المقاربات الثلاث. «اتفاق الإطار» لم يسقط، لكنه لم يتحول أيضًا إلى تسوية مستقرة. الجيش بدأ دخول مناطق ينسحب منها الإسرائيليون، لكن نموذج زوطر لم يصبح بعد قاعدة عامة. و«حزب الله» حافظ على رفضه السياسي لنزع السلاح، في حين بقيت الوقائع العسكرية قادرة على إعادة خلط الأوراق في أي لحظة.

المسألة التي تركها تموز مفتوحة للشهر التالي لم تعد فقط ما إذا كان التفاوض سيستمر، بل ما إذا كانت الأطراف قادرة على تحويله إلى معادلة متزامنة تحقق ثلاثة شروط متنازعًا على ترتيبها: انسحاب إسرائيلي فعلي، وانتشار كامل للدولة والجيش، وتسوية داخلية لمسألة السلاح من دون الانتقال من الحرب مع إسرائيل إلى أزمة لبنانية داخلية.